المركز الجامعي أفلو-الجزائر
مجلة دورية دولية علمية محكمة
تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مجلة المقريزي

للدراسات الاقتصادية والمالية

7

المجلد 3
العدد 3
ديسمبر 2019

ISSN: 2571-9955 ر.د.م.د:
الإيداع القانوني: جوان 2017

مجلة المقريزي المجلد 3 العدد 3 ديسمبر 2019
Review EL-MAQRIZI Vol 3 Number 3 December 2019

University Center of Aflou- agleria
International Peer-reviewed Scientific Bi-annual Journal issued
by the Istitute of Economic and Commercial and Management

7

Review

EL-MAQRIZI

FOR THE ECONOMICAL AND FINANCIAL STUDIES

Vol 3
Number 3
December 2019

ISSN: 2571-9955
Legal Deposit : June 2017

مجلة دورية دولية علمية محكمة

تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

-المركز الجامعي أفلو- الجزائر

المدير الشرفي للمجلة :

د. عبدالكريم طهاري " رئيس المركز الجامعي "

مدير المجلة: د. زاوي عيسى

مدير هيئة التحرير : د. قطاف عبدالقادر

مسؤول النشر : د. طلحة أحمد

هيئة التحرير

- أ/ بوجلخة ابراهيم
- أ/ شنافي مولاي
- د. طلحة محمد
- د. بوفاتح بلقاسم
- د. فتحي مولود
- أ/ جخيوة الطاهر

التدقيق اللغوي

أ. شعمي محمد الامين

د. حمزة بوجمل

التدقيق والمراجعة

أ. قطوفي ياسين

سكرتير

عبدالقادر غريب

الهيئـــــــــــة العلميـــــــــة للمجـــــــــــلة

أ. د .مقدم عبيرات	جامعة الأغواط	د. حاكمي بوحفص	جامعة وهران2
أ. د . شنوف شعيب	جامعة بومرداس	د. طويطي مصطفى	جامعة البويرة
أ. د. قريشي محمد جموعي	جامعة ورقلة	د. علماوي أحمد	جامعة غرداية
أ. د . كمال رزيق	جامعة البليدة	د . بن ثابت علال	جامعة الأغواط
أ. د. فرحي محمد	جامعة الأغواط	د. لقليطي الأخضر	جامعة المسيلة
أ. د . إلياس بن الساسي	جامعة ورقلة	د. قشام إسماعيل	جامعة الجلفة
أ. د .سليمان ناصر	جامعة ورقلة	د . بوزيد عصام	جامعة ورقلة
أ. د .براق محمد	المدرسة العليا للتجارة	د .مخلوفي عزوز	جامعة الأغواط
أ. د . شريط عابد	جامعة تيارت	د. صلاح محمد	جامعة المسيلة
أ. د . قندوز عبدالكريم	جامعة الملك فيصل السعودية	د. الحاج قويدر قورين	جامعة الشلف
أ. د .تومي كوثر	جامعة تولـوز3 فرنسا	د. خنيش يوسف	جامعة غرداية
أ. د. شريط عابد	جامعة تيارت	د. فيروز زروخي	جامعة الشلف
د. بن برطال عبد القادر	جامعة الأغواط	د.زهرة علي بني عامر	جامعة الأردن
أ. د . رمضاني لعلا	جامعة الأغواط	د. خـالد حيرش	جـامعة تيـارت
أ.د منصوري الزين	جامعة البليدة	د. طيبي حمزة	جامعة الأغواط
د.البشير عبدالعالي	جامعة الأغواط	د .داوود سعد الله	جامعة الجزائر3
د.كاتب كريم	جامعة وهران	د. بن البار امحمد	جامعة المسيلة
د.نجية ضحاك	جامعة الجزائر3	د.نصير أحمد	جامعة الوادي

المراســلات و الاستفســارات:

تبعث جميع المراسلات والاستفسارات إلى

البريد الإلكتروني للمجلة :

eco.elmaqrizi@cu-aflou.dz

قـــواعد النشـر بالمجلـــة

تنشر مجلة المقريزي الابحاث و الدراسات العلمية غير المنشورة من قبل ، في جميع تخصصات العلوم الاقتصادية والمالية و التجارية و علوم التسيير ، و باللغات الثلاث : العربية، الفرنسية و الانجليزية ، و التي تهتم بالدراسات الاقتصادية والمالية وفق الشروط التالية:

1. يرسل المقال فقط الكترونيا إلى مدير المجلة، في حدود 20 صفحة من حجم (17*24)بهامش الصفحة من الاعلى 1 و الاسفل 1.3 سم و من اليمين 1.5 سم و من اليسار 1.5 سم.

2. يكتب المقال باستخدام Microsoft Word ، وبخط(Sakkal Majalla) للعربية بحجم خط 14، وTimes New Roman (Titres CS)للفرنسية و الانجليزية، و بحجم خط 13 ، و بمسافة بين الأسطر1.15 ، و العناوين الفرعية تكتب بـ Gras؛

3. تتضمن الورقة الأولى ، العنوان الكامل للمقال (خط Sakkal Majalla بحجم خط 16)، اسم الباحث و رتبته العلمية و المؤسسة الجامعية التابع لها ، العنوان الالكتروني؛ و ملخصين للموضوع في حدود 80 كلمة أو 05 اسطر ،احدهما بلغة المقال و الثاني بإحدى اللغتين الاخريتين؛

4. تدوين المراجع يكون في آخر المقال وباعتماد أسلوب: American Psychological Association (APA)، وفق الأصول العلمية؛

5. ترقم الجداول والأشكال حسب ورودها في متن المقال؛

6. تخضع كافة المقالات المرسلة إلى المجلة للتقييم العلمي الموضوعي، و يبلغ الباحث بنتيجة التقييم، أو التعديلات التي تطلب منه، و لا يمكن للباحث الطعن في نتائج التقييم.

7. تهميش محتوى المقال يكون بإستعمال American Psychological Association (APA)،

8. تصبح المقالات المنشورة ملكا للمجلة، فلا يجوز إعادة نشرها في مجلة أخرى أو استعمالها في أي ملتقى؛

9. المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة وهذه الأخيرة لا تعبر إلا عن أراء أصحابها؛

10. **للتفاصيل أكثر حول شروط النشر والإطلاع على مختلف أعداد المجلة، يرجى زيارة الموقع الرابط التالي :** https://www.cu-aflou.dz/index.php?p=journal/show&&id=2

11. يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المقال المقدم متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع؛

ملاحظة : ننبه على أن أي مقال يخالف شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار، وهيئة المجلة غير معنية بإعلام صاحب المقال بذلك .

حقوق النشر محفوظة للمجلة

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي بفضله تتم الصالحات

ها نحن اليوم نضع بين يدي القارئ عددا جديدا للمجلة ساعين إلى نشر الفكر في ميدان الاقتصاد ، ليتعمق البحث العلمي لدى المختصين، وتشيع ثقافة السياسة الاقتصاد والمالية في المجتمع.،

وإذ نجد في طيات هذا العدد - بالإضافة إلى الإسهامات الأخرى ذات القيمة العلمية بحثا مناهج وتقنيات البحث الميداني في القطاع غير المهيكل ،واخر يتعلق مقومات ومتطلبات جودة التعليم المحاسبي منظور الاعتماد الاكاديمي كرؤية مستقبلية بالإضافة الى موضوع . تشخيص واقع الطاقات البديلة في الجزائر – بين ضياع فرصة مشروع ديزيرترك وإنشاء أول مشروع هجين في العالم –

ومهما يكن من عمل، نسأل الله التوفيق والعون لخدمة العلم ونشر المعرفة العلمية

رئيس التحرير

د. قطاف عبدالقادر

عنــوان المقـــــال	ص
مناهج وتقنيات البحث الميداني في القطاع غير المهيكل د. عزيز قشاني أ.د. حسن مزين جامعة شعيب الدكالي – المغرب جامعة شعيب الدكالي – المغرب	1
مقومات ومتطلبات جودة التعليم المحاسبي منظور الاعتماد الاكاديمي ـ رؤية مستقبلية ـ أ.د/ محمد عجيلة د/ حورية عجيلة جامعة غرداية -الجزائر جامعة غرداية -الجزائر	20
دور تكنولوجيا المعلومات في تنمية الموارد البشرية ط.د/ ايت قاسي عزو رضوان د/ حاج بن زيدان جامعة مستغانم – الجزائر جامعة مستغانم – الجزائر	32
اثر التوازنات المالية في توفير الحماية الاجتماعية في ظل النمو الديمغراقي المتزايد. ط.د/ عويفات محمد العربي د/ زاوي عيسى جامعة غرداية – الجزائر المركز الجامعي أفلو – الجزائر	48
تشخيص واقع الطاقات البديلة في الجزائر ـ بين ضياع فرصة مشروع ديزيرترك وإنشاء أول مشروع هجين في العالم ـ د/ حاجي أسماء أ/ لحرش أيوب التومي جامعة قالمة- الجزائر جامعة الأغواط- الجزائر	64
الأمن المائي العربي بين التحديات واستراتيجيات التحقيق د. بودية فاطمة د. بن زيدان فاطمة الزهراء د. زياني زهرة جامعة الشلف – الجزائر جامعة الشلف – الجزائر جامعة الشلف – الجزائر	91
أثر استراتيجية التدريب على أداء العاملين في المؤسسات البترولية -دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP - أ.بن صغير فاطمة الزهرة د/قرونقة وليد د/محجوبي نور الهدى جامعة تبسة – الجزائر جامعة ورقلة – الجزائر جامعة ورقلة – الجزائر	117

مساهمة الطاقة الشمسية في الاقتصاد الجزائري (بناء منظومة منزل ريفي أنموذجا) ط.د. بن زيان صالح — جامعة الأغواط- الجزائر د. بوفاتح الطيب — جامعة الأغواط- الجزائر	139
المؤسسات الشبكة: نحو استغلال أمثل للتركز العشوائي للصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودعم تنافسيتها_ شبكة سيالكوت بباكستان نموذجا_ د. بودرة فاطمة — المركز الجامعي أفلو – الجزائر أ: تقرارت يزيد — جامعة أم البواقي – الجزائر أ. قوفي سعاد — جامعة أم البواقي	159
آليات وتنظيم إستراتيجية النظام الصحي بالجزائر واقع و أفاق 2025 د.نجية ضحاك جامعة الجزائر3- الجزائر	185 - 205

مناهج وتقنيات البحث الميداني في القطاع غير المهيكل

méthodes et techniques d'investigation dans le secteur informel

د. عزيز قشاني*
جامعة شعيب الدكالي – المغرب
azizkachani021@gmail.com

أ.د. حسن مزين
جامعة شعيب الدكالي – المغرب
mazzinehassan@hotmail.fr

Received:31/07/2019 Accepted:14/10/2019 Published: 31/12/2019

ملخص:

يعتبر انتشار الاقتصاد غير المهيكل بالمدن المغربية من الظواهر المجالية الأكثر بروزا في السنوات الأخيرة، وتحيط بها مجموعة من الإشكاليات؛ سواء تعلق الأمر بمحاولة فهمها، أم بقياس حجمها، أم بإجراء بحوث ميدانية حولها. وتهدف هذه الدراسة إلى مقاربة إشكالية التقنيات والمناهج الفعالة لإجراء البحث الميداني الشامل حول الظاهرة بالمدن المغربية. وذلك بغية التوصل إلى تحديد التقنيات والمناهج التركيبية المساعِدة على تجاوز الإكراهات والنقائص التي يخلفها الاعتماد على المناهج والتقنيات الكلاسيكية لإجراء هذا البحث، وجعله أكثر تمثيلية للواقع.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير المهيكل_ مناهج وتقنيات البحث_ مدينة الجديدة_ المجال الحضري _ تقنية الانغماس

تصنيف JEL:A32; D83

Résumé:

Le secteur informel se présente parmi les phénomènes spatiaux les plus visibles dernièrement, dans les villes marocaines. Il s'est entouré de plusieurs problématiques ; au niveau de sa compréhension, ou encore les méthodes et les techniques adéquates pour mesurer son volume. Ce travail a pour objectif de déterminer les méthodes et les techniques synthétiques les plus efficientes pour l'appréhender, et mesurer son ampleur. Afin de surmonter les obstacles que pose l'adoption des méthodes classiques dans l'investigation.

*المؤلف المرسل: **د: عزيز قشاني** ، الإيميل:**azizkachani021@gmail.com**

Mots-clés :L'économie informelle –Méthodes et techniques d'investigation- Ville d'El Jadida –L'espace urbain –Technique d'immersion.

Jel Classification Codes: D83 ;A32

1. مقدمة:

أصبح الاقتصاد غير المهيكل من الظواهر الجغرافية الأكثر بروزا وانتشارا بالمدن المغربية؛ سواء من حيث انعكاساته السوسيو-اقتصادية، أم من حيث آثاره الجانبية على المشهد والبيئة الحضريين. وقد أصبح في السنوات الأخيرة من أهم مسببات القلاقل الاجتماعية (لعل الثورة التونسية خير مثال على ذلك)، في مؤشر واضح على تحول دوره الوظيفي، الذي كان يلعب فيه دور الضامن لاستتباب السلم الاجتماعي، وتبوّئه مرتبة الأسئلة الاجتماعية الحية (Questions socialement vives)، التي تتطلب تظافر وتوحيد جهود جميع فعاليات المجتمع من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها.

في هذا الصدد، لا بد من توضيح المفاهيم المرتبطة بالقطاع غير المهيكل بغية رفع اللبس المحيط بالظاهرة، وتحديد تقنيات ومناهج البحث الكفيلة بإعطاء صورة واضحة المعالم عنها، وبالتالي، التمكن من قياس حجمها الحقيقي ومدى تغلغلها في بنية النسيج الحضري للمدن المغربية. وبما أن الظاهرة سبق أن تناولتها عدة تخصصات علمية، كان لزاما على الباحث الجغرافي إيجاد مناهج وتقنيات بديلة، أو مكمِّلة، بغرض تجاوز الاختلالات التي وقعت فيها الدراسات السابقة. وهذا ما سنحاول تحقيقه من وراء هذه الدراسة التي تهدف إلى مقاربة إشكالية الاقتصاد غير المهيكل، من حيث المفهوم والتقنيات الفعالة التي تساعد على فهمه وقياس مداه.

تعددت التعاريف واختلفت بتعدد المواقع والإيديولوجيات المحددة لها، غير أن الدراسة الجغرافية للظاهرة، تستلزم "التضحية بالزائد أو الثانوي (Superflu) لفهم الأساسي" (محمد العودي، 1998) ، وإدخال معيار المجال كمحدد لعلاقات الإنتاج أو العمل، لتحديد مجموعة الأنشطة التي تشغل المجال الحضري، وتكوّن جزءا من مشهده العام إلى جانب باقي المكونات الأخرى. و"يتعلق الأمر بمعرفة الأجزاء (les parties)؛ أي طبيعة وظيفتها وبنيتها الداخلية، والقوانين التي تخضع لها، وكذلك استقلاليتها النسبية، وبالتالي طريقة تطورها الخاصة، وكل هذا يشكل الأداة الأساسية لفهم الكل" (Milton Santos, 1975, p. 37)

وعليه سوف نحاول الانطلاق من الجزء لفهم الكل في دراستنا للظاهرة بمدينة الجديدة، في أفق تعميم نتائجها على باقي المدن المغربية، منطلقين من تجربة الأستاذ محمد العودي في دراسته للظاهرة بمدينة الدار البيضاء؛ وخاصة في شقها المتعلق بالأنشطة التجارية الصغيرة بشوارع المدينة «les petites activités de rue»، على اعتبار أن الشارع يتجاوز معناه الضيق، ليشمل كل الأزقة والدروب والساحات، والفضاءات العمومية الموجودة بالمجال الحضري، والتي تشكل مجال مزاولة هذه الأنشطة.

ونتوقف ضمن تصنيفه لهذه الأنشطة على التجارية منها؛ حيث حددها في "كل الباعة الصغار الذين يزاولون نشاطهم في أي مكان من الشارع خارج الضوابط القانونية" (Milton Santos, 1975)

وبالتالي، فإننا لن نتخذ حجم أو أهمية النشاط معيارا، بل الشارع كمؤشر أساسي لتحديد الأنشطة المستهدفة، بغية الوقوف على التناقضات التي تطبعها، خصوصا وأن الملاحظة الميدانية تبرز وجود تفاوتات ما بين الأنشطة التجارية الصغيرة والأخرى الأكثر أهمية من حيث رأس المال الموظف فيها، وهذا ما ينعكس على الوضعية السوسيو-اقتصادية للمزاولين. وهكذا، فالقطاع غير المهيكل بالمدن المغربية، يشتمل على كل الأنشطة الاقتصادية المزاولة بالشارع العام والتي قد تتصف بخاصية أو أكثر من خصائص المفاهيم المرتبطة بالقطاع غير المهيكل؛ إنه في الواقع حصيلة التفاعل المجالي ما بين جزء من الاقتصاد اللاقانوني وجزء من الاقتصاد المهيكل وجزء من الفساد المالي والإداري للأفراد، وبذلك لا يمكن الحكم عليه في عموميته دون السقوط في فخ اللبس والتناقض، لأنه ظاهرة سوسيو-مجالية واقتصادية وقانونية، سياسية ونفسية، تأخذ أبعادا خاصة وشكلا خاصا حسب تغير السياقات، مما يزيد من تعقد الصعوبات المنهجية المرتبطة بتكميمه وقياس حجمه، وهذا ما سنحاول توضيحه في الفقرات الموالية.

2.الصعوبات المنهجية لقياس القطاع غير المهيكل

تتعدد الصعوبات المنهجية والعوائق التي تعترض عملية البحث حول القطاع غير المهيكل نظرا لتظافر مجموعة من العوامل، من بينها:

1.2.طبيعة الأنشطة في حد ذاتها

تتميز هذه الأنشطة بمجموعة من الخصائص التي تجعل من ضبطها، والإحاطة الشمولية بكل جوانبها أمرا مستحيلا. ومن أهم هذه الخصائص: كونها متحركة ولا تتوفر على محل قار وإن كانت تحتل مكانا قارا، وبذلك تكون ذات طبيعة "مؤقتة" بالرغم من ديمومتها واستمراريتها، من جهة؛ ثم كونها دائمة التحول والتغير، من جهة أخرى، حيث تعرف نفس النقطة من المجال تعاقب العديد من الأفراد والأنشطة في كل فترة من اليوم وفي كل يوم من الأسبوع، وكذا كل فصل من الفصول. هذا الأمر يجعلنا أمام ظاهرة غير منتظمة في الزمان والمكان، وبالتالي فكل إحصاء لهذه الأنشطة يكون مُعبّرا فعليا على لحظة إجرائه، لذلك، لا بد من حصر هذا المقال في القطاع غير المهيكل غير القار.

2.2.العشوائية في التسيير

تتطور هذه الأنشطة، وتتم المعاملات في إطارها في غياب تام للتمييز بين ميزانية وحدة الإنتاج وميزانية الأسرة؛ حيث يتصرف صاحب الوحدة في السيولة المالية المتاحة وفق الحاجيات الآنية للأسرة والمقاولة دونما تمييز بينهما، إضافة إلى عدم انتظام المداخيل، وعدم خضوعها لنظام محاسباتي مقنن. يفرز هذا الوضع غموضا لدى صاحب المقاولة نفسه؛ إذ لا يستطيع حساب ربحه الشهري، فما بالك بالباحث الذي يتغيّى الحصول على معطيات دقيقة بخصوص رأس المال والأرباح المتحصّلة منه، وكيفية صرفها؟

3.2.صعوبة التصنيف

هناك أيضا إشكالية التصنيف؛ إذ يمكن الجزم بكل موضوعية، باستحالة تفييئ هذه الأنشطة إلى مجموعات متجانسة اعتمادا على معايير متعددة. فإذا أخذنا مثلا نوع النشاط باعتباره محددا أوليا للتصنيف، فإننا سنحصل على مجموعة متنوعة من الأنشطة؛ بحيث يضم كل نشاط فئات بخصائص سوسيو-اقتصادية غير متجانسة إلى حد كبير. فكيف يمكن إذن، الحديث عن فئات تضم مجموعة من الأنشطة المتجانسة ولو نسبيا؟ من هذا المنطلق، تبرز صعوبة وتعقّد عملية تصنيف هذه الأنشطة وتفييئها؛ خصوصا مع عدم توفر تبرير منطقي لأي من التصنيفات الممكنة وفق معايير متعددة، وانعدام قدرة أي منها على الصمود أمام سؤال "لماذا"؟

4.2.توجس المستجوَبين

يتردد جل المستجوبين في إعطاء معلومات شخصية لأي سائل غريب؛ خصوصا في حضور الورقة والقلم بغرض التدوين. ويمكن تفسير هذا النفور بعوامل مرتبطة بالتنشئة الاجتماعية للمزاولين، والمُنبنية على الستر والكتمان، تجنبا لأي سوء محتمل حدوثه بسبب الانفتاح على "الآخر"، على اعتبار أن "الآخر" قد يمثل صنفين لكل منهما نوع خاص من السوء أو الضرر المحتمل: أولهما الدولة في شخص كل من يمثلها، ويحيل حضورها على الضريبة أو المنع؛ وثانيهما كل شخص غريب عن المُستجوَب، ويحيل مباشرة إلى أن له مصلحة ما في السؤال، قد تتراوح ما بين النصب والسرقة في أسوء تقدير، ولعنة "العين" في أحسن الأحوال. وهذا ما يجعل من الصعب إيجاد المتفهّم منهم ليتفاعل إيجابيا مع الباحث، وحتى من استطاع تجاوز هذا التوجس وتعامل مع الاستمارة فإنه يتحرج من بعض الأسئلة وخاصة ما تعلق منها ب: دخله، أصله الجغرافي، أو زوجته، وظروف معيشته داخل فضائه الخاص، وذلك ارتباطا بالتمثلات الاجتماعية السائدة (الخصائص السوسيو-ثقافية للفئات المستجوبة

تفرض على الباحث تناول الأجوبة بكثير من التحفظ والحذر، وبالتالي عدم اعتماد على هذه النتائج باعتبارها حقائق مطلقة تمثل العينات المدروسة، وتنطبق على الباقين تعميما).

5.2.صعوبة تحديد العينة

من الصعوبات المنهجية أيضا، كون طريقة وشروط اختيار أفراد العينة المستجوبة لا يمكن إخضاعها لأي تنظيم منطقي متحكم فيه؛ إذ تعتمد على قابلية المستجوَبين للتعاون في إطار من الجدية والصدق، مما قد يسقطنا في متاهة الأحكام غير المضبوطة وغير القابلة للتعميم بتاتا. على سبيل المثال قد نصادف أن فئة النساء هي الأكثر قابلية للتجاوب مع الاستجواب، فتكون نتائج التفريغ أن النساء يشكلن أكثر من نصف المزاولين بمقطع معين في تناقض مع ما نشاهده في الواقع من سيادة كبيرة للذكور، فهل يمكن اعتماد هذه النتيجة وتبنيها؟

3.غياب المعطيات الكمية الدقيقة بخصوص أنشطة الاقتصاد غير المهيكل.

1.3.التقنيات البديلة للتحقيق حول القطاع غير المهيكل

لتجاوز إشكاليات البحث في القطاع غير المهيكل، يتحتم على الباحث الجغرافي أن يجد الوسائل والأساليب الخاصة التي تمكنه من الحصول على المعلومة التي تمكنه من فهم الظاهرة، أمام شح المعطيات والإحصائيات الدقيقة للأنشطة غير المهيكلة، وأن يطور المناهج والتقنيات المتلائمة مع طبيعة كل نشاط منها. ثم عليه أن يتغلب على التعقد الناتج عن الاختلاف بين الإطار النظري والواقع الميداني، حيث يصعب اتخاذ القرارات التنفيذية في الميدان بالنظر إلى اختلاف المؤهلات والإكراهات التي يتيحها كل جزء منه، وتنوع هواجس ودوافع كل فرد من أفراد الطبقات المكونة للأنشطة المزاولة فيه، وهذا ما يدفع إلى تبني خطط واستراتيجيات خاصة بكل مقطع من هذا الميدان. وقد تطلب تحقيق هذه الأهداف المرور عبر مراحل تهيء واستكشاف خاصة، سنحاول إبراز أهم معالمها فيما يلي:

2.3.عمليات الاستكشاف والتهيء

انطلقنا في عمليات استكشاف حقل التحقيق منذ سنة 2015 ولا زالت مستمرة، على اعتبار أن الظاهرة المدروسة تمثل تمظهرا مجاليا لأنشطة اقتصادية تبدو عشوائية، لكنها تخفي نظاما مركبا وتفاعليا، وبالتالي لا يمكن لأي باحث مقاربة الظاهرة قبل فهم هذا النظام، وتفكيك بنياته الداخلية والخارجية، أي الوقوف على التفاعلات الداخلية لمكوناته، وامتداداتها الخارجية مع باقي مكونات النسيج الحضري. هذا الفهم لا يتأتى من خلال الزيارات الميدانية المحدودة، مهما زاد عددها، بل بالتواجد اليومي في مختلف المناطق المكونة للمجال الحضري، وبمعايشة المزاولين بمشاركتهم همومهم

وانشغالاتهم، وحتى بالاشتغال معهم في نفس الظروف. يتعلق الأمر بنوع من "الاختراق أو الانغماس(يتعلق الأمر بتقنية الاندساس أو الانغماس في مجتمع البحث والعيش مع أفراده لمدة طويلة (La pratique de l'immersion). " المطلوب حدوثه في بنية النظام الداخلية، قصد فهم آليات اشتغالها، ثم الميكانيزمات المتحكمة فيها. وذلك عن طريق الاندماج والممارسة الفعلية لأحد الأنشطة الفرعية المنتمية للظاهرة والمؤسِّسة للنظام في الآن نفسه.

عشنا خلال هذا التواجد اليومي كل أشكال الصراع التي تطبع الظاهرة في أبعادها المجالية والاجتماعية والزمنية، المتسمة بالتناقض العلائقي الذي يربط بين مكوناتها، والذي يتخذ مظاهر متنوعة تتراوح ما بين التكامل والتكافل حتى التنافس والصراع، حسب السياق الذي تتحكم فيه هو الآخر عوامل متباينة. مما جعلنا نقف على شساعة الهوة بين مخرجات التفكير النظري وحدود إمكانية توظيفها لاتخاذ القرارات في الواقع الميداني. ولم نستطع تجاوز هذه الإشكاليات إلا بقدرتنا على الانتقال من تقبُّل الظاهرة كشيء عادي إلى اعتبارها حقلا تساؤليا بامتياز، تثير كل حركة أو سكون فيه عدة تساؤلات، غالبا ما تكون محور المقابلات الشفوية غير المنتظمة أو العفوية(المقابلات الفردية غير المنتظمة زمنيا، أي المرتبطة بسؤال خطر فجأة ولم نجد له جوابا، فيكون سببا مباشرا للانتقال إلى أحد التجمعات واعتماده معطى رئيسيا في كل الوضعيات التواصلية المختلفة.). لم تكن محاولة فهم هذا النظام بالمسألة الهيّنة، إذ تطلبت لعب أدوار متنوعة سواء كمستفيد من خدماته أم كمزاول لأحد أنشطته، حاملا هواجس وتساؤلات الباحث في كلتا الحالتين، ومدمجا معي أفراد أسرتي في البحث الميداني كل حسب الدور المخصص له، خاصة في عمليات الجرد، بغية تجاوز العوائق والحواجز التي يمكن أن تعترض عملنا أو تكشف هويتنا الحقيقية.

لبناء ملاحظات ممنهجة مبنية على الحيادية والموضوعية كان لزاما علينا خلق وضعيات تواصلية مع المزاولين في مختلف التجمعات، وإبداء شيء من التعاطف (Sympathisation)، وإظهار الاستعداد للإنصات الفعال .(L'écoute active en communication) ، كي يتم استخلاص المعطيات التي تهمنا من ضمن أخرى في سياق ظاهره عفوي لكنه مُوجّه في جوهره. قد تثير هذه التقنية تساؤلات حول مصداقيتها أخلاقيا، غير أنها تبقى من الأدوات الأساسية لتجاوز الحواجز النفسية والاجتماعية التي تثيرها مسألة إعطاء المعلومة للباحث عنها مباشرة من لدن المزاولين. وما يؤكد ذلك، أننا توصلنا، من خلال التعامل معهم طيلة سنوات من الدراسة، أن الفرد منهم مستعد ولديه قابلية للبوح بكل ما يعتريه، ومتكتّم إلى أبعد الحدود في الآن نفسه، وتلكم المفارقة.

لتعزيز الثقة مع المزاولين، اعتمدنا على إحياء العلاقات والصلات مع بعض المعارف الشخصية القديمة ومرافقتهم في عملهم، ومن تم فتح باب التواصل مع المحيطين بهم، خصوصا مع استغلال المقاهي المشرفة على التجمعات الكبرى للأنشطة غير المهيكلة، حيث يتيح المقهى إمكانية تخطي الحواجز النفسية من خلال مشاركة المجلس والمشرب والحديث. ومع توالي الأيام وتكرار الزيارات واللقاءات الودية، أصبحنا نعرف مجموعة كبيرة من المزاولين المقربين والذين شكلوا مرشدين ومساعدين لنا في كثير من المحطات. ساعدنا هذا الوضع على تجاوز المُمارسة الميدانية إلى اقتحام المحيط الخاص لبعض الأفراد بغية الاطلاع على ظروف عيشهم الخاصة؛ إذ فتحوا لنا أبواب بيوتهم لنكتشف كيف يقضون يومهم، وكيف يدبرون ميزانيتهم، وكيف يتدبرون أمورهم المعيشية في أدق تفاصيلها. قادنا هذا الاختلاط المباشر مع المزاولين إلى الوقوف على حالات جد متناقضة لأفراد يبدون في الشارع متشابهين؛ كحالة (ي. ب) الذي أصبح عاجزا عن مواجهة الشارع رغم وجود السلع، وبالتالي لا يستطيع توفير درهم واحد في اليوم، علما أنه يكتري غرفة بأربع مائة درهم شهريا؛ وحالة (ع. ع) الذي لا تكفيه مائة درهم لتوفير مأكل يومه، إضافة إلى مائة وخمسين درهم لمستلزمات مشروب ليلته؛ ثم حالة (خ. وصديقيه) الذين يكترون غرفة بخمس مائة درهم شهريا، ولا يتجاوزون ستين درهما في المأكل والمشرب كحد أدنى؛ حيث يتشاركون المسكن ويتقاسمون المصاريف والمهام بشكل متساو، ويزاولون أنشطة فردية مختلفة لتأمين مدخول دائم في جميع الظروف. يمكن لهذه الأمثلة، رغم محدوديتها، أن تساعد على تفسير التناقضات التي تأسست عليها بنية الاقتصاد غير المهيكل، والتي تفند كل الأحكام العامة التي يمكن إصدارها حول القطاع في شموليته.

يعد العامل الزمني من بين العوامل الأساسية لفهم التحولات التي تعرفها الظاهرة بالمجال الحضري؛ فبعد وقوفنا على تعدد آليات اشتغال الأنشطة وعدم انتظامها زمنيا في نفس اليوم، حيث توجد أنشطة تستوطن المجال في فترة الصباح بينما أخرى في المساء، وثالثة تبدأ في الظهور بعد حلول الليل. فرض علينا هذا الوضع تتبع نفس النهج على مدار أيام الأسبوع، وتحديد يوم معياري (نهاية الأسبوع) لتغطية كل أسابيع الشهر الواحد، والعمل بنفس المبدإ للوقوف على اختلاف ديناميتها باختلاف شهور السنة، وارتباطا بالفصول المناخية، مما يحيل على عملية التحول المستمر. من هذا المنطلق يمكن التساؤل حول الثابت والمتحوّل في سيرورات هذا التغيير المستمر، وكيف يمكن ضبط المتحول وتوثيقه؟

تعتبر الصورة من أهم المفاتيح المساعدة على قراءة المجال المتحول في لحظة من لحظات تحوله، وبالتالي فهي وسيلة لحظية لا تمثل إلا لحظة التقاطها، أي لا يمكن أخذ صورتين متطابقتين تمام

التطابق لنفس المشهد في لحظتين زمنيتين متباعدتين. ومع ذلك، تبقى وسيلة مثالية لتوقيف الزمن في مشهد معين حتى نتمكن من تأمله وتفحصه، وتمحيص النظر فيه دونما وجود لحواجز تعوق الرؤية، أو تشوّش التركيز، كما تتيح إمكانية الانتقال من الرؤية الشمولية للمشهد إلى الغوص في أدق تفاصيله. رغم أهمية الصورة، إلا أن استعمالها لم يكن بالأمر اليسير نظرا لما يثيره توجيه آلة التصوير إلى أشخاص بعينهم من ردود أفعال قد تكون عنيفة في غالب الأحيان، مما اضطرنا إلى الاعتماد على ابني الصغير ليتكلف بالتقاط الصور(نشير في هذا الصدد إلى صعوبة أخذ صور احترافية التي تتطلب تكوينا تقنيا خاصا) .

تطلبت المعايشة الميدانية (L'immersion dans le terrain) استخدام مجموعة من التقنيات الناجعة لجمع المعطيات. وقد اعتمدنا كل التقنيات الواردة في تصنيف

(N. Britten) (Alain Moreau, et al, 2004, p. 1)بدرجات متفاوتة حسب ما تقتضيه السياقات المختلفة، ونوردها فيما يلي:

- الملاحظة غير المباشرة: (L'observation indirecte) وقد كانت أولى التقنيات التي بدأنا بها مقاربة الموضوع. وتنقسم إلى شقين: تحليل الوثائق (Analyse documentaire) التي تقوم على قراءة وتحليل الإسهامات الأكاديمية التي تناولت القطاع غير المهيكل في جانبيها النظري والميداني. ثم تحليل المحادثات (Analyse des conversations) والتي تسعف في تحليل مضامين المحادثات الشفوية التي نجريها مع مختلف الفاعلين.

- الملاحظة المباشرة غير المشارِكة: (L'observation directe non participante) وقد اعتمدناها في بداية النزول إلى الميدان لاستكشافه، ومحاولة تلمس الجوانب الإشكالية في الموضوع؛ حيث نلاحظ عن بعد سير الأنشطة وكيفية انتظامها في المجال، ونحاول استثارة الأسئلة التي من شأنها أن توحي لنا بالخيط الناظم لبناء الأفكار(من أهم فوائد هذه التقنية أنها ساعدتنا على الخروج من مرحلة التيهان في دروب الإشكالية، وذلك بالانتقال من مواطن عادي يرى في وجود الأنشطة غير المهيكلة بالمجال الحضري مجرد روتين يومي لا يطرح أي مشكل، إلى باحث مهووس، ما تفتأ الأسئلة الإشكالية تتناسل من بعضها، وتتزاحم لتشغل كل تفكيره على مدار اليوم. ورغم محدودية هذه التقنية وعجزها عن توفير أجوبة وافية، إلا أنها ضرورية في البداية للمساعدة على فهم الموضوع واستجلاء الأسئلة الفرعية التي تنبني عليها الإشكالية.)

- الملاحظة المباشرة المشارِكة: (L'observation directe participante) عكس سابقتها، لا تتوقف هذه التقنية على الملاحظة، بل تتجاوزها إلى المشاركة الفعلية والاحتكاك المباشر مع أفراد مجتمع البحث. إنها باختصار شديد، تقوم على تحول الباحث إلى جزء من الظاهرة، كي يضطر إلى فعل ما يفعلون، ويفكر كما يفكرون، ويعيش نفس الظروف التي يعيشون. وقد تبنيناها بشقيها: الضمني (Implicite) حيث لا نصرح بوضعنا (كباحث) لعموم المزاولين الذين نحتك بهم أو نقابلهم؛ والمعلن (Explicite) إذ نصرح بمهمتنا البحثية، وقد اقتصر هذا التصريح، في جميع مراحل استكشاف الميدان، على المعارف المقربين من المزاولين وبعض ممثلي السلطة الذين قابلناهم. لقد مكنتنا هذه التقنية من فهم الظاهرة وإزالة الكثير من اللبس والغموض اللذان طالما شكلا العائق الأساسي أمام مقاربتها، غير أنها لم تكن كافية لتوفير كل المعطيات المراد جمعها مما يحيلنا على تبني المزيد من التقنيات الأخرى.

- المقابلات الفردية: (Entretiens individuels) يمكن تقسيمها إلى ثلاث أصناف حسب طبيعة المواضيع المتناولة فيها، وقد اعتمدنا صنفيها الأول والثاني خلال مراحل استكشاف الميدان، وأجلنا الثالث لاعتماده في مرحلة التنفيذ الإجرائي للتحقيق الميداني.

الصنف الأول، المقابلات الفهمية (تبرز في هذا المثال صعوبة إيجاد مقابل لبعض المصطلحات في اللغة العربية، ويطرح التساؤل بماذا نترجم Compréhensif؟ فهمي، أم استفهامي؟ الأرجح منطقيا من حيث حدوث غاية الفهم أن نستعمل "فهمي"، لكن هناك صعوبة في تقبلها نظرا لقلة تداولها.) (Entretiens compréhensifs) مع الأفراد بغرض الفهم المتعمق لنقطة محددة، ويرتكز على خلق وضعيات تواصلية متنوعة ومطولة وفق منهجية محددة مسبقا، وتتغيى الإحاطة بجميع جوانب المسألة المراد فهمها.

والصنف الثاني، المقابلات شبه مبنية (Semi-structurés) وتتمحور حول أسئلة مفتوحة وقليلة العدد، وقد اعتمدناه إلى جانب الصنف الأول في جميع مراحل الاستكشاف بشكل غير منتظم لا في الزمن ولا في المكان؛ إذ نلجأ إلى ما يناسب منهما كلما وقفنا على مسألة ما، ولم نستطع فهمها من خلال الملاحظة.

أما الصنف الثالث، المقابلات المبنية (Structurés) فيضم مجموعة كبيرة من الأسئلة المتنوعة ما بين المفتوحة وشبه مفتوحة والمغلقة، والتي تكون منتظمة ومكتوبة ومقدمة من طرف باحث. يتعلق الأمر بالإجراء الفعلي للتحقيق الميداني بشكله المنظم الذي يفرز قاعدة بيانات تشكل الأرضية الأساسية للتحليل.

إضافة إلى التقنيات الأمبيريقية السابقة، اعتمدنا كذلك تقنية *التنصُّت* على المحادثات التي نلتقطها عرَضا، بين المزاولين أثناء تواجدنا شبه الدائم بالميدان (على اعتبار أن الميدان يشمل كل جزء أو مرفق من المجال الحضري، وأن الأنشطة غير المهيكلة يمكن أن تغطي كل جزء من هذا المجال، وبالتالي فإن تواجدنا بالميدان يمكن اعتباره دائما بحكم ضرورة مصادفة أحد أشكال الظاهرة أثناء مزاولة حياتنا اليومية بالمدينة.) . وقد جاءت هذه التقنية، رغم ما قد يقال عن مصداقيتها، كحل للهواجس المترتبة عن صعوبة استقاء المعلومات الأقرب للواقع من أفراد مجتمع الدراسة بشكل مباشر، نظرا لتعدد الاعتبارات التي تدفع المُستجوب منهم إلى إعطاء أجوبة موَجَّهة وغير صريحة. من أهم إيجابياتها أنها توفر معطيات معبرة عن الواقع بشكل تلقائي، نظرا لكون سياق المحادثات يدخل في إطار العلاقات الخاصة التي تربط بين الأفراد، والتي تقوم على نوع من الصراحة والحميمية فيما يتعلق بالأحوال المالية، وظروف سير العمل، وغيرها من الأمور الخاصة. فأن تلتقط محادثة من هذا النوع، يعني الحصول على أجوبة لأسئلة متنوعة، تدخل في خانة ما يثير الحديث عنه التوجس والتحفظ، وبالتالي، قد تشكل مؤشرا معياريا يمكن للباحث اتخاذه مرجعا لمقارنة الأجوبة المستقاة بشكل مباشر، وتحديد قربها أو بعدها عن الواقع.

توصلنا من خلال المراحل والإجراءات المشار إليها سالفا إلى توفير ما استطعنا من شروط النجاح لإجراء التحقيق الميداني في أحسن الظروف، وتجنب الأخطاء والهفوات الممكن السقوط فيها، ثم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي الأحداث غير المتوقعة، خصوصا أننا نعمل في حقل مليء بالعنف، ونتعامل مع ظاهرة مجالية يمكن أن تتغير ملامحها، أو تختفي كليا من المشهد في أية لحظة ولو مؤقتا.

3.3.إجراءات العد والجرد

تعتبر عملية جرد وعد الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة بالمجالات الحضرية من أعقد مراحل التحقيق حول القطاع غير المهيكل؛ وذلك لأسباب متنوعة نذكر منها: التنوع الكبير في عدد الأنشطة وتباين خصوصياتها، مما يجعل تصنيفها في مجموعات متجانسة أمرا صعبا؛ ثم التحول الدائم للأنشطة من حيث بنيتها الداخلية على مدار اليوم. وبالتالي فنحن أمام ظاهرة تحمل في تشابهاتها العديد من التناقضات البنيوية (قد يتغير المشهد كليا سواء من حيث العناصر المكونة له أم من حيث العدد في أية لحظة تبعا لتغير الظروف الخاصة؛ وهكذا فكل جرد للأنشطة يظل ممثلا للحظة إجرائه.) ، مما يطرح العديد من التساؤلات من قبيل: ما هي اللحظة المثالية لإجراء العد، بحيث تقودنا إلى نتائج يمكن أن تمثل الظاهرة في جميع تمظهراتها الزمنية؟

بعد ضبط الخصائص العامة للأنشطة في كل تجمع والوقوف على تباين ديناميتها زمنيا، حاولنا تكميم الظاهرة عن طريق عمليات جرد مفصلة للأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة بكل التجمعات بمدينة الجديدة، بهدف الوقوف على تباين أعدادها ارتباطا بعدة متغيرات؛ مثل الطقس، المناسبات الدينية والوطنية، الدخول المدرسي، تدخلات السلطة، وتغير الفصول. وقد أخذنا بعين الاعتبار تغير دينامية ووتيرة الانتشار المجالي لهذه الأنشطة عبر الزمان والمكان، ثم التحولات المستمرة على مستوى بنياتها في علاقة تفاعلية مع باقي المتغيرات. وهكذا شملت المسوحات الميدانية كل النقط في أوقات متباينة، وفي أيام مختلفة؛ لأن التغير والتحول يطبعان الظاهرة ما بين ساعات اليوم نفسه، وبين أيام الأسبوع، وبين أسابيع الشهر، وحتى بين شهور نفس السنة، ثم بين سنة وأخرى، في إطار سيرورة التحول المستمر والمفضي إلى أوضاع دائمة التغير.

وقد تطلبت منا عمليات الجرد والعد تكوين فريق مساعد من خمس أفراد، وتدريبهم على كيفيات التعامل في الميدان دون إثارة الانتباه إلى وجودنا. ثم وضع خطط واستراتيجيات قابلة للتعديل والتطوير المستمرين، وتقسيم الأدوار، بحيث يغطي فريق البحث المجال المدروس في رحلة خطية واحدة، يعد خلالها كل واحد منهم النشاط أو الأنشطة المكلف بها، ونلتقي في نهاية كل مقطع جزئي لتدوين المعطيات في خانات الجدول المعد سلفا. وهكذا تمت تغطية المجال في شموليته وفق هذه المنهجية، مع تكرارها في أوقات مختلفة للحصول على قاعدة بيانات، مكنتنا من تحديد الدينامية العادية والديناميات الاستثنائية التي تعرفها سيرورة الأنشطة غير المهيكلة بمدينة الجديدة. إذ تتكرر النتائج المتقاربة سواء من حيث المجموع الكلي للأنشطة أم من حيث المجاميع الفردية لكل نشاط، وفق ثلاث مجموعات: مجموعة الأعداد المرتفعة ومجموعة الأعداد المنخفضة يمثلان الديناميات الاستثنائية، حيث ترتبط الأولى بالمناسبات الاجتماعية وتعرف تزايدا مفرطا لعدد الأنشطة، وترتبط الثانية إما بالظروف المناخية أو السياسية أو فترات العطل التي تلي فترات الذروة، حيث يقل عدد الأنشطة بشكل ملحوظ وقد يختفي تقريبا. ثم مجموعة الأعداد المتوسطة وترتبط غالبا بالأيام التي تخرج عن نطاق المجموعتين السالفتين، أي بالأيام العادية التي تشكل بقية السنة، ونلاحظ ارتفاعا طفيفا في أعداد المزاولين في كل المناطق يومي السبت والأحد مقارنة بباقي أيام الأسبوع، ولذلك اعتبرناها بمثابة الدينامية العادية.

بناء على ما سبق، توصلنا إلى اختيار عينات من الإحصائيات تمثل مختلف الديناميات بالنسبة لكل تجمع، واستخرجنا منها المتوسط الأدنى لاعتماده كرقم مرجعي لتحديد عدد الاستمارات، وذلك بالنظر إلى صعوبة التنفيذ الفعلي لعدد كبير من الاستجوابات.

4.3.اختيار العينة وتحديد عدد الاستمارات

يتغير عدد المزاولين باستمرار بتغير الأهمية النسبية لكل عامل من العوامل المتدخلة في سيرورة النظام، ففي مركز المدينة(تمثل هذه الأرقام إحصائيات ميدانية في أوقات مختلفة.) ،على سبيل المثال ينتقل العدد من 130 (بسبب الطقس) إلى حوالي 1500(ليلة ما قبل عيد المولد) ليستقر في حدود 600 في الأحوال العادية مع سيادة منطق الحظر من طرف السلطات. بناء على هذا الوضع غير المستقر لم أتوصل إلى إجابات مقنعة لعديد من الأسئلة مثل: أيّ من الإحصاءات السابقة يمكن اعتماده لتحديد عدد الاستمارات؟ كيف يمكن الحكم على واقع متغير انطلاقا من معطيات تمثل لحظة ثابتة من مساره التطوري؟ كيف يمكن التوفيق بين لحظة الجرد ولحظة تمرير الاستمارات؟ حتى وإن سلمنا بإمكانية التطابق ولو عدديا ما بين لحظتي الجرد والاستبيان، فما الضامن بأن لا تضيع الحقيقة ما بين اللحظتين؟ تلكم نزر قليل من فيض الأسئلة التي تعبر عن البعد الإشكالي للظاهرة قيد الدراسة، والتي يمكن أن تبرر اختيارنا النهائي.

5.3.بناء وصياغة الاستمارة

حاولنا بناء الاستمارة انطلاقا من هيكل الاستمارة التي أنجزناها في شهر أبريل من سنة 2016 (عزيز قشاني، 2016)، بعد إخضاعها لتعديلات همت بنية محاورها، وإغنائها بأسئلة جديدة لتحقيق شمولية أكبر، رغبة في رفع مستوى فعّاليتها من حيث شمولية ودقة المعطيات المُنتظرة، ونجاعتها من حيث قابلية التنفيذ في وقت قصير. وبعد وضع وتحليل عدة سيناريوهات ممكنة لترتيب المحاور وتسلسل الأسئلة داخل الاستمارة، توصلنا إلى أن ترتيبها يجب أن يراعي التسلسل المنطقي لأحداث مقابلة شفوية مفترضة، اعتمادا على حدسنا المبني على الاستنتاجات المتوصل إليها خلال مرحلتي استكشاف وتهيء الميدان وعدّ الأنشطة.

وبناء عليه تمت صياغة الاستمارة حسب السيناريو النهائي الذي قررنا إخضاعه للتجريب، والذي يقوم على تقديم الأسئلة الخاصة التي لا تثير عادة أية حساسية لدى المزاولين، وترك ما ارتبط منها بمواضيع قد تثير التحفظ أو التردد إلى نهاية الاستمارة، وذلك لضمان بناء الثقة لدى المستجوَبين.

6.3.تجريب الاستمارة

بعد التوصل إلى الصياغة النهائية للاستمارة شُرع في إجراءات التجريب؛ بدءا باختيار العدد، والذي حُدد في أربعين (40)استمارة؛ ومرورا باختيار العينة التجريبية، والتي روعي فيها تمثيلية الأنشطة والنوع ثم السن؛ ووصولا إلى تعبئة الاستمارات وتذييلها بالملاحظات. أدت هذه العملية إلى الوقوف على صعوبات منهجية جديدة؛ منها ما يتعلق بطبيعة بعض الأسئلة، ومنها ما هو مرتبط بطريقة تفاعلنا مع المستجوَبين. فعدم تدخلنا لتوجيه المحادثات كان إيجابيا على مستوى خلق الثقة والاندماج في الوضعية التواصلية مما ساعد على وفرة المعطيات، إلا أنه أفرز عدة سلبيات، من أهمها استغراق وقت طويل جدا (أزيد من ثلاث ساعات لتعبئة 20 استمارة من طرف باحثَين اثنين)، وهذا الوقت كان كافيا لانتشار خبر تواجدنا بين جل المزاولين، الشيء الذي قد يكون له انعكاس على طبيعة الأجوبة. وعليه تمت مراجعة جديدة للاستمارة بحذف أسئلة وتعديل أخرى، ولخطة العمل بإدخال تقنية توجيه الحديث؛ إذ يتدخل الباحث بطريقة لبقة لتجنب الحشو، والانتقال إلى السؤال الموالي دون تحسيس المتحدث بأنه يُستنطَق. يتعلق الأمر بإيجاد نوع من التوازن بين حاجتنا إلى تحقيق هدف محدد في أقصر وقت، ومراعاة مشاعر المُستجوبين ورغبتهم في البوح لمن ينصت إليهم، وكأن المسألة نوع من التعاقد الضمني بين الباحث والمبحوث حول تحقيق منفعة متبادلة. قد يفتقد هذا الطرح دليلا علميا لإثباته، لكن لا يمكن على أي حال استبعاده كجواب لسؤال "ما الذي يجعل أحدهم يوافق على الإدلاء بمعلومات شخصية، ومنح جزء من وقته وجهده للباحث؟" وبماذا نبرر عدم تجاوب العديد منهم، ورفضهم الحديث بعد الاطلاع على مضمون المهمة؟

7.3.إجراء التحقيق

بعد اعتماد الاستمارة المُجرَّبة والمعدَّلة، تم تحديد الخطوات الرئيسية لخطة العمل النهائية فيما يلي:

استطلاع الميدان بشكل فردي للتأكد من غياب العوامل الاستثنائية، وسير الأنشطة وفق ديناميتها الاعتيادية. بعد ذلك يتم التشاور لتحديد التجمع المستهدف، ثم الانتقال إليه جماعة لمعاينته عن قرب، حيث نجلس في أحد المقاهي المشرفة عليه. في هاته الأثناء تتم مراقبة انتشار الأنشطة والاتفاق على طريقة الانتشار واتجاهاته، ثم تقسيم الأدوار وتوزيع الاستمارات على كل باحث، وتحديد الخطوات الإجرائية الواجب اتباعها بالتفصيل. ومع اقتراب موعد الذروة، ننتشر وفق الخطة المتفق عليها، كل في

الاتجاه المحدد له، يستهدف الأنشطة المكلف بتغطيتها مع مراعاة السرعة والتحكم في توجيه المحادثة، والاحتراز من إثارة الانتباه.

يلعب عامل الزمن دورا مهما في هذه العملية حيث تعتبر المدة الزمنية الفاصلة بين اكتمال انتشار الأنشطة والحضور المكثف للزبائن قصيرة نسبيا، قد لا تتجاوز الساعة بكثير، وهذه الفترة هي المثالية لإجراء التحقيق حيث يتحقق فيها شرطان أساسيان: عدد الأنشطة يقارب معدله الاعتيادي، وإمكانية الحديث مع المزاولين متاحة. قد تنقضي هذه الفترة في أية لحظة بالحضور المكثف للزبائن، وانشغال الباعة بتصيُّد فرص البيع في سوق يشتد فيه التنافس على الطلب، ليصبح الحديث معهم خارج إطار التجارة أمرا شبه مستحيل.

لضمان سير التحقيق كما خططنا له وتفادي المفاجآت غير المنتظرة، تم تحديد نقطة الالتقاء التي يقصدها كل من أنهى مهمته، لعقد اتصالات هاتفية مع بقية الباحثين بغية تحديد وضعهم وما إن كانوا في حاجة للمساعدة، وغالبا ما يلتحق بمن ما زال متأخرا لمشاركته مهمته. مباشرة بعد الانتهاء من التحقيق نختفي من المجال في اتجاه أقرب مقهى، حيث نراجع الاستمارات ونوضح الملاحظات المدونة عليها، ثم نعيد ترتيبها بعد تقييم التجربة ومناقشة الأحداث التي تكلَّلتها، وكذا الملاحظات المرتبطة بسيرها لاستثمارها في المحطة الموالية. وبذلك تمكنا من تغطية التجمعات الثلاث الكبرى بنفس المنهجية القائمة على التعاون وتقاسم الأدوار، مع التركيز على التطبيق الحرفي لمراحل الخطة، ليتم الانتقال إلى المحطات الفرعية وفق منهجية خاصة بها.

4.خاتمة:

يعتبر الاقتصاد غير المهيكل من الظواهر المعقدة والمتعددة الأشكال التي صبغت المجالات الحضرية بطابعها الخاص، وجعلتها أقرب ما تكون إلى المراكز القروية الصغيرة، لكن بحجم أكبر؛ حيث الانتشار الكثيف لهذه الأنشطة عبر دروب وأزقة وشوارع المدينة حول مشهدها العام إلى مشهد قروي تنعدم فيه شروط التمدن والتحضر إلى أبعد المستويات. فرض هذا الوضع اهتماما متزايدا بالظاهرة غير المهيكلة. غير أن المقاربات المعتمدة لفهمها وقياس حجمها، غالبا ما أغفلت عدة خصائص مميزة لها، في ظل عدم الاعتراف بحتمية وجودها، واستحالة اجتثاثها من بنية النسيج الحضري.

في هذا السياق، تأتي هذه الدراسة الرامية إلى إزالة الغموض واللبس المرتبطين بالمفهوم، وكذا المفاهيم الفرعية التي تدور في فلكه، بغية التمكن من تحديده الفعلي بمدينة الجديدة وقياس حجمه وفق

منهجيات وتقنيات متنوعة ومتكاملة، لتفادي العوائق التي يطرحها مثل هذا العمل، وقد توصلنا إلى ما يلي:

- رفع اللبس والغموض المحيطين بالقطاع غير المهيكل، وتحديد الفرق بين المفاهيم المرتبطة به، ونقط الالتقاء بينها؛
- التوصل إلى تعريف وصفي تصنيفي للظاهرة اعتمادا على معيار المجال، ومنه تحديد الأنشطة التي تدخل ضمن موضوع الدراسة؛
- التوطين المجالي للأنشطة، وتحديد الخصائص المميزة لكل منطقة؛
- تحديد الديناميات الخاصة بأنشطة كل منطقة، والوقوف على تغير وتيرتها لتحديد العوامل المسؤولة على ذلك؛
- تكميم الظاهرة من خلال جرد الأنشطة في أوقات مختلفة، تمثل كل الديناميات من الذروة إلى الركوض؛
- بناء الاستمارة وتجريبها وتعديلها، ثم تنفيذها في ظروف ملائمة؛
- الحصول على قاعدة بيانات تضم مجموعة من المعطيات التي تمكن من تحديد خصائص القطاع، والمساعدة على اتخاذ أي قرار بشأن تنظيم أو هيكلة الأنشطة المحتلة للشارع.

مهما بلغ اجتهاد الباحث في إيجاد مناهج مكملة مداه، ومهما توفرت المعطيات الكمية منها والنوعية لديه، فإن المعرفة الدقيقة بالميدان ومتغيراته تبقى المفتاح الأساس لتحليل هذه المعطيات وتأويلها. وعليه، تظل تقنية الانغماس في الميدان وممارسة تجارة الشارع من المناهج الفعالة لتحقيق نوع من المعرفة القمينة بضمان الحد الأدنى من الممارسة العلمية للبحث في القطاع غير المهيكل، دون السقوط في فخ التأويلات الخاطئة، والتي قد تقود إلى إصدار أحكام وتفسيرات مغلوطة أو متناقضة.

5. قائمة المراجع

1. عزيز قشاني.، (2016)، "الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة بين الهشاشة الاقتصادية والهشاشة الاجتماعية، مدينة الجديدة أنموذجا"،) مذكرة ماستر ، (، جامعة شعيب الدكالي.
2. BARTHELEMY PH., (1998), «Le secteur urbain informel dans les PED: une revue de la littérature», Région et développement, N° 7
3. BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL GENEVE, (2014), « La transition de l'économie informelle vers l'économie formelle», Conférence internationale du Travail, 103e session.
4. CHARMES J., « Les origines du concept du secteur informel et la récente définition de l'emploi informel », IRD, Paris.
5. CHARMES J., (1987), « Débat actuel sur le secteur informel». dans *Tiers-Monde*, tome 28, N°112, Les débats actuels sur le développement,
6. CLAUDE CH., (1989), les villes du monde Arabe, Paris, Collection Géographique, Edition Masson.
7. COLIN C. W., (2009), "The Hidden Enterprise Culture: Entrepreneurs in the Underground Economy in England, Ukraine, and Russia", *Journal of Applied* Management and Entrepreneurship, VO1.l4 No. 2
8. KEVIN F., CROHAN MC., et SMITH J. D., (1986), "A Consumer Expenditure Approach to Estimating the Size of the Underground Economy*"*, *The Journal of Marketing*, American Marketing Association, Vol.50, NO.2,
9. KHALIL J., Le bazar de l'informel, La résilience des exclus, étude sur la jouteya de derb ghallef, Casablanca, Etudes et sondages.
10. LAOUDI M., (1998), Casablanca à travers ses petits entrepreneurs de la pauvreté, (Thèse de doctorat éditée), Casablanca, Le monde de l'éducation de la culture et de la formation.
11. MAAMAR B. E., (2001), Segmentation du marché informel marocain, (Thèse de doctorat inédite), université du QUÉBEC.
12. MEJJATI A. R., (2004), Le secteur informel urbain dans les pays sous-développés, Montréal, université du QUÉBEC.

13. MEJJATI A. R., « Le secteur informel au Maroc 1956-2004 », http://www.ires.ma/wp-content/uploads/2017/02/GT3-7.pdf, consulté le 15 Juillet 2018.
14. MEJJATI A. R., Khalil J.,(2008), Réalités de l'économie informelle, HTTP://WWW. CGEM.MA/DOC1/ED-CGEM/SIEGE/2.PDF
15. MILTON S., 1975, L'espace partagé, Paris, Edition Génin
16. MOREAU A., et al., (2004), « Méthode de recherche», la revue du praticien - médecine générale, Tome 18, N° 645.
17. NEVEU E, LE ROUX P., (dir), (2017), *En immersion. Pratiques intensives du terrain en journalisme, littérature et sciences sociales*, Rennes, Presses universitaires de Rennes, coll. Res Publica,
18. SCHNEIDER F., ANDREAS B., (2009), "Shadow Economies and Corruption Ali Over the World: Revised Estimates for 120 Countries", Economies journal. vol 1.
19. WALTHER R.,(2006), « La formation en secteur informel- Note de problématique», Agence Française de Développement, N 15, Mars

1.5.مواقع إلكترونية:

1. afd.fr/webdav/shared/PUBLICATIONS/RECHERCHE/Scientifiques/conferences-seminaires/06-Conferences-seminaires.pdf
2. http://afriquepluriel.ruwenzori.net/economie-informelle.htm/.
3. http://e-delit.com/international-2/leconomie-informelle-couts-benefices-pays-en-voie-de-developpement
4. Irène Pereira, *L'expérimentation en immersion*, Revue des sciences sociales [En ligne], 54 | 2015, mis en ligne le 30 juin 2018, consulté le 10 mai 2019. URL: http://journals.openedition.org/revss/2418; DOI:10.4000/revss. 2418
5. www.oecd.org/publishing/distributors.

مقومات ومتطلبات جودة التعليم المحاسبي منظور الاعتماد الاكاديمي

ــ رؤية مستقبلية ــ

Requirements and requirements of the quality of accounting education

أ.د/ محمد عجيلة*

جامعة غارداية - الجزائر

Adjila_78@yahoo.fr

د/ حورية عجيلة

جامعة غارداية - الجزائر

adjhou4@gmail.com

Received: 16/09/2019 Accepted: 21/11/2019 Published:31/12/2019

ملخص:

يعتبر التعليم المحاسبي من أهم مقومات تطوير مهنة المحاسبة التي تسعى للدعم والسعي في رفع مستوى كفاءة المحاسبين وتمكنهم من توفير معلومات ذات ملاءمة وموثوقية لها دور يتجسد في رؤية واضحة للمستفيدين، لذى فإن عملية تأهيل مهنة المحاسبة مرتبط ارتباطا وثيقا مع التعليم المحاسبي في الجامعة بحيث لا يمكن الحصول على محاسبين ذو كفاءة عالية محصنين بمهارات مميزة ،ولا يتأتى ذلك دون تطوير التعليم المحاسبي بما يتلاءم وهذه المستجدات لمسايرة التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات والفكر المحاسبي وما يتطلبه من تعليم علمي ومهني وتلبية متطلبات لممارسة مهنة المحاسبة.

الكلمات المفتاحية: تعليم محاسبي، مهنة محاسبة، جودة التعليم، معايير التعليم المحاسبي

تصنيف JEL:M40; G10

Abstract:

Accounting education is one of the most important elements of the development of the accounting profession that seeks to support and strive to raise the level of efficiency of accountants and enable them to provide relevant and reliable information has a role embodied in a clear vision for the beneficiaries, so the process of qualifying the accounting profession is closely linked with accounting education at the university so that it can not

*المؤلف المرسل: أ.د: عجيلة محمد، الإيميل:**Adjila_78@yahoo.fr**

Obtaining highly qualified accountants immune to distinct skills, and this does not come without the development of accounting education to suit these developments to cope with the successive developments in information technology and accounting thought and the required scientific and professional education and meet the requirements to practice the profession calculator.

***Keywords**: accounting education, accounting profession, quality of education, accounting education standards.*

Jel Classification Codes: **G10 ;M40**

1. مقدمة:

يمثل التعليم أحد أهم المواضيع التي اهتم بها الباحثون لما له أهمية بالغة في إعداد كوادر وإطارات محاسبية مؤهلة لتحمل على عاتقها المسؤولية لممارسة العمل المحاسبي بكفاءة وفعالية، وباعتبار مهنة المحاسبة لغة المال والأعمال لأنها تمثل عصب رئيسي في التنمية الاقتصادية .

ويأتي الدور الكبير لتعليم المحاسبي في كونه أحد أبرز المقومات المهنية للمحاسبة ولا يمكنها أن تتطور دون تطور التعليم المحاسبي لاعتبار مخرجاته هي مدخلات المهنة، حيث تختلف بيئة التعليم عن بيئة المهنة التي تتسم بالتغيير المستمر نتيجة للتغيرات الاقتصادية.

فالتعليم المحاسبي يعاني من عجز في المزاوجة بين الجوانب النظرية والتطبيقية، وعليه يستلزم الاهتمام بالعملية التعليمية التي من خلالها يتم إعداد كوادر محاسبية وإكسابهم المهارات والقدرات الفكرية والمعرفية وهذا يستلزم وضع استراتيجيات لتطوير المنهجية المحاسبية وبالإضافة إلى وضع خطط في تطوير برامجها وأساليبها بما يتماشى ومعايير التعليم الدولية والاستفادة منها ، وكذا تنمية مهارات المهنية بما يقوي فرصهم في العمل

2. متطلبات جودة التعليم المحاسبي في أقسام المحاسبة

إن عملية تطوير التعليم المحاسبي وتحقيق جودته بما يتوافق والمعايير الدولية للمحاسبة بهدف تحقيق تجانس في الممارسات المحاسبية الدولية، وهذا لا يتأتى دون تطوير التعليم المحاسبي، وذلك من خلال تجويد عناصر ومكوناته، لذا سنتطرق لتعريف جودة التعليم المحاسبي وأهم متطلباتها.

1.2.مفهوم الجودة في التعليم المحاسبي

- **تعريف الجودة في التعليم المحاسبي:** حيث تعرف بأنها مجموعة من الخصائص والسمات التي تميز التعليم المحاسبي وأبعاده من مدخلات وعمليات ومخرجات وكذا التغذية المرتدة والتي تؤدي إلى تحقيق مختلف الأهداف من الوفاء بمتطلبات الطلبة وخدمة المجتمع، ويتمثل بمقدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب، سوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة (عمامرة ياسمينة، 2014، صفحة 6).

- **وتعرف أيضا** استنادا لمؤتمر اليونسكو للتعليم والذي انعقد بفرنسا سنة 1998 تم الاتفاق على أن جودة التعليم عبارة عن مفهوم متعدد الأبعاد، بحيث ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته من برامج تعليم الطلاب، المرافق والأدوات التعليمية بحيث ينبغي لكل عنصر أن يتميز ببعض الخصائص حتى يتصف بالجودة: (درويش عمار، بدون سنة، صفحة 277)

– جودة هيئة التدريس: يقصد بها تأهيله العلمي والسلوكي والثقافي وخبراته العملية التي تتكامل بدورها مع تأهيله العلمي؛

– جودة الطلاب: أي مدى تأهيلهم في مراحل ما قبل الجامعة عمليا وصحيا وثقافيا ونفسيا حتى يتمكنوا من استيعاب دقائق المعرفة؛

– جودة البرامج التعليمية وأساليب التدريس: ويقصد بذلك شمولها وعمقها ومرونتها واستيعابها لمختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية ومدى تطويعها بما يتناسب مع المتغيرات العالمية واسهامها في تكوين الشخصية المتكاملة للطالب.

ومما سبق يمكن القول أن عملية جودة التعليم المحاسبي هي عملية تفاعل مجموعة من العناصر المراد تأهيلهم لممارسة العمل المحاسبي وبرامج ووسائل التعليم بهدف جعل مخرجات التعليم المحاسبي قادرة على ممارسة العمل المحاسبي بأداء عالي أكاديميا ومهنيا ولهم القدرة على التكيف مع المتغيرات البيئة المحاسبية.

2.2. متطلبات جودة التعليم المحاسبي في أقسام المحاسبة

تعد مساءلة جودة التعليم المحاسبي من أهم المرتكزات التي تساهم في تأهيل مخرجات التعليم المحاسبي وتزويدهم بكفاءات تعليمية ومهنية تجعلهم قادرين على أداء أدوارهم في المجتمع بكفاءة وفعالية، الأمر الذي يفرض الأخذ بعين الاعتبار متطلبات جودة التعليم المحاسبي الآتية:

1.2.2. سياسات القبول والتعيين

إن سياسات القبول والتعيين تشير إلى الاجراءات والشروط التي بموجبها يتم قبول الطلبة للالتحاق بالبرامج التعليمية، وكذلك الشروط والإجراءات التي يتم بموجبها تعيين أعضاء هيئة التدريس الجامعي وبالتالي فإن تحسين نوعية هذه الشروط وضبطها يمكن أن تساهم في تحسين فعالية التعليم المحاسبي من جذب واستقطاب الطلاب من ذوي الكفاءات والقدرات العالية على التعلم هذا من جهة ومن جهة أخرى استقطاب أعضاء هيئة التدريس ذوي الكفاءة ولديهم مهارات تدريس عالية (محمد سعيد جوال، شرع مريم،، 2012، صفحة 11)

2.2.2.تطوير برامج التعليم المحاسبي

الهدف الرئيسي لتدريس المحاسبة ليس فقط تطوير المهارات الفكرية للطلبة، وإنما لتزويدهم بفرص للعمل بالإضافة إلى تزويدهم بالمهارات المهنية مثل التحدث، والقضاء على محو أمية التكنولوجيا المعلومات وصنع القرار والعمل بروح الفريق، سعيا منها لتقديم حلول للمشاكل التي تواجههم

وأصبحت عملية التطوير برامج ضرورة حتمية التكيف مع متغيرات العالم المستمر، لأجل تحقيق ذلك يجب إدخال مفاهيم واستراتيجيات ومنهجيات جديدة في تدريس المحاسبة والتركيز على أخلاقيات المهنة، من أجل إعداد محاسبين محترفين من ذوي معارف وإكسابهم المهارات المهنية مدى حياتهم، ومع تغير اتجاهات بيئة العمل المحاسبي تزداد الحاجة إلى التغيير على مستوى المؤسسات التعليمية باستمرار لتتكيف ممارساتهم ومتطلبات سوق العمل وبالنسبة لعملية تطوير برامج قد تكون عملية تغيير كلية أي الحصول على برامج جديدة أو تعديل جانب من أجل تحسين البرامج وجعلها أكثر حداثة (JOSEPH TUFUOR KWARTENG, /, p. 33) .

3.2.2. تطوير أساليب التعليم المحاسبي

حسب ما جاء في مقدمة معايير التعليمية للاتحاد الدولي للمحاسبين على ضرورة تدريب المعلمين، وتشجيعهم على استخدام أساليب تدريس التعلم المركزي LEARNER – CENTERED TEACHING METHODS وتهدف إلى إكساب الطلاب مهارة التعلم والتوجيه الذاتي بعد التخرج وللمعلمين الحرية في تكييف الأساليب التي لها أفضل مردود من خلال ثقافتهم الخاصة وهذه الأساليب نذكرها على الشكل الآتي: (Education Committee of IFAC, 2003, p. 38)

- استخدام دراسة الحالة CASE STUDIES، وعروض العمل PROJECTS، وغيرهما من الوسائل التي تحاكي مواقف العمل WORK SITUATION؛
- العمل في مجموعات WORK IN GROUPS؛
- تكييف الأساليب والمواد التعليمية INSTRUCTIONAL METHODS AND MATERIALS، لمواكبة التغير المستمر في بيئة العمل التي يعمل بها المحاسبون المهنيون؛
- وضع البرامج التي تحث على التعلم الذاتي SELF- LEARNING لمواكبة التغيرات المستمرة في بيئة العمل التي يعمل بها المحاسبون المهنيون؛
- تحفيز الطلاب للمشاركة بفعالية العملية التعليمية؛
- استخدام أساليب القياس والتقويم التي تعكس التغير في المعرفة والمهارات والقيم والأخلاق والسلوك المهني المطلوب للمحاسبين المهنيين؛
- دمج المعرفة والمهارات والقيم والسلوك المهني ضمن المواضيع والفروع الدراسية، وذلك لعرض الجوانب المتعددة للمتطلبات المعنية Professional demands والنموذج المثالي في المواقف المعقدة Complex sitution typical.؛

- التعريف بالمشاكل القائمة وسبل حلها الأمر الذي يشجع التعرف على المعلومات الملائمة، ووضع تقديرات المنطقية والتوصل إلى استنتاجات واضحة؛
- اكتشاف النتائج البحوث؛
- تحفيز الطلاب لتطوير شكوكهم وآرائهم المهنية.

4.2.2. إجراء البحوث العلمية والدراسات المحاسبية

إن عملية إجراء البحوث العلمية والدراسات المحاسبية تعتبر من الأسس الهامة والضرورية لتطوير كل من التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة حيث أنه بدون البحث العلمي في المحاسبة سيظل كل من التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة في حالة الجمود وعدم الفاعلية ولا يمكنها مواكبة التطورات والاختراعات العلمية الحديثة، كما تعتبر البحوث المحاسبية من الأسس الهامة لتطوير مهنة المحاسبة من خلال رفع كفاءة نظم المعلومات الاقتصادية بصفة عامة ونظرا لأهمية تلك البحوث تنفق بعض دول بسخاء على البحوث العلمية في المحاسبة بشكل خاص وعلى البحوث العلمية بشكل عام حيث تشكل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الخام، وتساهم في دراسة الأفكار والمعوقات وإيجاد حلول وإبداء رأي علمي بشأنها وحلها بما يضمن تسهيل فهمها وتطبيقها من قبل الباحثين (زهير الناظر،، 2005، صفحة 8).

3. تقييم جودة البرامج التعليمية المحاسبية من منظور الاعتماد الاكاديمي

تهدف عملية تقييم جودة البرامج التعليمية المحاسبية من منظور الاعتماد الأكاديمي لوضع مجموعة الإجراءات والمعايير تستعمل في فحص وتقييم المؤسسات التعليمية والبحثية للتأكد من توافر الشروط والمقومات الأكاديمية والتنظيمية والإدارية التي تضمن تحقيق أهداف هذه المؤسسات في مجالات التعليم والتعلم وخدمة المجتمع، لذا سيتم التطرق إلى متطلبات الاعتماد الأكاديمي لبرامج التعليم المحاسبي ومنافعها بالإضافة لمعرفة التحديات التي تواجه البرامج المحاسبية في حالة الحصول على الاعتراف الاكاديمي.

1.3. تعريف بجمعية AACSB

كانت بداية الاعتماد الاكاديمي للبرامج المحاسبية في عام 1981 من طرف الجمعية الامريكية لكليات ومدراس الأعمال (shools Association to advance collegiate of busines)كنتيجة للجهود المبذولة المشتركة مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ICPA وجمعية المحاسبة الأمريكية AAA وجمعية المحاسبين القوميين NAA ومعهد التنفيذين الماليين FEI بالإضافة إلى الاستشارات من كليات المحاسبة

ومكاتب المحاسبة ومكاتب المحاسبة الحكومية وممثلين لمكاتب المراجعة الوطنية، وفي عام 1982 منحت AACSB الاعتراف الأكاديمي ل 18 برنامجا محاسبيا، وبحلول عام 1989 ارتفع العدد الى 72 برنامجا هذا وقد وصل العدد في عام 2004 إلى 165 برنامجا، وبناء على الدليل الصادر عن الجمعية الأمريكية الدولية لكليات ومدراس الأعمال تتأسس جودة البرامج المحاسبية على مجموعة من المعايير تتعلق بمؤهلات أعضاء هيئة التدريس وتطويرهم وتفعيل دورهم والتصميم الجيد للخطة الدراسية مع التأكيد على فعاليتها، وطبيعة وكفاءة الموارد المستخدمة والمطلوبة للأغراض التنظيمية والتعليمية والإعداد الاكاديمي للطلبة، وتخطيط عمليات ضمان الجودة، والمساهمات الفكرية لأعضاء هيئة التدريس وفي منتصف الثمانينات تم تقديم انتقادات لجنة من جمعية المحاسبة الأمريكية بقانون التعليم المحاسبي باعتباره يعاني من أوجه قصور عديدة وإن المهنة تحتاج لتعليم أكثر اتساعا وانفتاحا للمحاسبين، وفي عام 1989 قامت لجنة تغيير التعليم المحاسبي AECC مدعمة بتمويل من مكاتب المحاسبة الثمانية الكبار آنذاك وبالتعاون مع جمعية المحاسبة الأمريكية بأصدرها نشرتها الأولى 1990، وتعد جمعية المحاسبة الأمريكية أول جمعية تأخذ في الاعتبار عملية تقييم النتائج أو المخرجات (Qutcomes Assessment) وذلك في عام 1993، حيث تم إصدار في ذلك التاريخ نشرتها بعنوان معايير الاعتراف الأكاديمي سلسلة إلزامية يجب استيفاؤها بواسطة 40 مؤسسة علمية من مؤسسات 4 سنوات في مجال تخصص المحاسبة (American Assebly of Collegiate Shools of Bussine, 2008).

2.3. متطلبات الاعتماد الأكاديمي لبرامج التعليم المحاسبي الصادرة عن الجمعية الأمريكية

لتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي لبرامج التعليم المحاسبي الصادرة عن الجمعية الأمريكية يجب توفر مجموعة معايير يتم ذكرها من خلال ما يلي:

1.2.3. معيار الإدارة الاستراتيجية

وهذا يتطلب وجود رسالة منشورة لبرنامج المحاسبة وتكون توضح ما يلي : (American Assebly of Collegiate Shools of Bussine, 2008)

- تبين الدور المهني الذي تلعبه المحاسبة في المجتمع؛
- تتضمن المساهمات الفكرية التي تقدم المعرفة والتطبيق المحاسبي من خلال المنح المتخصصة في مجالات المحاسبية، والمساهمات لتطوير الممارسة العملية والبحوث التعليمية والتربوية؛
- تحديد ما إذا كان البرنامج مصمم للوفاء بالمتطلبات العملية المهنية؛
- وضوح تخصص المحاسبة في رسالة البرنامج.

2.2.3. معيار المشاركون ببرنامج المحاسبة أعضاء الهيئة التدريسية

وهذا يتطلب من أعضاء الهيئة التدريسية وتتضمن ما يلي: (American Assebly of Collegiate Shools of Bussine, 2008)

- وجود عدد كافي من أعضاء هيئة التدريس المؤهلة مهنيا بشهادات محاسبية معتمدة وبما يتسق مع رسالة البرنامج وأهدافه، وبما يتسق مع مسئوليات التدريس والبحث العلمي للهيئة التدريسية؛
- وجود عدد كافي من أعضاء هيئة التدريس قادر على تقديم مساهمات فكرية ومحاسبية(تقدم المعرفة والتطبيق المحاسبي من خلال المنح المتخصصة في المجالات المحاسبية وتطوير الممارسات العملية والبحوث التعليمية والتربوية) متسقة مع رسالة البرنامج بالإضافة إلى ضرورة وجود إجراءات واضحة ومحددة يمكن من خلالها تقييم المساهمات الفكرية التي يقدمها كل عضو هيئة تدريس وتخدم رسالة البرنامج؛
- وجود تفاعل مستمر لأعضاء الهيئة التدريسية مع رسالة وأهداف البرنامج؛
- ضرورة احتفاظ أعضاء هيئة التدريس المحاسبية بملفات تحوي الخبرات العملية الملائمة في المجالين المحاسبة والأعمال ذات العلاقة برسالة البرنامج وأهدافه التعليمية.

3.2.3. معيار المشاركين ببرنامج المحاسبة الطلاب

وهذا يتطلب من الطلاب وتتضمن ما يلي:

- ضرورة توضيح برنامج المحاسبة لقدراته على النجاح في المجالات ذات العلاقة بأسواق العمل خريجي البرنامج وبشكل خاص فيما يلي:
- القدرة على توفير وظائف لخريجي البرنامج خلال 3 أشهر من التخرج؛
- استمرارية دعم خريجي البرنامج لضمان نجاحهم المهني لفترة من 5 إلى 10 سنوات.

4.2.3 معيار توكيد جودة التعلم بالبرامج المحاسبية

- تأسس الخطة الدراسية لبرنامج المحاسبة على الدور المتوقع أن يلعبه المحاسبون في خدمة المجتمع من خلال توفيرهم للمعلومات المالية وغير المالية المتكاملة؛
- يجب أن تكون الأهداف التعليمية للبرنامج محددة ومتسقة مع رسالة البرنامج؛
- ضرورة وجود أنشطة تعليمية لكل برنامج محاسبي مشتقة من احتياجات أصحاب المصالح تخدم أهداف البرنامج؛

- يجب أن تكون المحرجات التعليمية لبرنامج المحاسبة مما يساعد على التطوير والقياس والتحليل والتحقق وتوصيل المعلومات المالية وغير المالية والتأكد من تكاملها؛

تنتج عن الخطة الدراسية علمية محاسبية ذات خبرات تعليمية في المجالات التالية:

- الدور المتوقع أن يلعبه المحاسبون في خدمة المجتمع من خلال توفيرهم للمعلومات المالية وغير المالية المتكاملة؛
- البيئة الأخلاقية والتنظيمية للمحاسبين؛
- دورة الأعمال وتحليلها؛
- وسائل الأمان والرقابة الداخلية والتسجيل والتحليل والتفسير التاريخي والمستقبلي للمعلومات المالية وغير المالية؛
- إدارة وتشغيل المشروعات؛
- تصميم وتطبيق البرامج التكنولوجية المحاسبية التي تساعد على إدارة المعلومات المالية وغير المالية؛
- القضايا والممارسات المحاسبية الدولية خاصة فيما يتعلق بدور مسئوليات المحاسب في بيئة العولمة؛
- حيث أن المحاسبة هي مهنة عملية بالدرجة الأولى يجب أن توضح رسالة البرنامج ما يحفز الخريجين على الالتحاق بهذه المهنة، لذا يجب أن يفي خريجي البرنامج بمتطلبات هذه المهنة؛
- يجب أن يكون لبرنامج المحاسبة أهداف تعليمية أخرى بخلاف الأهداف التعليمية الخاصة بالبرنامج وبما يساعد الطلاب على مواصلة التعليم بشكل عام.

3.3. المنافع والتحديات التي تواجه البرامج المحاسبية في حالة الحصول على الاعتراف الاكاديمي

إن عملية الحصول على الاعتراف الاكاديمي لبرامج المحاسبية توجهها بعض التحديات والمنافع يتم ذكرها من النقاط الآتية : (American Assebly of Collegiate Shools of Bussine, 2008)

1.3.3. المنافع المتوقعة بعد الحصول البرنامج على الاعتراف الأكاديمي

- جذب البرنامج لأعضاء هيئة التدريس أفضل من حيث المؤهلات؛
- جذب البرنامج لطلاب أفضل من الناحية الأكاديمية؛
- تطوير وتحسين الخطة الدراسية للبرنامج؛
- تطوير وتحسين طرق التقييم السنوية لأعضاء هيئة التدريس؛

- تطوير ومراجعة رسالة البرنامج؛
- تحديد أصحاب المصالح المرتبطين بالبرنامج بصورة شمولية؛
- زيادة حجم التفاعل والارتباط بين أعضاء هيئة التدريس والبرنامج؛
- زيادة حجم التمويل لتغطية سفريات أعضاء هيئة التدريس بالبرنامج.

2.3.3. التحديات المتوقعة أن يوجهها أثناء الحصول البرنامج على الاعتراف الأكاديمي

- التقيد والالتزام لفترة زمنية طويلة للحصول على الاعتراف الاكاديمي؛
- استهلاك وإهدار الموارد المالية؛
- تقلص حجم الدعم المالي بعد الحصول على الاعتراف الأكاديمي؛
- الحاجة للتنفيذ الكثير من الخطط والعمل المكتبي؛
- صعوبة زيادة مرتبات أعضاء هيئة التدريس بالبرنامج الراغب في الحصول على الاعتراف الأكاديمي؛
- صعوبة تخفيض الأعباء التدريسية لأعضاء هيئة التدريس بالبرنامج؛
- عدم زيادة وسائل الدعم الممكنة لخريجي البرنامج؛
- عدم زيادة حجم الأنشطة الأخرى بخلاف التدريس والبحث العلمي المطلوبة من أعضاء هيئة التدريس بالبرنامج؛
- صعوبة الوفاء بمعيار الخبرة العملية الملائمة لأعضاء الهيئة التدريسية بالبرنامج؛
- صعوبة الاحتفاظ بأعضاء هيئة التدريس المؤهلين من الناحية المهنية؛
- صعوبة تطوير طرق تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بالبرنامج.

4.خاتمة:

لقد أعطت الجزائر اهتماما كبيرا بعملية التكوين المحاسبي في ظل عملية الإصلاح المحاسبي التي تهدف إلى تأهيل مهنة المحاسبة من خلال تشريعات وقوانين التي تسعى للرفع من التأهيل العلمي والعملي للراغبين في الحصول على الاعتماد لممارسة المهنية، وبالرغم من تعدد المراسيم والقوانين الخاصة بمعهد التعليم المتخصص للمحاسبة إلا أنها بطيئة وغير سارية المفعول في أرض الواقع وعليه نطلب من اتخاذ الإجراءات اللازمة والاستغلال هذا المعهد لصالح المهنة في أقرب الآجال.

أما فيما يتعلق بالمدخل التقليدي في التعليم المحاسبي المعتمد بالجامعة الجزائرية فهو يعاني من عجز للوفاء بمتطلبات المهنة وعدم مواجهة التغيرات السريعة والمتزايدة في البيئة المحاسبية التي تتسم بالتغيير المستمر، لذلك لابد من ضرورة تماشي مع المدخل الحديث مما يساهم في رفع مستوى أداء

محاسبين لأنهم بحاجة لمهارات تنظيمية ومعارف مكتسبة. أما عن واقع متطلبات الدخول الى برامج التعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية فليست هناك أي شروط فيتم قبول كافة الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريا بفرعيها العلمي والتسيير واقتصاد، ويتم توجيهم في تخصص محاسبة يمنح الطلبة بعدها شهادة تؤهلهم للعمل في المجال المحاسبي، وهذه متطلبات الدخول إلى برامج التعليم المحاسبي بالجزائر لا تتوافق مع متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية، فلقد أوجب المعيار الأول شريطة المستوى العالي بالنسبة للطلبة الملتحقين لدراسة المحاسبة وذلك لضمان النجاح المرجو من برامج التعليم المحاسبي، من خلال مقارنة المعيار الثاني مع محتوى برامج التعليم المحاسبي المعتمدة بالجامعة الجزائرية توضح لنا بأن المواد التي تدرس يغلب عليها الجانب النظري وإهمال الجانب التطبيقي والتربص الميداني والذي من خلاله يتم إكساب الطلبة الخبرة العملية والقدرة الجيدة لممارسة العمل المحاسبي، وعليه يجب إعادة النظر عند وضع وتصميم البرامج التعليمية المحاسبية المواد التي يفتقر لها البرامج وإدراجها ضمن البرامج بما يتوافق ومتطلبات المعايير الدولية.

تسعى الجزائر لمواكبة التغيرات بغية تحسين الأداء المهني، وعملت على إصدار المرسوم التنفيذي 09-110 المؤرخ ب 7 أفريل 2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي وفي ظل التطورات الراهنة التي تشهدها البيئة المحاسبية والعمل على مسايرة تكنولوجيا المعلومات مما يلزم إلى ضرورة إدخال التعليم المحاسبي الإلكتروني وعليه أصبح إلزامية إعادة النظر في برامج التعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية.

5. **قائمة المراجع:**

1-درويش عمار. (بدون سنة). ، متطلبات تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجزائر، ،. مجلة المالية والأسواق، الجزائر.

2-زهير الناظر،. (2005). دور المحاسب في التنمية الاقتصادية. المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة. الجامعة الإسلامية.

3-عمامرة ياسمينة. (2014). ، التخطيط الاستراتيجي كآلية لتحقيق جودة التعليم العالي بالجزائر. *مؤتمر الدولي الثالث، 28 أفريل-1 ماي ،.* جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

4-محمد سعيد جوال، شرع مريم،. (2012). مدى ملائمة برامج التعليم المحاسبي الجامعي لمتطلبات سوق العمل،. *الملتقى الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية يومي 4-5 ديسمبر 2012،.* جامعة مسيلة، الجزائر.

5-American Assebly of Collegiate Shools of Bussine. (2008). International()"Eligibility Procedures and Accrredition Standars for Bussiness Accreditation ",latest Version ,Retrieved from .www.aacsb.edu/accreditation.

6-Education Committee of IFAC. (2003). Education Committee of IFAC introdution. *International Education Standars,*.

7-JOSEPH TUFUOR KWARTENG. (/). , CURRICULUM STUDIES, Submitted in accordance with the requirements for the degree of DOCTOR OF EDUCATION, QUALITY IN SENIOR HIGH SCHOOL ACCOUNTING EDUCATION IN GHANA,. UNIVERSITY OF SOUTH AFRICA.

دور تكنولوجيا المعلومات في تنمية الموارد البشرية

The role of information technology in human resource development

ط.د: ايت قاسي عزو رضوان*

جامعة مستغانم – الجزائر

redouane7282@yahoo.fr

د. حاج بن زيدان

جامعة مستغانم – الجزائر

ben_zidane@live.fr

Received: 07/09/2019 Accepted: 18/10/2019 Published: 31/12/2019

ملخص:

في ظل التغيرات الجديدة التي شهدها العالم في شتى المجالات ، وما أحدثته ثورة التكنولوجيا والمعلومات من تطور سريع وواسع النطاق ، أصبحت فيه القدرة على الإنتاج والتقدم تعتمد على القدرة على الإبداع والابتكار ، وتحويل المعلومات إلى معرفة

إن اقتصاد المعرفه في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادي. و اقتصادات المعرفه تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار و الرقمنه وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج ، حيث تلعب المعرفة دورا أقل ، وحيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية ، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية ، أو رأس المال البشري ، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد ، المبني على المعرفة

الكلمات المفتاحية: المعرفة ؛إقتصاد المعرفة ؛ تكنولوجيا المعلومات ؛ الإقتصاد الرقمي؛ تنمية الموارد البشرية.

تصنيف O15 ;D80:JEL

Abstract:

Under the new changes in the world in various fields, and the information technology revolution of rapid evolution and widespread, when production capability and progress depend on creativity and innovation, transforming information into knowledge that the knowledge economy is basically intended to Knowledge is the main

*المؤلف المرسل: **ط.د: ايت قاسي عزو رضوان** ، الإيميل:**redouane7282@yahoo.fr**

engine of economic growth. And knowledge economies depend on the availability of information and communication technologies and the use of innovation and digitization in contrast to production-based economy, where knowledge played less, so growth will be driven by the traditional factors of production, skilled human resources and high-skilled, Or human capital, are the most valuable assets in the new knowledge-based economy and knowledge-based economy goes up relative contribution to knowledge-based industries

key words :

Knowledge, Knowledge economy ,Information technology, Digital economy, Human Resource Development

Jel Classification Codes: O15 ;D80

1. مقدمة:

شهدت الآونة الأخيرة تطورات سريعة وغير مسبوقة في كافة مناحي الحياة أبرز هذه التطورات والتي ميزت وقتنا الحالي؛ هي الديناميكية التي عرفها المجال التكنولوجي خاصة تلك المتعلقة بمعالجة المعلومات وبثها أو بما أصبح يعرف بتكنولوجية المعلومات ، و الاعتماد المتزايد والمكثف نحو استعمالها وتوظيفها بقوة في جل – إن لم نقل كل- الأنشطة البشرية

ولقد كان لإقتحام تكنولوجية المعلومات لحياتنا أثارًا عميقة سواء على المستوى الجزئي أو الكلي حيث أدت إلى ظهور بما يعرف بعصر المعلومات والمعرفة، عصر أصبحت فيه هذه الأخيرة(المعرفة) موردًا أساسيًا لا يقل أهمية عن باقي عناصر الإنتاج الكلاسيكية المعروفة و تكنولوجية المعلومات سلاحا إستراتيجيا.

من خلال ما سبق نطرح التساءل التالي: ما دور تكنولوجيا المعلومات بالنسبة لتنمية الموارد البشرية؟

و للإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم البحث إلى :

-اساسيات حول إقتصاد المعرفة

- تكنولوجيا المعلومات و تنمية الموارد البشرية

2. أساسيات حول اقتصاد المعرفة

يتجه العالم نحو اقتصاد المعرفة الذي تزداد فيه نسبة القيمة المضافة المعرفية بشكل كبير، والذي أصبحت فيه السلع المعرفية أو سلع المعلومات من السلع الهامة جداً.

1.2. مفهوم اقتصاد المعرفة :

يرى البعض أن الاقتصاد المعرفي هو إحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي و تنظيمه ليصبح أكثر استجابة و انسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي .

1-يمكن أن نعرف اقتصاد المعرفة في سياق المفهوم الواسع للمعرفة المتضمن المعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات و غيرها ، والمعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم السياقية على أنه «**الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات و خدمات المعرفة الإنشاء و التحسيس ،التقاسم ،التعلم ، التطبيق و الاستخدام للمعرفة بأشكالها في**

القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية و اللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جد » (نجم عبود نجم ، 2008، صفحة 187)

- يعرف على أنه «**ذلك الاقتصاد الذي ينتج عن تقدم المعلومات بعد العصر الصناعي . وهو فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على فهم جديد لدور المعرفة وراس المال البشري في تطوير الاقتصاد و تقدم المجتمع** (ربحي مصطفى عليان، 2008، صفحة 278).»

« **وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة ، أما الاقتصاد المبني على المعرفة ، فهو الاقتصاد الذي تلعب فيه المعرفة دورا في خلق الثروة .**» (نجم عبود نجم ، 2008، صفحة 186)

- كما عرفه Dominique Foray على أنه : « **تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساسا بالمعرفة من جهة و من جهة أخرى يعتبر ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو و تنظيم النشاطات الاقتصادية** .» (بوطالب قويدر، بوطيبة فيصل،، 2004)

2.2. دور البنك الدولي في مساعدة البلدان في وضع إستراتيجيات بهدف التحول إلى إقتصاد المعرفة:

- إقامة نظام اقتصادي ومؤسساتي يوفر السبل المحفزة من اجل كفاءة استخدام ا لمعرفة الموجود ة والجيدة وازدهارها بالعمل الحر و يقصد به دور الحكومات في توفير الإطار الاقتصادي و الحوافز لمجتمع الأعمال و غيرها من الشروط التي تعمل على رفع اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى الأداء الفعلي للاقتصاد.
- توافر السكان المتعلمين والمهرة من اجل خلق واستخدام و التشارك في المعرفة بشكل جيد حيث أن التعليم و التدريب المستمر و المعتمد على التكنولوجيا من أهم خصائص بيئة اقتصاد المعرفة.
- توافر بنية تحتية ديناميكية للمعلومات لتسهيل الاتصال الفعال ومعالجة المعلومات و يقصد بها البنية الأساسية في مجال الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات و إلى أي حد هي متقدمة و منتشرة و متاحة.

- توافر منظومة ابتكار تتمتع بكفاءة عالية وذلك للشركات ومراكز البحوث والجامعات و المستشارين والمنظمات الأخرى من اجل الدخول إلى المخزون العالمي المتنامي للمعرفة واستيعاب هذه الابتكارات وتكييفها مع الحاجات المحلية وخلق تكنولوجيا جديدة.

3.2. أهمية إقتصاد المعرفة : و يتمثل في عنصرين اساسين هما :

1.3.2.-**إنتاج المعرفة** :

إن القدرة على إنتاج المعرفة وعلى استخدامها قد أصبحت عاملا رئيسيا في عملية التنمية ، كما أصحبت حاسمة الأهمية لتحقيق ميزة تنافسية و تشتمل عملية إنتاج المعرفة على ابتكار واكتساب ونشر واستعمال وتخزين المعرفة .و يتطلب اقتصاد المعرفة تعزيز فعالية المقدرة على إنتاج المعرفة بما يضمن قيام نسق للابتكار يقوم على الإدارة الكفؤة لنقل التكنولوجيا و استيعابها المجتمعي ، و تنشيط إنتاجها المؤدي إلى توليد تكنولوجيات جديدة بما يحقق غايات الكفاءة الإنتاجية و التنمية الشاملة .

و تعد المؤشرات المتعلقة بالأبحاث و التنمية ، و براءات الاختراع ، و المنشورات العلمية ، و الإنفاق عليها و إعداد العاملين في إنتاج المعرفة و العاملين في البحث و التطوير على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لأهم عنصر في اقتصاد المعرفة لأنها تعد الركيزة المهمة في تطوره و نجاحه.

2.3.2.-صناعة المعرفة :

إن التربية والتدريب والاستشارات والمؤتمرات والمطبوعات والكتابة والبحث والتطوير هي أمثلة عن الأنشطة التي تركز عليها الصناعات المعرفية .

بحيث أن العامل الأولي للنمو الاقتصادي هو ابتكار واكتساب ونشر المعرفة الحالية وإنتاج ونشر المعارف الجديدة وهذا ما يؤكد عليه الاقتصادي **Robert Solow** في قوله (محمد خضري، 2004) **"إن 34% من النمو الاقتصادي يعزى إلى نمو معارف جديدة .إضافة إلى أن 16 % من النمو الاقتصادي هو ناتج عن الاستثمار في رأس المال الإنساني من خلال التعليم .وبناءا عليه فإن 50 % من النمو الاقتصادي متعلق بالمعرفة."**

4.2. موقع إقتصاد المعرفة بالنسبة للإقتصاد المبني على المعرفة و الإقتصاد الرقمي :

1.4.2.**اقتصاد المعرفة و الاقتصاد الرقمي :**

إن الرقمنة هي نتاج المعرفة العلمية الرياضية و الفيزيائية ، و هاته الأخيرة هي مرحلة لاحقة بعد المعرفة إذ يجب أن نعرف ثم نتحول إلى نظام رقمي.

فكلا المفهومين في الجوهر واحد لأنهما يقومان على المعلومات و المعرفة إلا أن اقتصاد المعرفة مفهوم أوسع و اشمل و اعم من الاقتصاد الرقمي حيث يمكن اعتبار الاقتصاد الرقمي هو التطبيق العملي للاقتصاد المعرفي على أجهزة الحاسوب و شبكات الاتصالات عن طريق تحويل معارف و معلومات ذلك الاقتصاد إلى مقابلات رقمية له أي أن الاقتصاد الرقمي هو تكنولوجيا الاقتصاد المعرفي. (نعيم إبراهيم الظاهر، 2009، صفحة 281)

2.4.2.**اقتصاد المعرفة و الاقتصاد المبني على المعرفة** :يمكن أن نفرق بين المفهومين

-فالاقتصاد المبني على المعرفة

هو ذلك المنهج الذي يستخلص من إدراك مكانة المعرفة وتقنياتها والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية المختلفة ، إي انه يعتمد على تطبيق أساليب الاقتصاد المعرفي وقواعده في مختلف الأنشطة الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يمكن إن نطلق عليه المجتمع المعلوماتي

Society Information

"و هو الذي تلعب فيه المعرفة **دورا في خلق الثروة** ، وهذا دور قديم ظلت وهذا دور قديم ظلت المعرفة تلعبه في الاقتصاد لكن الجديد هو حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد حيث أصبحت أكبر وأكثر عمقاً مما كانت عليه من قبل" (.موسى رحماني، 2004، صفحة 6)

أما إقتصاد المعرقة :

" هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة من خلال مساهمته في إعداد دراسة نظم تصميم وإنتاج المعرفة ثم تطبيق الإجراءات اللازم لتطويرها وتحديثها " (.موسى رحماني، 2004، صفحة 7)

و منه نستنتج أن :

الاقتصاد المعرفي يبدأ من مدخل عملية إنتاج وصناعة المعرفة ويستمر نحو التطوير المرتكز على البحث العلمي منطوياً تحت أهداف إستراتيجية يسعى لتحقيقها من اجل تنمية شاملة ومستدامة .

5.2. خصائص و مميزات إقتصاد المعرفة :

1.5.2.الخصائص :

المعرفة هي أحدث عوامل الإنتاج والأكثر أهمية بين عوامل الإنتاج التقليدية الأخرى وهي العمال والمواد الأولية ورأس المال وهذا ما يؤكد أن رأس المال الفكري أو المعرفي هو أكثر أهمية من رأس المال المادي وان

عمال المعرفة هم الرأسماليون الجدد الذين يملكون أغنى واثمن عوامل الثروة وعلى رأي المفكر الاقتصادي دراكر أنه في القرن الماضي كانت مساهمة الإدارة تتمثل في زيادة إنتاجية العامل اليدوي ، لكن الأكثر أهمية زيادة إنتاجية العمل المعرفي و من بين أهم خصائص إقتصاد المعرفة ما يلي : (نجم عبود نجم ، 2008، الصفحات 192-193)

- العنصر الرئيسي في الإنتاج هو المعرفة خلاف ما كان عليه في الفترات السابقة حيث كانت الأرض في الاقتصاد الزراعي وراس المال في الاقتصاد الصناعي.
- يركز على اللاملموسات بدلا من الملموسات (المخرجات= هيمنة الخدمات على السلع ومن حيث المدخلات فان الأصول الرئيسية هي اللاملموسات كالأفكار والعلامات التجارية بدلا من الأرض والآلات ...) .
- **رقمي :** حيث أن رقمنة المعلومات له تأثير كبير على سعة نقل وخزن ومعالجة المعلومات.
- **افتراضي** :فمع الرقمنة و شبكة الانترنت كان العمل الافتراضي حقيقة واقعة.
- **شبكي** :حيث أن التشبيك البيني وسع إمكانية التشارك ليس ضمن الشركة بل وأيضا بين الشركات وكان من نتائج ذلك تدهور دور التنظيمات الرسمية و هياكلها الهرمية.
- ظهور أسواق جديدة وهي الأسواق الالكترونية و التي تمتاز بسرعة تدفق المعلومات عن المنتجات وخاصة الأسعار.

2.5.2.المميزات : ندكر منها :

-يتمتع بمرونة و قدرة فائقة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات.

-يملك القدرة الفائقة على التجديد والتطوير والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصاديات التي أصبحت تحبد الاندماج فيه.

-يملك اقتصاد المعرفة القدرة على الابتكار و إيجاد و توليد منتجات فكرية معرفية وغير معرفية.

-مجالات خلق القيمة المضافة في اقتصاد المعرفة متعددة ومتنوعة ومتجددة.

-لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة بل هو اقتصاد مفتوح ، ولذلك لا توجد فواصل زمنية أو عقبات مكانية أمام من يرغب في التعامل معه وفيه .

- ارتباطه بالذكاء وبالقدرة الابتكارية وبالخيال وبالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع والمبادرة. (ربحي مصطفى عليان، 2008، صفحة 385)

6.2. الإندماج في إقتصاد المعرفة

هناك عدة عوامل تساهم في عملية الاندماج في اقتصاد المعرفة اهمها :

1.6.2.-البحث :

"و يقصد به متابعة لنقلة تكنولوجية رئيسية في ميدان حديث ،فالبحث هو" تعمق في المعرفة (بوطالب قويدر، بوطيبة فيصل،، 2004، صفحة 257)

و هو يمثل مجموعة من الأنشطة التي تعتمد المعارف والخبرات كمدخلات ، وتكون مخرجاتها معرفة جديدة ، أو توسيع لمعرفة قائمة وبعد استقصاءا منهجيا في سبيل زيادة المعرفة

اما **البحث العلمي**:هو عبارة عن الأنشطة الهادفة إلى زيادة ذخيرة المعرفة العلمية وتطبيقاتها على الواقع العملي وهو ينقسم إلى ***البحث الأساسي:** وهو الجهود المبذولة بهدف الحصول على المعرفة العلمية المحددة وغير الموجهة بالضرورة إلى هدف محدد أو تطبيقات محددة ولا يكون القصد منها الربح التجاري

***البحث التطبيقي:** فيكون الغرض منه زيادة المعرفة لغرض إشباع حاجات ملموسة عن طريق إيجاد حلول لمسائل محددة سواء كان استنباط طرق إنتاج جديدة أو ابتكار سلع وخدمات جديدة.

2.6.2.-التطوير:

"وهو أي نشاط منهجي يعتمد على المعارف العلمية الموجودة والتي يتم التوصل إليها عن طريق البحث أو الخبرة العلمية والذي يكون الهدف منه هو إنتاج مواد جديدة أو منتجات وآلات تستعمل في عمليات جديدة أو إدخال التحسينات المطلوبة على المنتجات والآلات والأنظمة المستعلمة .

3.6.2.-الإبداع:

"هو الهدف الأخير لنظام البحث والتطوير حيث يتم تدفق الإبداعات و قياسها ، إما بالجرد للإبداعات الأساسية التي تتحقق وإما بقياس الفوائد أو الأرباح أو بقياس المهارة ، الكفاءة والفعالية التي يحققها الإبداع"

و تجدر الإشارة إلا أن الدخول في اقتصاد المعرفة يقتضي توجيه اهتمام مركز للبحث العلمي و رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث و التطوير إذ تعتبر هذه النسبة كمؤشر ضمن مجموعة مؤشرات اقتصاد المعرفة.

4.6.2.-تكنولوجيا المعلومات و الاتصال :

التكنولوجيا تمثل مجموع المعارف و الخبرات و المهارات اللازمة لتصميم و لتصنيع منتج أوعدة منتجات و إنشاء مشروع لهذا الغرض (جمال داود سليمان، 2009، صفحة 69)

المعلومات هي البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد المستقبل لها و التي لها قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع في القرارات التي يتم اتخاذها .

أما **الاتصال :**

"فهو عملية تتضمن نقل أفكار أو وجهة نظر أو معلومات من طرف آخر، تتطلب المرسل و المرسل إليه و الرسالة من خلال وسائل الاتصال أو هو ":عملية مستمرة تتضمن قيام احد الأطراف بتحويل أفكار و معلومات معينة إلى رسالة شفوية أو مكتوبة تنقل من خلال وسيلة اتصال إلى الطرف الآخر " (عبد الله قلش، 2007، صفحة 11)

وبذلك فإن تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ما هي إلا مجموعة من التقنيات و الوسائل المساعدة على نقل و انتشار المعلومات بشكل فعال و ذلك بالاستفادة من تكنولوجيا الحوسبة.

إن التغيرات التكنولوجية و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات أقامت صرح الاقتصاد الجديد الذي يعتمد على التنافس المستند إلى أساس التقدم العلمي و التكنولوجي ، و يحتاج إلى تغيرات جذرية و هيكلية في البنية الاقتصادية .إن تشييد بنى تحتية تكنولوجية في إطار اقتصاد المعرفة يكون أساسا بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال كصناعة البرمجيات و صناعة معدات الإعلام الآلي.

5.6.2.-التعليم :

إذ تعتمد قدرة بلد ما على الاستفادة من اقتصاد المعرفة على مدى السرعة التي يمكن من خلالها أن يتحول إلى اقتصاد تعليمي ، حيث يكون الأفراد و الشركات قادرين على إنتاج الثروة بحسب قدرتهم على التعلم و المشاركة في الإبداع و يتطلب اقتصاد المعرفة جهودا اكبر في مجالات التعليم و التدريب كما يتطلب نوعا جديدا من التعليم و التدريب فعدد العاملين في مجال المعلومات يزداد و هذا يتطلب تكوين العلميين و العاملين في هذا المجال و في مجالات تكنولوجيا المعلومات ، فالأمية التكنولوجية أصبحت من الظواهر المعيقة للتقدم و في ظل اقتصاد المعرفة أين يتجه الاهتمام صوب النشاط كثيف المعرفة يخص جانب التعليم بدوره الجوهري باعتباره النطاق الذي تبنى فيه الطاقات البشرية التي تحتاجها صناعات اقتصاد المعرفة .

و في الواقع هناك علاقة بين التعليم و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال حيث إن مهمة الدول إعداد عمال المعرفة الذين يعهد إليهم تطوير هذه التكنولوجيات ، من جهتها تقوم هذه الأخيرة بتيسير ظروف التعلم و جعله أكثر فعالية من خلال تزويد قطاعي التعليم النظامي و غير النظامي بما تنتجه صناعة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال مثل الانترنت و غيرها .

3. تكنولوجيا المعلومات و تنمية الموارد البشرية

لقد أصبحت تحظى التنمية البشرية وتطوير الأداء البشري بأهمية كبيرة في وقتنا الحالي خاصة مع المنافسة الشرسة التي يعرفها قطاع الأعمال لذا فإن السبيل الوحيد لأي تنظيم للبقاء هو العمل على تطوير كفاءاته البشرية المتاحة والكامنة داخله.

وفي هذا المجال ساهمت تكنولوجيا المعلومات مساهمة فعالة، حتى أصبح يدرج ضمن المؤشرات الفاعلة في عملية التنمية البشرية هي درجة إتاحة والتحكم في هذه التكنولوجيا.

إن العملية التكوينية تعتبر السبيل الأمثل لغرض رفع وتنمية قدرات الأفراد ولقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات هنا مساهمة عظيمة. لذا سوف نأتي في آخر هذا الفصل للحديث عن الانعكاسات الإيجابية التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات في هذا المحال وهذا من خلال مراحل ثلاث هي:

- مرحلة التخطيط والإعداد للعملية التكوينية.
- مرحلة تنفيذ العملية التكوينية.
- مرحلة قياس أو تقييم كفاءة العملية التكوينية.

1.3. مرحلة التخطيط والإعداد للعملية التكوينية

لقد ساهمت نظم المعلومات الحديثة في تفعيل وترشيد عملية التخطيط للعملية ألتكوينية وذلك بتوفيرها

لمعلومات حديثة وفي الوقت الحقيق للمشرفين على هذه العملية وذلك فيما يخص: (رأفت رضوان، 1997، الصفحات 351-352)

1.1.3.قياس ألاحتياجات وذلك بتوفير معلومات عن:

- الأهداف والتوجهات والسياسات المتبعة، وتحليل عناصر القوة ومواطن الضعف وهذا أحد المداخل الأساسية لتحديد الاحتياجات؛

– إتاحة شبكة الانترنت إمكانية معرفة عناصر التحليل الإستراتيجي بصورة يمكن من خلالها تحديد عناصر القوة ومواجهة مواطن الضعف عن طريق التكوين بما يستجيب للتوجهات الجديدة؛

– إتاحة شبكة الانترنت إمكانية تحديد التغيرات الخارجية و التعرف على الفرص والتهديدات التي تتعرض لها، وبصورة يمكن من خلالها تحديد الجديد من الاحتياجات مع الاستفادة من الفرص وتفادي المخاطر.

– إتاحة شبكة الانترنت إمكانية تتبع إجراءات العمليات المختلقة وتحديد نقاط الاختناق وأسبابها وهي ناتجة عن نقص الخبرة والمهارة، وهذا ما يمكن من التحديد الدقيق لهذه الاحتياجات؛

2.1.3.التخطيط للإحتياجات: وتلعب هنا كذلك تكنولوجيا المعلومات دورًا حيويًا وهذا من خلال:

– أن شبكة الانترانت تتيح للمديرين المسئولين عن العملية التكوينية معرفة برامج وخطط العمل الإنتاج لكافة الإدارات الأخرى، وبهذا يمكن وضع خطط واقعية لتنفيذ هذه البرامج؛

– تتيح بعض برامج الحاسبات وضع خطط مسبقة للعملية التكوينية أو المساعدة في ذلك، حيث توجد بعض البرامج الإحصائية المساعدة في ذلك كـ: SPSS، كما هناك كذلك بعض الأنظمة الخبيرة المتاحة مثل Parys للتسيير التنبؤي للأفراد العاملين؛ (Jean.M, 2005, p. 78)

– تتيح إمكانات الوسيط الذكي إمكانية التخطيط الديناميكي للبرامج التدريبية، بصورة مناسبة مع الواقع الحقيقي.

3.1.3.تحديد أسلوب ومتطلبات التنفيذ:

حيث تتيح الشبكة العالمية الانترنت إمكانية التعرف على البرامج التدريبية المتاحة عالميا، وخطط تنفيذ هذه البرامج وأساليب تنفيذها وتكلفتها، بحيث يتمكن المسؤول من تحديد الأسلوب الأمثل للتنفيذ (داخلي، خارجي)، ومتطلبات تنفيذ هذه البرامج.

4.1.3.إعداد المحتوى: يعتبر إعداد محتوى العملية التكوينية أمرًا غاية في الأهمية، لذا ينبغي وضع البرامج التكوينية وموادها التعليمة بعناية شديدة بحيث تناسب الهدف من العملية، وكذلك مستوى الأفراد المكونين، وتكنولوجيا المعلومات ساعدت على ذلك من خلال:

– إن الشبكة العالمية سمحت بإثراء وإعداد المحتوى، وذلك بالإستفادة من النماذج المتاحة على الشبكة، فهناك الآن العديد من البرامج المعلوماتية التي تسمح بإثراء العملية التكوينية.

- إن الغرض من تصميم هذه البرامج هو توفير محتوى علمي أكاديمي يعمل على تنمية قدرات الأفراد العاملين سواء القيادية منها أو إتخاذ القرار أو التفكير الإستراتيجي ...إلخ.

- كما تتكامل شبكة المعلومات الداخلية الانترانت في إتاحة كل المحتويات السابقة التي تم تنفيذها، وفكر المؤسسة المكتسب خلال فترة عمل الشبكة، وكذا فكر عناصر الخبرة ومؤهلاتهم بما يحقق سرعة بناء المحتوى. فعن طريق الشبكة أمكن الولوج السريع لقاعدة المعطيات المتوفرة داخل التنظيم والإطلاع على كافة البرامج التي سطرت، وكيف أنها طبقت، وكذلك معرفة النتائج التي حققتها هذه البرامج وهل هي حسنة فيقتدى بها أم أنها سلبية فيعمل المشرف على العملية التكوينية على تفاديها، وهذا سيؤدي إلى إثراء و تثمين العملية التكوينية شكلاً ومحتوى.

2.3. مرحلة تنفيذ العملية التكوينية

ساعدت تكنولوجيا المعلومات بطريقة فعالة وكفؤة في تنفيذ البرامج التكوينية، حيث أتاحت طرق تختلف تمامًا عن الطرق التقليدية، حيث أوجدت هذه الأخيرة أنماط جديدة وسهلة في ممارسة العملية التكوينية في كافة مراحلها وذلك وفق ما يلي:

1.2.3.التكوين عن البعد:

« التكوين عن بعد طريقة إكتساب المعرفة من خلال الآخرين، فالتكوين عن البعد ليس له حدود معينة أو وسيلة واحدة. فأي حصة تلفزيونية، أو شريط فيديو، برنامج معلوماتي يمكن أن يعتبر برنامج تكوين عن بعد» (Jean Lochard, 1995, p. 15).

إن الدور المهم للتكوين عن بعد هو تسهيل وتبسيط العملية التكوينية فاليوم وعن طريق الشبكة أصبح بمقدور أي شخص تطوير كفاءاته بمختلف أنواعها، دون الحاجة للتواجد المكاني، حيث توجد على الشبكة تنظيمات إفتراضية تعمل على مد الأفراد المشتركين فيها بالمحاضرات والدروس القيمة حول المجال المطلوب، كما يمكن تعميم هذه البرامج التكوينية داخل التنظيم عن طريق الشبكة الداخلية حتى يستفيد منها عدد كبير من العمال، فالتكوين عن بعد لايهمه عدد المتكونين فالقاعات هنا قاعات إفتراضية مبنية على الشبكة، ولعل من أهم مميزات التكوين عن بعد بالإعتماد على الشبكة الداخلية هو طابعه التفاعلي الذي يعادل في تأثيره الواقع الحقيقي. فعن طريق

تطبيقات الواقع الإفتراضي أمكن خلق بيئة إفتراضية للتكوين والعمل تحاكي الواقع الحقيقي في درجة التأثير والتعامل. وهذا ما يسمح بتحصيل نتائج أحسن خاصة في بعض الميادين الحساسة كالطب والطيران، الكيمياء ...إلخ، وهذه الميادين لا تكتفي فقط بالدروس النظرية ولكن بدرجة أكبر بالتطبيق.

إضافة إلى ما سبق ذكره فإن التكوين عن بعد يمنح المزايا التالية:

- أنه موجه للعمال في مكان إقامتهم أو في ترحالهم؛
- انه يسمح بمتابعة العملية التكوينية وفق الأوقات المناسبة بحيث يمكن متابعتها في:
- خارج أوقات العمل، أثناء الراحة والعطل ... إلخ؛
- متابعتها في أي وقت؛
- إختيار موضوع التكوين حسب النقاط الغامضة لدى المتكون؛
- تسمح بالقيام بالعملية التكوينية وفق الإمكانات المالية والإقتصادية.

- **التكوين بالمنزل:** حيث سمحت هنا تكنولوجيا المعلومات من خلال إستخدام الوسائط المتعددة إمكانية تنمية المهارات بالإعتماد على النفس و دون الحاجة للإتصال بالشبكة المعلوماتية، فالآن توجد عدة برامج تساعد على التنمية الذاتية، كما هناك عدة برامج تلفزيونية وقنوات متخصصة في تنمية مهارات الأفراد في مختلف المجالات، ولعل أهم هذه القنوات في العالم العربي قناة Smarts way، وقنوات النيل المتخصصة، والتي تعمل على بث برامج غنية المحتوى والتي تتماشى مع المقاييس العالمية، ومن طرف محاضرين عالميين، تماشيا مع تغيرات العصر ونظرًا لما تتيحه الوسائط المتعددة من تفاعل، فإنها يمكن أن تمثل طفرة في أساليب تقديم المادة العلمية (رأفت رضوان، 1997، صفحة 354).

- **التكوين المستمر:** لقد جعلت تكنولوجيا المعلومات من العملية التكوينية هواية، يستطيع أي فرد ممارستها دون إنقطاع على مدى حياته، خاصة مع وقتنا الحالي والذي يتميز بسرعة التحولات والتغيرات فيه، فأنماط وطرق العمل اليوم تشهد طفرات نوعية غير مسبوقة تجعل من المهارات التي نتعلمها منذ فترات قصيرة مهارات قديمة.

فاليوم وعلى الشبكة هناك برامج وأقسام تكوينية مفتوحة 24 ساعة على 24 ساعة خلال أيام الأسبوع دون عطل وإيجازات، فالعملية التكوينية اليوم على الشبكة لا تعترف بالحدود الزمانية والمكانية.

– **التكوين أثناء العمل:** إن هذا النمط من العملية التكوينية معروف سابقا لكن بشرط إنقطاع العامل عن عمله وتوجيهه لمتابعة برنامجه التكويني، لكن مع تكنولوجيا المعلومات حولت العملية التكوينية أثناء وقت العمل نفسه دون الإنقطاع عن العمل.

فتكنولوجيا المعلومات تتيح اليوم إمكانية تنفيذ البرنامج التكويني بالموازاة مع العمل الحقيقي دون شعور الفرد بالفارق بين ما يقوم بتنفيذه فعلا للوظيفة وما يقوم بتنفيذه للتكوين حيث التفاعل بين المستخدم وقاعدة البيانات حقيقية في حالة العمل وبين المستخدم وقاعدة البيانات هيكلية عن التكوين.

وهذا ما يمكن التنظيم من الاستفادة من إنتاجية العامل حتى أثناء المرحلة التكوينية، وبالتالي تقليل التكاليف نتيجة إستغلال مخرجات العملية التكوينية أثناء القيام بها، والحكم على مدى فعالية البرنامج التكويني قبل الإنتهاء منه.

– **التكوين وفق المستوى:** حيث تتيح تكنولوجيا المعلومات – ونظرا لما تقدمه من تسهيلات ومزايا – إمكانية تقديم برامج التكوين بأكثر من مستوى من الأبسط، متوسط، المتقدم، تبعًا لطبيعة وقدرات المتلقي، حيث يقوم البرنامج بالاستعانة على مجموعة إختبارات و تطبيقات الذكاء الصناعي والأنظمة الخبيرة في تحديد مستوى الطالب، ونقاط القوة والضعف فيه. و تقدم له المادة التكوينية بطريقة تناسب مستواه مع مراعاة تغير المستوى مع تقديم الدارس في البرنامج التكويني.

وهذا يخلص المتكون من الضغوطات النفسية نتيجة عدم ملائمة-في كثير من الأحيان- البرنامج التكويني لنقاط ضعفه أو إحتياجاته هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا سيساعد على ترشيد السياسة التكوينية ككل.

3.3. مرحلة التقييم:لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات في إثراء و تسريع مرحلة تقييم العملية التكوينية حيث يمكن أن نلمس ذلك من خلال ثلاث نقاط هي: (رأفت رضوان، 1997، صفحة 354)

– تتيح تكنولوجيا المعلومات إمكانية التقييم المستمر لكفاءة العملية التكوينية من خلال التفاعل بين المستخدم والبرنامج التكويني بصورة كاملة يمكن من خلالها تحديد نقاط القوة والضعف.

– تتيح برامج التكوين الذكية إمكانية تتبع المتكون في جميع حالات التكوين، حيث يقوم البرنامج الذكي بتجميع وتوفير جميع المعلومات أثناء العملية التكوينية وليس فقط أثناء مرحلة التقييم.

– تتيح إمكانية شبكات العمل الداخلية الانترانت إستخدام أساليب تدفق العمل workflow إمكانية قياس تدفق العمل قبل العملية التكوينية وبعدها لمعرفة القيمة الفعلية للعملية وليس النظرية فقط.

4.خاتمة :

تعرف تنمية الموارد البشرية بأنها إعداد العنصر البشري إعدادا صحيحا بما يتفق و احتياجات المجتمع على أساس أنه بزيادة معرفة و قدرة الإنسان و كذا التدريب يزداد و يتطور استغلاله للموارد الطبيعية فضلا عن زيادة طاقاته و جهوده.فأولى خطوات التدريب هى تقيم قدرات العاملين الحاليه وتحديد جوانب القوة والضعف ووضع البرامج التدريبيه الخاصة التى تعمل على تنمية نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف لتحسين أداء الوظائف الحالية بما يتناسب مع متطلبات الوظيفة وهذا بدورة يعمل على تنمية اداء العاملين وأداء المنظمة

وعليه يمكن القول في الأخير أن تكنولوجيا المعلومات غيرت في عملية تنمية الموارد البشرية في النواحي التالية:

– أوجدت نمطًا جديدًا لمتطلبات العملية التكوينية ألا وهي نمط قائم على المعرفة، فالكفاءات البشرية اليوم لم تعد تلك التي تتحكم في الأمور التقنية للعمل فقط بل بالعكس يعمل النموذج التكويني على تطوير المهارات الفكرية والذهنية أكثر لدى الأفراد، خاصة وأن أغلب المهام التقنية الروتينية داخل التنظيم قد تم إسنادها - بصفة تكاد تكون كلية - للآلة.

– أوجدت تكنولوجيا المعلومات أساليب جديدة للقيام بالعملية التكوينية، فأصبحنا نسمع بالواقع الإفتراضي، تكوين عن بعد، تعلم عن بعد ... إلخ كل هذه الأنماط الجديدة في التكوين أثبتت جدارتها – خاصة في الدول المتقدمة – عند تطبيقها خاصة وأنها أساليب تفاعلية.

– أوجدت تكنولوجية المعلومات نمطًا جديدًا للمنظمات أو الهيئات المشرفة على العملية التكوينية فأصبحنا نسمع بمؤسسات بلا حدود، فمقرها وحدودها هي الشبكة تمنح شهادات عالية الجودة ومعترف بها عالميًا.

5. قائمة المراجع

1-نجم عبود نجم . (2008). إدارة المعرفة– المفاهيم والاستراتيجيات -. ،عمان ،الأردن: الوراق للنشر التوزيع الطبعة الثانية،.

2-.موسى رحماني. (2004). ، نحو توظيف إنساني لمنتوج المعرفة ،. الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة،. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.

3-بوطالب قويدر، بوطيبة فيصل،. (2004). الاندماج في اقتصاد المعرفة الفرص و التحديات،. الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و الفرص مارس - الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية. ،جامعة ورقلة،.

4-جمال داود سليمان. (2009). , اقتصاد المعرفة . عمان، الأردن: الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع.

5-رأفت رضوان. (1997). ، « ثورة المعلومات و إنعكاساتها على التدريب و التنمية البشرية»،. وقائع ندوة أفاق جديدة للتنمية البشرية و التدريب. ،عمان.

6-ربحي مصطفى عليان. (2008). إدارة المعرفة . عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع.

7-عبد الله قلش. (2007). , تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و اقتصاد المعرفة . الملتقى الدولي المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية , مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية. جامعة الشلف.

8-محمد خضري. (2004). ، متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي. للمؤتمر العلمي الرابع، "إدارة المعرفة في العالم العربي"،. الأردن.

9-نعيم إبراهيم الظاهر. (2009). ، إدارة المعرفة. الأردن: عالم الكتاب الحديث و دار جدار للكتاب العالمي.

10-Jean Lochard. (1995). , La Formation à Distance « ou la liberté d'apprendre », (éditions d'organisation,. Paris, France,.

11-Jean.M. (2005). .Peretti Tous DRH, éditions d'organisation, 2e édition, 4e tirage,. Paris, France,.

اثر التوازنات المالية في توفير الحماية الاجتماعية في ظل النمو الديمغراقي المتزايد.

The impact of financial balances on the provision of social protection in light of the increasing demographic growth

ط.د:عويفات محمد العربي*

جامعة غرداية – الجزائر

Aouif.med@gmail.com

د.زاوي عيسى

المركز الجامعي أفلو – الجزائر

Aissa7653@gmail.com

Received:23/09/2019 Accepted:11/11/2019 Published: 31/12/2019

ملخص:

يرتبط التطور التاريخي لأنظمة الحماية الاجتماعية، ولاسيما أنظمة الضمان الاجتماعي عبر العالم، ارتباطا وثيقا بتاريخ مختلف الحركات الاجتماعية، التي ميزت البشرية في حماية العمال وعائلاتهم، ونظرا لانعكاساته الايجابية على توزيع الدخل القومي وعلى أداء الاقتصاد الوطني فهو ضابط هام عبر تاريخ تطوره، سواء بالجزائر أو على مستوى الصعيد العالمي؛

اذ يعتبر نظام التقاعد احد المعادلات المبنية على أساس التأمينات الاجتماعية الممولة عن طريق الاشتراكات، القصد منها تكريس التضامن ما بين الأجيال ،وبيشكل التقاعد لبنة اهتمام الكثير من الدول لارتباطه بنمو ديمغرافي ، يستوجب منا البحث على تشخيص النظام الاجتماعي برمته ،وإيجاد توازنات مالية سليمة.

الكلمات المفتاحية: الضمان، التامينات، التقاعد ،ديموغرافي،توازنات.

تصنيف JEL:H55; G10

Abstract:

Is linked to the historical development of social protection systems, especially through the world of social security systems, closely on the various social movements that characterized humanity in the protection of workers and their families, due to the implications of positive on the distribution of national income and the performance of the national economy, it is an important officer through the history of its development, either in Algeria or At the global level;

*المؤلف المرسل: **ط.د: عويفات محمد العربي** ، الإيميل:**Aouif.med@gmail.com**

The retirement system is one of the equations based on social insurance financed through contributions. It is intended to consecrate intergenerational solidarity. The retirement structure is the building block of the interest of many countries because it is linked to demographic growth, which requires us to research the diagnosis of the whole social system and to find sound financial balances.

Keywords: warranty, insurance, retirement, demographic, balance

Jel Classification Codes: G10 ;H55

1. مقدمة:

يكتسي نظام التقاعد *أهمية* كبيرة *على* الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، و يعتبر من أهم أسس الحماية الاجتماعية؛التي تساهم في اعادة توزيع الثروات وتحفظ به مكتسبات الأفراد والجماعات كونه يعزز ويوطد مبادئ التضامن الاجتماعي ،وهذا ما تواجهه الأنظمة العالمية للتقاعد من مشاكل وتحديات على المستويين الديمغرافي والمالي التي تهدد استمرارية هذه الأنظمة.

إذ أن الجزائر إحدى هذه الدول التي تركز على بقاء فعالية النظام الاجتماعي والتاميني على حد سواء ،قصد ضمان الحماية ، وتحقيق توازن مالي بمساهمة الأجيال ، و يكرس مبدأ التضامن جيلا بعد جيل.

من جهةاخرى اخذت الدولة الجزائرية بمحملالجد الاثار المالية المترتبة عن تعاضم المخرجات المالية وتزايد الفئات العمرية للشباب مما استوجب زيادة المتقاعدين للسنوات الاخيرة ،بالاضافة الى نمو ديمغرافي وسكاني ياخذ بعين الحسبان توفير نظام تاميني متلازم وحماية اجتماعية معاصرة للانظمة العالمية، وهو مادفعنا الى طرح اشكاية ورقتنا البحثيةالمتمثلة في:

ماهي الطرق الممكنة لوضع نظام مالي و اقتصادي يوفر الحماية الاجتماعية الكافية ،في ظل التزايد الديمغرافي في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية نتطرق الى المحاور التالية :

- مفهوم التقاعد والحماية الاجتماعية؛
- المقاربة المشتركة للنمو الديمغرافي و تاثره بالنظام الاقتصادي والاجتماعي؛
- الطرق الممكنة لتحقيق التوازن المالي وتكريس مبدا التضامن؛

2.مفهوم التقاعد والحماية الاجتماعية؛

2-1مفهوم التقاعد: هو المركز القانوني للشخص الطبيعي المتوقف عن مزاولة نشاطه المهني والمتمتع بمعاش وذلك في حالة توافر مجموعة من الشروط القانونية (دليل الثقافة القانونية، 2013، صفحة 223)

كما يقصد به النظام الذي تفرضه الدولة للموظفين أو لعمال القطاع الخاص، لتؤمن لهم بمقتضاه المعاش أو التعويض عند العزل أو الاعتزال من الخدمة بعد مدة معينة، يدفعون خلالها اقساطا محددةمن رواتبهم واجورهم لصناديق التقاعدالمؤسسة لهذا الغرض (الموسوعة العربية ، 2104)

ويقصد به ايضا الاستغناء عن الخدمات المقدمة من الموظف بعد وصوله السن القانوني للتقاعد حيث يتراوح السن القانوني في أغلب الدول ما بين سن 60-65 سنة مع وجود بعض الاستثناءات (الصندوق الوطني للتقاعد ،الجزائر،)

2-1-1المستفيدون من معاش التقاعد: (الصندوق الوطني للتقاعد ،الجزائر،)

-العمال الأجراء في القطاعين العام والخاص وفق شروط حددها التشريع الجزائري من الجنسين – رجل أو امرأة بلغوا السن القانوني للتقاعد هو 60 سنة؛

-بالنسبة للغير الأجراء السن القانوني محدد ب 65 سنة؛

غير أنه توجد إجراءات أخرى تسمح بالاستفادة من التقاعد قبل هذا السن و هي تخص:

--المرأة العاملة تستطيع عند طلبها الاستفادة من التقاعد عند سن 55 كما تستفيد أيضا من تخفيض في السن على أساس سنة واحدة عن كل ولد ربته على الاقل مدة 09 سنوات و ذلك في حدود ثلاث أطفال؛

--المجاهد يستطيع الاستفادة من معاش تقاعد عند بلوغه سن 55 سنة كما يمكنه أن يستفيد بناءا على طلبه من تقاعد دون شرط السن تكون نسبة التقاعد الممنوحة له بمائة بالمائة؛

--العمال المصابون بعجز تام و نهائي عن العمل عندما لا يستوفون شرط السن للاستفادة من معاش العجز برسم التأمينات الاجتماعية بإمكانهم الحصول على معاش تقاعد و في هذه الحالة لا يمكن أن يقل عدد الأقساط السنوية التي تعتمد لحساب المعاش عن الخمسة عشر سنة؛

-العمال الذين يعملون في مناصب تتميز بظروف على قدر خاص من الضرر؛

منذ سنة 1997 أدخلت تسهيلات فيما يخص سن الإحالة على التقاعد حيث أصبح العامل الأجير يستطيع بناءا على طلب منه الحصول على التقاعد:

-بدون شرط السن :إذا استوفى العامل32 سنة عمل فعلي خاضع لاشتراك الضمان الاجتماعي

؛ -التقاعد النسبي : تتوقف وجوبا على استفاء شرطين بلوغ 50 سنة و 20 سنة عمل فعلي

هذان الشرطان ينخفضان كل واحد منهما ب 05 سنوات بالنسبة للمرأة العاملة التي تستطيع الاستفادة من معاش التقاعد و هذا عند بلوغها سن 45 سنة مع وجوب استفاء 15 سنة عمل فعلية

2-1-2فترة العمل:

-يجب على العامل استفاء على الأقل 15 سنة من العمل منها نصف هذه المدة أي 7.5 سبع سنوات و نصف هذه المدة قد ترتب عليها إجباريا عمل فعلي مع دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، غير ان نظام التقاعد الحالي يعمل وفقا للقواعد الآتية: (الامانة العامة للحكومة الجزائرية ، 2016)

-توحيد سن الإحالة على التقاعد عند سن 60 سنة على الاقل ويمكن احالة المرأةبطلب منها عند سن55 سنة- العمال اللذين يشغلون مناصب عمل على قدر من الضرر) ؛

-قضاء مدة 7.5سنة عل الاقل مع دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي ؛

3-1-2حساب معاش التقاعد بناءا على:

- 12 أشهر من الأجر الأخيرة السابقة للإحالة على التقاعد ثم بناء على 36 شهرا ابتداء من جويلية 1996 / 48 شهرا إبتداء من ماي 1999إلى 60 شهرا إبتداءا من 01 جانفي 2000

من خلال هذه اللمحة الموجزة عن نظام التقاعد يتبين لنا أن التشريع الحالي في مجال التقاعد يعتبر من بين أهم الأنظمة التي توفر حماية أفضل وفقا لأهم المعايير المتبعة لتقييم الأنظمة و ذلك من خلال:

-اتساع الشريحة المستفادة

-طريقة تقييم المعاشات

-الحد الأدنى للمعاش

-حماية ذوي الحقوق

مثال: عن حساب معاش التقاعد عامل يبلغ في العمر 60 سنة و له مدة عمل فعلية تقدر ب 34 سنة

الأجر المرجعي المتوسط المعتمد للحساب = 24300 دج شهري

نسبة المعاش = 34*100/2.5= 85 هذه النسبة ترجع إلى 80بالمائة (الصندوق الوطني للتقاعد ،الجزائر،)و هذا طبقا للمادة 17 من القانون 12/.83 المتعلق بالتقاعد، مبلغ المعاش إذا يساوي:

الامتياز الرئيسي (المبلغ الخام) = 24300*0.8=19440 دج

- التأمينات الاجتماعية 2% = 388.8 دج
- الاقتطاع على الضريبة معفى اقل من 20.000دج
- منحة الزوج المكفول = 1.731 دج
- المبلغ الصافي الشهري = 20.782.20 دج.

2-2 الحماية الاجتماعية:

لقد تعرض الضمان الاجتماعي لخسائر كبيرة غداة الاستقلال، على غرار كل قطاعات النشاط. تعرضت جميع هيئات الضمان الاجتماعية لهجمات إجرامية ارتكبها المستعمر قبل رحيله. حيث تم تدمير زهاء 80% منها، بصفة جزئية أو كلية مما أدى إلى حرق الأرشيف وملفات المؤمن لهم اجتماعيا. (الصندوق الوطني للتقاعد ،الجزائر،)

عكفت الدولة الجزائرية على وضع قوانين الضمان الاجتماعي لسنة 1983 مما شكل نتيجة منطقية لمشروع إصلاح الضمان الاجتماعي.التي سمحت بتكريس المبادئ الأساسية لمنظومة الضمان الاجتماعي وهو ما يمكن ترجمتة ب:

2-2-1مفهوم التامين او الحماية الاجتماعية:

عقد تلتزم به الدولة تجاه فئة معينة من الناس _ كالعمال مثلا _ بتقديم المساعدة لهم حين العجز عن العمل ، أو حين حدوث إصابات بسبب العمل ، مما تجبيه منهم ومن أرباب العمل ومما تساهم هي به.

ويعرف ايضا ان الضمان الاجتماعي هو ذلك النظام التأميني الذي يكون وظيفته الأساسية العمل على توفير الحماية للأفراد من الناحية الاقتصادية ، و بالتالي الاجتماعية ، و هو يكون عن طريق القيام باقتطاع نسبة بسيطة من الراتب الشهري الخاص بالفرد العامل بينما تقوم الشركة أو المؤسسة التي يعمل بها بدفع مساهمة عنه ، و ذلك بنسبة معينة يحددها الضمان الاجتماعي في القانون العام لمؤسسة الضمان الاجتماعي ، و هي نسبة تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لنظامها التأميني المتبع بها.

وتجدر الاشارة ان نظام التامين يرتكز بالأساس على:

التضامن ، – توحيد المزايا،– ووحدة التمويل و التسيير.

2-2-2 -المخاطر التي يغطيها تشريع الضمان الاجتماعي الجزائري (وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي)

تشمل المنظومة الجزائرية للضمان الاجتماعي جميع الفروع المندرجة ضمن النظم الحديثة للضمان الاجتماعي أي الفروع التسع (09) المحددة ضمن الاتفاقية رقم 102 لمنظمة العمل الدولية وهي:

- التأمين على المرض،
- التامين على الأمومة،
- التأمين على العجز،

- التأمين على الوفاة،
- حوادث العمل،
- الأمراض المهنية،
- التأمين على البطالة،
- التقاعد،
- الأداءات العائلية.

3-2-2 مصادر التمويل :

- تأتي كيفية تمويل منظومة الضمان الاجتماعي مباشرة من طابعها المهني.
- تتشكل مصادر التمويل أساسا من الاشتراكات التي يدفعها أصحاب العمل والعمال.
- تتمثل الوضعية على النحو التالي:

– بالنسبة للاشتراكات:

تبلغ نسبة الاشتراك الوحيد للعمال الأجراء 34.5% من الأجر الخاضع للاشتراك كما هو منصوص عليه قانونا، وتوزع هذه النسبة على النحو التالي:

الجدول رقم (01) : توزيع الاشتراكات للعمال الأجراء

الفروع	أصحاب العمل	العمال	حصة الخدمات الاجتماعية	المجموع
تأمينات الاجتماعية	%12.50	%1.50	–	%14
حوادث العمل والأمراض المهنية	%1.25	–	–	%1.25
التقاعد	%10	%6.75	%0.50	%17.25
التقاعد المسبق	%0.25	%0.25	–	%0.50
التأمين عن البطالة	%1	%0.50	–	%1.50
المجموع	%25	%9	%0.50	%34.50

المصدر : وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

الشكل رقم (01) : أصحاب العمل

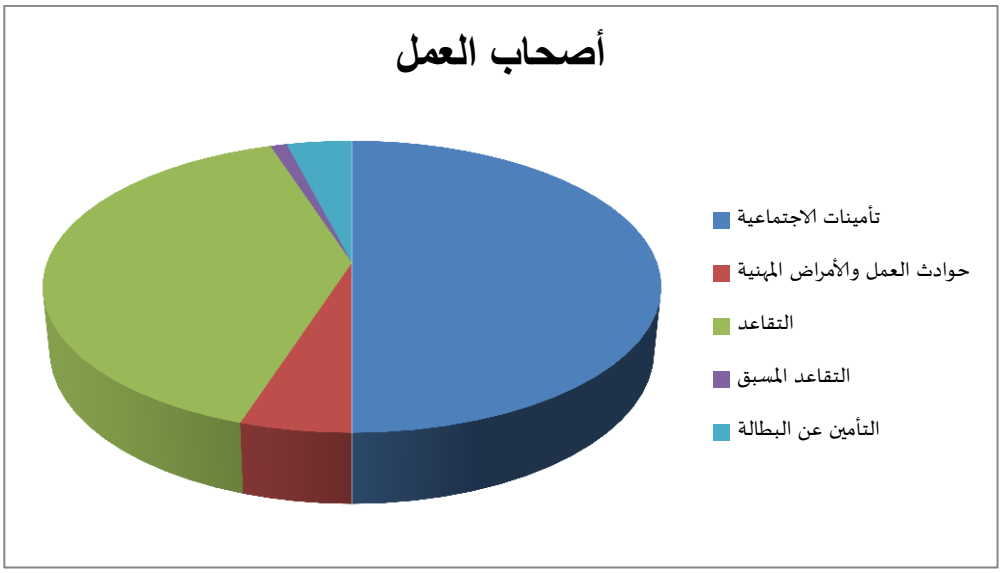

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على برنامج Excel 2010

وتبلغ نسبة الاشتراك الإجمالي لغير الأجراء15% والتي تقع على عاتق الخاضع وتحتسب على أساس الدخل السنوي الخاضع للضريبة وإذا تعذر الأمر، على أساس رقم الأعمال وفي بعض الحالات على أساس الأجر الوطني الأدنى السنوي المضمون.

وتوزع هذه النسبة بحصص متساوية (7.5%) بين فروع التأمينات الاجتماعية والتقاعد. أما بخصوص الفئات الخاصة غير الناشطة فإن نسبة الاشتراك التي تتحملها ميزانية الدولة تتراوح بين 0.5% و7% من الأجر الوطني الأدنى السنوي المضمون.

- تدخل ميزانية الدولة:

تمول الدولة ما يلي :

– المنح العائلية،

– النفقات التي تسمى نفقات التضامن الوطني، من خلال منح فارق تكميلي للمتقاعدين الذين يقل مبلغ معاشاتهم الناتج عن الاشتركات، عن الحد الأدنى القانوني أي 75% من الأجر الوطني الأدنى المضمون و 2.5 مرة الأجر الوطني الأدنى المضمون بالنسبة للمجاهدين والتعويضات التكميلية المقررة لفائدة منح التقاعد الصغيرة ومنح العجز وكذا معاشات التقاعد والتثمين الاستثنائي.

– مصادر التمويل الأخرى:

بالإضافة إلى الاشتراكات، فإن التمويل يتم كذلك من خلال:

– مداخيل الاستثمارات،

– الاشتراكات المسددة من قبل أرباب العمل في مجال التأمين عن البطالة والتقاعد المسبق؛

– زيادات وعقوبات التأخير وغيرها من العقوبات المتخذة ضد أرباب العمل الذين لا يفون بالتزاماتهم في مجال الضمان الاجتماعي،

– الهبات والوصايا.

- التزامات أرباب العمل: يلعب صاحب العمل دورا أساسيا في مجال الخضوع وتغطية الاشتراكات. حيث يتعين عليه وفي آجال محددة القيام بما يلي:

– التصريح بالنشاط؛

– طلب انتساب العمال الذين يشغلهم؛

– تقديم التصريحات بالأجور والأجراء؛

– تسديد الاشتراكات، حصته الخاصة وحصة الأجير، فضلا عن تلك المتعلقة بالخدمات الاجتماعية.

3-المقاربة المشتركة للنمو الديمغرافي و تاثره بالانظمة الاقتصادية والاجتماعية:

ان التحول الديمغرافي لا يزال يمثل تحديا كبيرا، ويعجل بوضع سياسات وقوانين كنظام التامين والصحة في ظل تزايد عدد السكان عموما و البالغين من العمر 60 سنة فما فوق خصوصا بوتيرة أسرع من أي مجموعة عمرية أخرى ،وسيتضاعف بما يقارب ثلاثة أضعاف سنة 2050. وعلى الصعيد العالمي، سيكون عدد الناس البالغين 60 سنة فما فوق بحلول سنة 2030 أكبر من عدد الأطفال دون سن 10 سنوات، وستكون نسبة 73% من سكان العالم المسنين موجودة في البلدان النامية. ويكاد لا يستفيد سوى واحد من كل خمسة أشخاص مسنين في العالم اليوم على المعاش التقاعدي الأساسي، وقد أصبحت الاستدامة المالية والتوازن الديمغرافي في النظم القائمة معرضة للخطر (دميم فاطمة، 2017)

3- 1 الأثر على التنمية الاقتصادية

ترجح بعض الدراسات أن الأثر يكمن في :

- الاختلاف الكبير في احتياجات الناس وقدراتهم على امداد دورة الحياة، يمكن أن تكون عواقب التغيرات في هيكل الأعمار كبيرة، لأن السلوك الاقتصادي للناس يتغير وفقا لسنهم..

- العجز في دورة الحياة، لأن معدل استهلاكهم يفوق إيراداتهم من العمل..
- ظهور الأثر الديموغرافي له دور كبير في عملية التنمية ،فهو يرتبط بدورة حياة الإنسان (الأمم المتحدة،، 2005).

بما أن الجزائر تشهد تزايدا كبيرا في أعداد سكانها، وبما أن هذه الأعداد تشق طريقها نحو فئات عمرية مختلفة؛ تقلص نسبة الفئة العمرية الأولى (0- 14) وإلى تضخم نسبة السكان في العمرية الثانية (15- 64) وإلى ارتفاع طفيف جداً في نسبة الفئة الأخيرة أى فئة السكان المسنين. ومع اعتماد سياسات ملائمة، فإن هذا التغير في التركيبة العمرية للسكان قد يخلق فرصة للنمو الاقتصادي في المستقبل القريب والمتوسط. فالاتجاهات الهيكلية المرتقبة للسكان قد تساهم في زيادة الإدخارات والإستثمارات، وذلك نتيجة لتدني معدلات الإعالة بشكل مواز لانخفاض معدلات الخصوبة. (الأمم المتحدة،، 2005)

-نقص في اليد العاملة والمهارات:

تؤدي الاتجاهات الديمغرافية الحالية إلى نقص في اليد العاملة. وقد تواجه الاقتصادات الأوروبية، على سبيل المثال، نقصاً كبيراً في عرض اليد العاملة لديها بعد عام 2018 ، ذلك أن السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 59 سنة ستتناقص أعدادهم تناقصاً كبيراً للغاية، في حين ستستمر الفئة العمرية المتراوحة بين 60 69 سنة في الزيادة لعشرين سنة أخرى. ولن يكون ممكناً بعد الآن تعويض أثر التشيخ من خلال المعدلات المتزايدة لمشاركة النساء وكبار السن في سوق العمل. وتتوقع المفوضية الأوروبية أن تبلغ معدلات عمالة العمال المسنين 59 في المائة في عام 2025 في بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة والعشرين مقارنة بنسبة 47 في المائة المقدرة في 2010 (الأمم المتحدة،، 2005)

الأثر على إنتاجية العمل والمكاسب ه

من التحديات الناجمة عن التحول الديمغرافي، اختلال التوازن بين إنتاجية القوى العاملة وتكاليف هذه القوى. بحيث يصبح العمال أقل إنتاجية وأكثر تكلفة عندما يتقدمون في السن، لاسيما في سياق نظم الأجور القائمة على الأقدمية. فقد تنجم صعوبات كبيرة من حيث القدرة التنافسية والربحية والاستثمار...

2-3 الأثر على الحماية الاجتماعية

- المسنون لا يستفيدون منها في غالب الأحيان بسبب قلة المعلومات والنقص في الموارد وسوء الإدارة.
- سرعة شيخوخة السكان تشكل مصدرا كبيرا للقلق.

- اقترنت الشيخوخة بتأثيرها المتلازم في زيادة الطلب على المزيد من إعانات العجز.
- عدم النهوض بعمالة الشباب مما يوفر افق التمديد لحياة مهنية.
- غموض في التصريحات الاجتماعية للتامين .

4-الطرق الممكنة لتحقيق التوازن المالي وتكريس مبدا التضامن:

حسب التصريحات الحكومية الجزائرية بان مختلف الصناديق الإجتماعية تعيش صعوبات مالية أصبحت تهدد بصفة جدية استمرارية إسداء منافع الضمان الاجتماعي لفائدة مواطنيها في ظل ضغوطات حادة ومتصاعدة على مستوى السيولة وتأخر عملية الإصلاح للحد من هذا التدهور .

4-1الاسباب والمعوقات:

ساهمت جملة من الخيارات الاقتصادية والعوامل الديمغرافية في دول العالم الثالث وتحديدا الجزائر إلى العوامل المتصلة بالطابع التوزيعي لأنظمة التقاعد في تعميق أزمة الصناديق الاجتماعية بسبب :.

- تراجع مداخيل الصناديق بشكل ملفت بالرغم من اللجوء عدة مرات إلى رفع سن التقاعد والحد من االعطل المرضية ، بالاضافة الى تقليص فواتير استيراد الأدوية والتركيز على الإنتاج المحلي لها ، الا ان هذه الخيارات وانعكاساتها لم تف بالغرض نتيجة ما يلي:
- تراجع قدرة الاقتصاد الوطني على إحداث مواطن شغل جديدة وتفشي البطالة في أوساط الشباب من حاملي الشهادات الجامعية ؛
- ظهور أنماط جديدة من التشغيل تتسم بالهشاشة وعدم الاستقرار في الشغل وضعف الأجور مع الإشارة إلى أنّ تأثيرها لا يقتصر على عدم دفع المساهمات بل قد يدفع ببقية الفئات المنخرطة إلى الانقطاع عن الوفاء بالتزاماتها؛.
- التهرب من التصريح بكافة الأجراء ومن التصريح بكافة الأجور ومن دفع المساهمات في القطاع الخاص؛.
- الانتشار الكبير والسريع للاقتصاد غير المنظم. مما ينعكس بالضرورة على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي بسبب عدم الانخراط وعدم دفع المساهمات؛ .
- تراكم الديون المتخلدة بذمة الدولة والأعراف وبعض المضمونين الاجتماعيين وعدم الحزم في استخلاصها؛.
- استعمال احتياطات الأنظمة للقيام بتوظيفات واستثمارات غير مجدية من الناحية الاقتصادية.

2-4 الطرق الممكنة:

ترتكز أنظمة وطرق إصلاحات التقاعد على ثلاث مراحل أساسية متكاملة تتمثل في:

- **مرحلة أولى** تتعلق بالمراجعة القياسية لأنظمة التقاعد وتنويع مصادر تمويلها
- **مرحلة ثانية** تتعلق بالإصلاح الهيكلي لمنظومة الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى إدارة الصناديق وحوكمتها
- **مرحلة ثالثة** تتعلق بإحداث هياكل قيادة وتفكير تضطلع بدور توجيهي استراتيجي لاستنباط الحلول الضرورية، لضمان الاستدامة المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي ومتابعة الإصلاحات على غرار إحداث مجلس أعلى للحماية الاجتماعية.
- تشخيص واقع نظام التقاعد في القطاعين العمومي والخاص ،و معالجة العجز المتفاقم من خلال مراجعة شاملة لانظمة الضمان الاجتماعي؛
- إقرار مبدأ التدرج في إدخال الإصلاحات الهيكلية التي تسمح بضرورة البحث على مصادر تمويل إضافية لدعم هذه الأنظمة وضمان توازناتها المالية؛

و-الحفاظ على التوازنات المالية لهيئات الضمان الاجتماعي:

- ترشيد نفقات التأمين على المرض.
- تطوير التعاون الجهوي والإقليمي والدولي في التكوين في مجال الضمان الاجتماعي.

5.خاتمة :

من خلال ما سبق يتضح جليا وما اجمع عليه عديد الاقتصاديين بأن مستوى العجز بالنسبة للصناديق الاجتماعية بلغ مستويات قياسية وتتجلى الازمة الحالية للصناديق الاجتماعية في ضعف التمويل وايجاد موارد اضافية تساعدها على تغطية عجزها الذي بلغ موفى سنة 2016 أكثر من 800 مليون دينار، وقد بدأت المؤشرات السلبية لهذه الصناديق منذ عقد على الأقل حيث حذّر مختلف الباحثين والأطراف المعنيّة من تواصل العجز الهيكلي المسجّل، الذي شهد تفاقما بالتوازي مع انخفاض نسب النموّ وتاكل ميزان المدفوعات وما تم رصده لنظام الضمان الاجتماعي بالجزائر كاحد هذه الدول في ايجاد حلول ممكنة وتضع توازنات مستعجلة ومتينة في نفس الوقت .

1.5.الاقتراحات :

اصبح من الضروري للدولة الجزائرية ان :

- تشخص نظام الحماية الاجتماعية بالمرافقة والمراقبة للصناديق وللحد من استنزاف الاموال ،
- تكريس مبدا الشفافية والوضوح في التسيير؛
- الاخذ بالمتغيرات الخارجيةو التحولات الديمغرافية وصعوبة الظرف الاقتصادي ؛
- تنويع مصادر التمويل ؛
- التركيز على ضرورة القيام بالإصلاحات الهيكلية كاساس الجودة والكفاءة .

6.ملاحق : بعض الإحصائيات المستقاة من مختلف المصادر السابقة:

ملحق رقم (1) تطور نسب المواليد في الجزائر-1960-2020

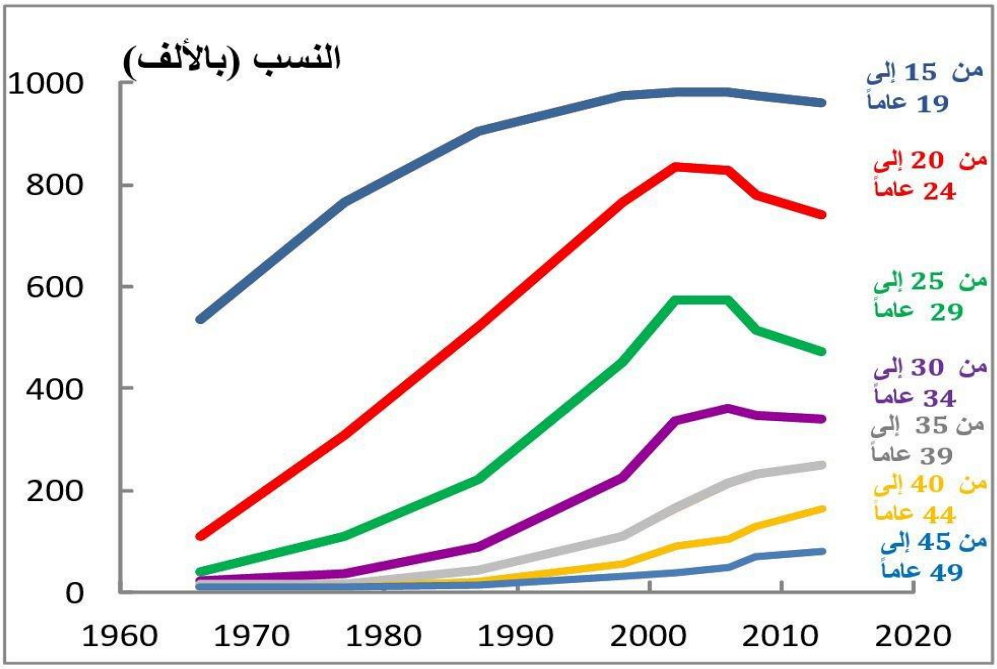

ملحق رقم (2) :تطور السكان في الجزائر 2010-2018

ملحق رقم (3) **بعض المؤشرات الرقمية للتوازن المالي للضمان الاجتماعي 2011-2016**

الوحدة: 10^3 مليون دج

	الرصيد	السنوات					
		2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	ايرادات - نفقات	+ 133.5	+ 196.5	+ 107.3	+ 85.7	+ 79.5	+ 81.5
الصندوق الوطني للتقاعد	ايرادات - نفقات	+ 39	+ 110.5	- **85.7**	- **123.9**	- **258.9**	- **343.2**
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غير الاجراء	ايرادات - نفقات	+ 1.8	+ 4.1	+ 2.4	+ 0.4	+ 2.4	+ 26.4
الصندوق الوطني للتامين على البطالة	ايرادات - نفقات	+ 1.1	+ 2.8	+ 17.7	+ 14.2	+ 23	+ 20.8
الصندوق الوطني للعطل والبطالة	ايرادات - نفقات	+ 3.1	+ 3.4	+ 3.4	+ 2.8	+ 3.1	+ 3.6

7.المراجع:

1-الامانة العامة للحكومة الجزائرية .(2016) .قانون رقم 15-16المؤرخ في 31ديسمبر 2016يعدل و يتمم القانون رقم 12-83المؤرخ في 12جويلية 1983و المتعلق بالتقاعد.

2-الأمم المتحدة،. (2005). *اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقريرالسكان والتنمية، النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، العدد الثاني، 17 نوفمبر 2005، E/ESCWA/SDD/2005.*

3-الديوان الوطني للاحصاء،الجزائر . (بلا تاريخ). *الديوان الوطني للاحصاء،الجزائر*. تم الاسترداد من /http://www.ons.dz

4-الصندوق الوطني للتقاعد ،الجزائر،. (بلا تاريخ). *الصندوق الوطني للتقاعد ،الجزائر*،. تم الاسترداد من /http://cnr.dz/ar

5-الموسوعة العربية . (2104). المجلد السادس.

6-دليل الثقافة القانونية. (2013). ، أسئلة وأجوبة في القانون الجزائري، برتي للنشر، الجزائر، ؛.

7-دميم فاطمة. (2017). ،لأثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن السياق الديمغرافي الجديد، جامعة تلمسان،الجزائر.

8-مكتب العمل الدولي . (2013). ، العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديموغرافي الجديد، ؛. *مؤتمر العمل الدولي* . جنيف : التقرير الرابع، الطبعة الأول.

9-وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي . (بلا تاريخ). *وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي*. تم الاسترداد من https://www.mtess.gov.dz/ar/

تشخيص واقع الطاقات البديلة في الجزائر ـ بين ضياع فرصة مشروع ديزيرترك وإنشاء أول مشروع هجين في العالم ـ

Diagnosing the reality of alternative energies in Algeria between the missed opportunity of desert track and the first hybrid project in the world

د/ حاجي أسماء
جامعة قالمة – الجزائر
Asma-dz24.@hotmail.fr

أ/ لحرش أيوب التومي*
جامعة الأغواط – الجزائر
lahrecheayoubtoumi@gmail.com

Received: 19/11/2019 Accepted:15/12/2019 Published:31/12/2019

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تشخيص واقع الطاقات البديلة في الجزائر بين ضياع فرصة مشروع ديزيرترك وانشاء أوّل مشروع هجين في العالم، في الوقت الذي تتضح فيه أهمية الطاقة بشكل جلي في التنمية، الأمر الذي يشكل ضغوطا كبيرة على البيئة وهذا لسيطرة مصادر الطاقة الأحفورية وما تتميز به، كونها مهددة بالفناء من جهة وملوّثة للبيئة من جهة ثانية، الأمر الذي كان ولايزال حافزا للبحث عن مصادر بديلة للطاقة تكون مستدامة ونظيفة، لاسيما في ظل التوجه العالمي نحو التنمية المستدامة.

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والتحليلي، وأسلوب دراسة الحالة للإبراز أهمية ومكانة هذه الطاقات وتشخيص واقعها وتوضيح المقوّمات التي تتوفر عليها الجزائر في هذا المجال.

حيث من أهم مصادر الطاقة البديلة في الجزائر حاليا، الطاقة الشمسية والتي ان تم استغلالها استغلالا أمثلا سيوفر إنتاجها ما يعادل ستين مرة حاجة البلدان الأوروبية من الطاقة الكهربائية، وأربع مرات ما يعادل حاجة العالم، وهذا لتَوّفر الجزائر على صحراء شاسعة وكميات كبيرة من أشعة الشمس فضلا عن طاقة الرياح والطاقة المائية، كذلك الطاقة النووية التي لا تصنف من الطاقات المتجددة الا أنها تعتبر مصدر بديل للطاقة التقليدية، كما نجد بعض المصادر الأخرى للطاقة المتجددة والمتوفرة بنسبة معتبرة.

الكلمات المفتاحية: طاقة بديلة؛ طاقة شمسية؛ طاقة الرياح؛ طاقة متجددة؛ تنمية مستدامة.

تصنيف JEL:Q42 ، Q01

* المؤلف المرسل: أ. **لحرش أيوب التومي**، الإيميل: **lahrecheayoubtoumi@gmail.com**

Abstract:

The aim of this study is to diagnose the reality of alternative energies in Algeria, while it is becoming increasingly important in development, as opposed to fossil energy and its characteristic, as it is depleted, endangered and polluting the environment, which has been a catalyst for the search for alternative sources of energy that are sustainable and clean. Especially in the global trend towards sustainable development

The study relied on the descriptive and analytical method, and the case study method to highlight the importance and diagnosis of its reality in Algeria

One of the most important Algerian alternative sources of energy is solar energy thanks to the vast desert and large amounts of sunlight as well as wind energy and hydropower, nuclear energy (renewable). Other sources of renewable energy available

Keywords: alternative energy; solar energy; wind energy; renewable energy; sustainable development.

JEL Classification Codes: Q42 ،Q01

1.مقدمة:

أنعم الله على الجزائر بثروة هائلة من الطاقة المتجددة إضافة إلى مواردها النفطية والغازية، فهي تمتاز بسطوع شمسي كبير وبسرعات ريحية معتدلة إلى مرتفعة، ولدى كثير من المناطق في التراب الوطني قدرة كبيرة على استغلال الطاقة المائية، إضافة إلى كميات لا يستهان بها من طاقة الكتلة الحية، وجميع مناطق الجزائر مؤهلة لاستغلال هذه الموارد الطاقوية، لكن رغم الفرص الواعدة فإن برامج الأبحاث والتطوير ونقل التكنولوجيا والتطبيقات العملية مازالت أقل بكثير مما هو متيسر أو مطلوب، وللجزائر عدة إطارات مؤسساتية وتشريعية تحرص على النهوض بمواردها الطاقوية واستغلالها في الطاقة الكهربائية.

إن من أهم مصادر الطاقة المتجددة المتوفرة في الجزائر حاليا، وتلك المتوقع أن يكون لها شأن في توفير الطاقة في المستقبل، هي كل من الطاقة الشمسية بالدرجة الأولى وطاقة الرياح والطاقة المائية بالإضافة إلى الطاقة النووية التي لا تصنف من مورد الطاقة المتجددة ولكن يمكن دراستها هنا لأنها تعتبر مصدر بديل للطاقة التقليدية، كما نجد بعض المصادر الأخرى للطاقة المتجددة والمتوفرة بنسبة معتبرة، وسوف يتم إبراز أهم إمكانيات المتوفرة من تلك المصادر بالجزائر، ان تطوير الطاقات المتجدّدة والبديلة عموما من شأنه ضمان استمرارية الاستقلال الطاقوي لبلادنا وبعث ديناميكية تنموية اقتصادية، لذلك على السلطات الجزائرية أن تعي جيدا ضرورة تفعيل برنامج تطوير الطاقات المتجدّدة الذي صادق عليه مجلس الوزراء في ماي 2015 وجعله أولوية وطنية مع البحث عن الطاقات المتجدّدة من خلال تحديد مشاريع للعرض الدولي على أساس الشراكة أو الاستثمار المباشر فالتنافس سيكون شديدا من قِبل المستثمرين الأجانب.

على ضوء ما تقدم تبرز معالم الاشكالية التي نصيغها في التساؤل التالي: ما مدى استغلال الجزائر لمصادر طاقاتها البديلة؟

لإعطاء الموضوع حقّه تمّ التطرق من خلال هذه الدراسة الى:

2.الأطر والسياسات التنظيمية لقطاع الطاقات البديلة والمتجددة في الجزائر:

إن تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر تحظى باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع كبديل للطاقات الأحفورية المتناقصة الموارد ولتنفيذ وتحقيق مخططها وأهدافها المحددة، شرعت الحكومة بتبني إطار قانوني ونصوص تنظيمية ملائم وإطلاق

مشاريع هامة، تمثلت النصوص الرئيسية في: قانون التحكم في الطاقة، قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة إلى جانب قانون الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز.

وترتكز هذه السياسات على مجموعة من الهيئات والمؤسسات الاقتصادية، تهتم كل واحدة منها في حدود اختصاصها بتطوير الطاقات المتجددة. وهناك ثلاث هيئات تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي تنشط منذ1988:

- وحدة تنمية تكنولوجيا السيليسوم UDTS: تابعة للتعليم العالي والبحث العلمي،من مهامها ترقية الوسائل الخاصة بتكنولوجيا المادة الأساسية لصنع معدات استغلال الطاقة المتجددة. (مجلة NOOR ,2010. ص.8)

أما بداخل قطاع الطاقة فيتكفل بالنشاط المتعلق بترقية الطاقات المتجددة وزارة الطاقة والمناجم، وكالة ترقية وعقلنة استعمال الطاقة، من جهة أخرى يتدخل مركز البحث وتطوير الكهرباء والغاز CREDEG في انجاز وصيانة التجهيزات الشمسية التي تم انجازها في إطار البرنامج الوطني للإنارة الريفية، أما في قطاع الفلاحة نجد المحافظة السامية لتنمية السهوب التي تقوم بانجاز برامج هامة في ميدان ضخ المياه والتزويد بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية لفائدة المناطق السهبية. (عقيلة ذبيحي, 2009, ص.232)

- الوكالة الوطنية لترقية وعقلنة استعمال الطاقةUPRUE : أنشأت في 25 أوت 1985 تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم، ومن أهداف هذه الوكالة تصور واقتراح وتنسيق كل الأعمال الكفيلة بتغطية الطلب على الطاقة، تطوير الطاقة، تشجيع وصيانة الطاقة واقتصادياتها. (أحلام زواوية,2013,ص.180)

- محطة التجارب بالوسائل الصحراوية العميقة SEESMS: أنشأت في 22 مارس1988 بأدرار، تابعة لوزارة التعليم العالي، بهدف ترقية وتصنيع الوسائل الشمسية الصناعية في الصحراء. (عقيلة ذبيحي، مرجع سابق، ص.223)

- مديرية الطاقات الجديدة والمتجددة: أنشأت في 1995 بالجزائر العاصمة، تابعة لوزارة الطاقة والمناجم ومن مهامها تقديم موارد الطاقات المتجددة وتطويرها.

- المحافظة السامية لتنمية السهوب HCDS: تم إنشاؤها بموجب المرسوم رقم81 -337 الصادر في 12 ديسمبر 1989، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ولديها وجهة تقنية وعلمية، تابعة لقطاع الفلاحة، وتقوم هذه المحافظة ببرامج هامة في ميدان ضخ المياه والتزويد بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية في المناطق السهبية. (بلقاسم سعودي, سعودي عبد الصمد, 2012, ص.9)

وبغرض وضع إطار تثمن فيه كل جهود البحث وإعداد أداة فعالة تسمح بوضع سياسة وطنية حول الطاقات المتجددة؛ قامت وزارة الطاقة والمناجم بإنشاء شركة مشتركة بين كل من سوناطراك، سونلغاز ومجموعة سيم، يتعلق الأمر بـ NEAL الشركة الوطنية للطاقة المتجددة NEAL: New Energy « Algeria » تم إنشائها سنة 2002، وهي شركة مختلطة بين الشركة الوطنية سونطراك والشركة

الوطنية سونلغاز ومجمع SIM للمواد الغذائية، وتتلخص مهام هذه الشركة في ترقية الطاقات الجديدة والمتجددة في الجزائر على المستوى الصناعي وتطويرها، تعيين وانجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات الجديدة والمتجددة والتي تكون لديها فائدة مشتركة بالنسبة لشركاء داخل الجزائر وخارجها. (عماد تكواشت, 2012,ص. 146) وتتلخص مهام NEAL في: (حدة فروحات, 2012,ص.152)

- تطوير الموارد الطاقوية المتجددة.
- انجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات المتجددة، ومن أهم المشاريع:
- مشروع 150 ميغاواط تهجين شمسي في حاسي الرمل.
- مشروع انجاز حظيرة هوائية بطاقة 10 ميغاواط في منطقة تندوف.
- استعمال الطاقة الشمسية للإنارة الريفية في تمنراست والجنوب الغربي (مشروع إيصال الكهرباء إلى1500 منزل ريفي).

إن هدف استراتيجية تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر هو الوصول إلى حصة من هذه الطاقات (بما فيه التوليد المشترك) في الحصيلة الوطنية للكهرباء التي ستكون 6%, أما عن نتائج إدخال الطاقات المتجددة فهي :استغلال أكبر للقدرات المتوفرة؛ مساهمة أفضل في تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون؛ تخفيض حصة الطاقات الحفرية في الحصيلة الطاقوية الوطنية؛ تطوير الصناعة الوطنية؛ توفير مناصب العمل.

- الشركة الوطنية للطاقة المتجددةNEAL: أنشئت سنة 2012، هي شركة مختلطة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركة الوطنية سونلغاز ومجمع SIM للمواد الغذائية.

وتتلخص مهامها في ترقية الطاقات الجديدة والمتجددة وتطويرها، تعيين وانجاز المشاريع المرتبطة بهذه الطاقات التي تكون ذات فائدة مشتركة بالنسبة لشركاء داخل الجزائر وخارجها. (مريزق عدمان, 2013, ص 12)

3.الإطار التشريعي والقانوني لقطاع الطاقة المتجددة في الجزائر:

تلعب التشريعات والقوانين دورا أساسيا في سير أي قطاع، ومن هذا المنطلق فإن دراسة الإطار التشريعي والقانوني لقطاع الطاقة في الجزائر يقتضي منّا التركيز على القوانين التي عرفها قطاع الطاقات المتجددة واستغلال مصادرها، وعموما فإن سن مثل هذه القوانين والتشريعات قد ساهمت في تحسين أداء وعمل قطاع الطاقة عموما والطاقات المتجددة خاصة.

- إصدار القانون 09/99 المؤرّخ في 1999/07/07 المتعلق بالتحكم في الطاقة بهدف: (حدة فروحات، مرجع سابق, ص.152)

- اتخاذ التدابير والاجراءات من أجل استخدام رشيد وعقلاني للطاقة.
- تطوير الطاقات المتجددة.
- التنقيص من تأثير النظام الطاقوي على البيئة من خلال تخفيض انبعاث غازات الاحتباس الحراري.

- القانون رقم 02-01 المؤرخ في 05 فيفري 2002م، المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي عبر الأنابيب. (صبري مقيمح, 2011, ص.180)

- إصدار القانون 09/04 المؤرخ في 2004/08/04 المتعمق بترقية الطاقات المتجددة، وكما ينص أيضا على التشجيع والدفع إلى تطويرها وانشاء مرصد وطني للطاقات المتجددة الذي يعود إليه الفضل في ترقية الطاقات المتجددة وتطويرها. (علي حمداني,2016)

كما نص مجلس الوزراء خلال اجتماعه في 2011/02/03 برئاسة رئيس الجمهورية على برنامج تطوير الطاقات المتجددة وكذا سياسة اقتصاد الطاقة، مشددا عمى ضرورة تكريس فترة 2011-2013 كلية لتحكم في المعارف والتكنولوجيات ذات الصلة بهذا المجال الى غير ذلك من القوانين والأوامر المتعلقة بتطوير هذا النوع من الطاقة في الجزائر. (عماد تكواشت، مرجع سابق، ص.166)

4.إمكانات الطاقة البديلة في الجزائر:

تلعب المصادر الطاقوية في الجزائر بوفرتها دورا محوريا في التنمية الوطنية، الأمر الذي ساعد على النهوض بالاقتصاد الوطني وتلبية الاحتياجات الطاقوية لمختلف القطاعات:

1.4.الطاقات المتجددة:

1.1.4الطاقة الشمسية: تتوفر الجزائر على أهم الحقول الشمسية في العالم بفضل موقعها الجغرافي فمدة إشراقة الشمس على ترابها تفوق الـ2000 ساعة في السنة ويمكن أن تصل إلى 3900 ساعة في الهضاب العليا والصحراء، والطاقة المحصل عليها يوميا على مساحة أفقية قدرها1م² تصل إلى 5 كيلو واط ساعي على معظم أجزاء التراب الجزائري أي حوالي 1700كيلو واط ساعي/م² في السنة في الشمال و2263 كيلو واط ساعي/م² في السنة جنوبا كما تتجاوز الطاقة المحصل عليها من هذه الحقول 50000 تيرا واط ساعي، (عماد تكواشت، مرجع سابق، ص.166) والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول (01): القدرات الشمسية الكامنة في الجزائر:

المناطق	منطقة ساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة%	4	10	86
متوسط اشراقة الشمس (سا/ السنة)	2650	300	3500
متوسط الطاقة المتحصل عليها (كيلو واط/ م^2)	1700	1900	2650

المصدر: الطاقات المتجددة على الموقع: www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-rcnouvelables

أثبتت تقانة التحويل الكهروشمسي كفاءتها نظرًا لنضوجها ووفرة الإشعاع الشمسي في العالم، وقد أثبتت التجارب المحلية في هذه التقانة، أن هناك إمكانية كبيرة للاستفادة منها في أنظمة الضخ والري وأنظمة الاتصالات. (سليمان كعواف, وديب صورية, 2014, ص. 04)

وتعتبر القدرة الشمسية الأهم في الجزائر، بل الأهم في منطقة حوض البحر المتوسط: (محمد راتول ومداحي محمد,2012, ص.21)

- 169440تيرا واط ساعي/السنة.
- 5000مرة الاستهلاك الجزائري من الكهرباء.
- 60 مرة استهلاك أوروبا الخمسة عشر (15) المقدرة ب 3000 تيرا واط ساعي/السنة.

فضلا عن كل ما سبق من أهم نقاط قوة وإمكانيات الجزائر في مجال الطاقات المتجددة بالضبط في الطاقة الشمسية منطقة عين صالح التي تعدّ **أكبر منطقة مشمسة في العالم** في تغطية نسبة احتياجات 5 إلى 10 بالمائة من الطاقات العالمية. (جدير بالذكر أن تكلفة استغلال الطاقة الشمسية أغلى بكثير من تكلفة الطاقة النافذة البترول والغاز)

وفي هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى المشروع الضخم للطاقة الشمسية المتجددة الذي كان من المقرر إنجازه في الجزائر الا أنه ألغي؛ ألا وهو مشروع "ديزارتيك" Dezertec هو مشروع ضخم يهدف إلى ربط العديد من مراكز الطاقة الشمسية الحرارية الكبيرة centrales solaires thermique، مشروع للطاقة الشمسية في شمال أفريقيا اقترح من قبل مؤسسة ديزيرتيك، يعمل تحت رعاية نادي روما، وعبر البحر الأبيض المتوسط للتعاون في مجال الطاقة المتجددة.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تعني اهتماما أيضا بالطاقة الشمسية الضوئية؛ إذ يعد مشروع "المحطة الضوئية الموصولة بالشبكة التي تم تنصيب مولدها فوق سطح المبنى الإداري لمركز CDER مشروعا نموذجيا للاستعراض التكنولوجي ولدراسة مدى قابلية التطبيق التجهيزات واختبارها. وهو

الأول من نوعه وطنيا، أي أول محطة ضوئية تتيح ضخ جزء من الطاقة التي تنتجها في شبكة توزيع الكهرباء ذات الضغط المنخفض. (محمد راتول ومداحي محمد,2012, ص.21)

أما بالنسبة لأحدث الاحصائيات فتشير بيانات الإحصاءات "إيرينا" لعام 2015 في تقرير سبتمبر 2016 أن الجزائر تحتل المرتبة الثانية في أفريقيا من حيث إجمالي القدرة المركبة التراكمية من الطاقة الشمسية الكهروضوئية في القارة، والتي (قدرة القارة اجمالا) قفزت من حوالي 500 ميجاوات في عام 2013 إلى حوالي 1330ميجاوات في عام 2014 و2100 ميجاوات في نهاية) 2015. مجموع القدرة المركبة الطاقة الشمسية الكهروضوئية للقارة الافريقية قد تضاعف ولأكثر من أربع مرات في غضون عامين. مجموع ويهيمن على الطاقة الشمسية الكهروضوئية المثبتة في أفريقيا جنوب أفريقيا (من حيث عدد المنشآت) جنوب أفريقيا تشكل الآن 65٪ (1 361 ميغاواط) من قدرة القارة التراكمية في تثبيت قدرة الطاقة الشمسية الكهروضوئية بعدها الجزائر بـ الجزائر 13٪ (274 ميغاواط). (محمد راتول ومداحي محمد,2012, ص.21)

2.1.4.طاقة الرياح: يتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان لآخر نتيجة الطوبوغرافية وتنوع المناخ، تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين كبيرتين:

-الشمال الذي يحده البحر المتوسط، يتميز بساحل على طول 1200 كم وتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي، وتوجد السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري، ومعدل سرعة الرياح في الشمال مرتفع جدا.

-الجنوب : يتميز بسرعة رياح أكبر من الشمال خاصة الجنوب الغربي، تبلغ عن 4 م/ثا وتفوق 6 م/ثا في منطقة أدرار.

عليه إن سرعة الرياح في بلدنا معتدلة وتتراوح بين 2 إلى 6 /ثا، وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة. (IRENA, 2016. p.30) , لقد أتاح وضع خارطة لسرعة الرياح والقدرات من الطاقة المولدة من الرياح في الجزائر من تحديد 8 مناطق شديدة الرياح قابلة لاحتضان تجهيزات توليد الطاقة من الرياح، وهي: منطقتان على الشريط الساحلي، 3مناطق في الهضاب العليا و3مواقع أخرى في الصحراء, وهناك طاقات متجددة أخرى مستغلة في الجزائر، لكنها لا تنتج بالفعالية التي تنتج بها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ومنها:

3.1.4.الطاقة المائية: إن كميات الأمطار الكمية التي تسقط على الإقليم الجزائري كميات مهمة وتقدر بحوالي 65 مليار متر مكعب، لكن لا تستغل منها إلا نسبة قليلة تقدر بـ 5% وهذا لأن غالبية مياه

الأمطار المتساقطة تنصرف إلى البحر أو تتبخر بفعل الحرارة، بينما تصل درجة الاستفادة من سقوط مياه الأمطار في بعض الدول الأوروبية إلى 70% وتعرف الموارد المائية السطحية بالجزائر تناقص من الشمال إلى الجنوب، حيث يمكن تقدير الموارد المائية المتجددة بنحو25 مليار متر مكعب منها 2/3 هي عبارة عن موارد سطحية، كما يبلغ عدد السدود حاليا في الجزائر بأكثر من 50 سدا وعدد المواقع الملائمة لإنجاز السدود تقدر بنحو 103 موقع. (حدة فروحات، مرجع سابق، ص.153)

4.1.4.طاقة الحرارة الجوفية: تزخر الجزائر بإمكانيات طاقوية مجال الحرارة الجوفية، حيث تجمع أكثر من 200 منبع ساخن في المناطق الشمالية خاصة الشمال الشرقي والشمال الغربي، حيث أنه توجد منابع تصل درجة حرارتها إلى 118° بعين أولمان و200° ببسكرة، ويمكن استعمالها عامة في التدفئة لأغراض زراعية وكذلك وتوليد الكهرباء. (عماد تكواشت، مرجع سابق، ص.156)

من خلال مصادر المياه المعدنية الحارة يتم الحصول على أكثر من 12 م/ثا من الماء الساخن الذي تتراوح حرارته بين 22° و98°، حيث يعود استعمال المياه المعدنية الحارة في الجزائر إلى عشرات السنين، كما توجد بالجزائر مساحات تحتوي على مياه جوفية حارة تدعى بالطبقة المائية الألبية تقدر درجة حرارتها المتوسطة بـ 57°.

5.1.4.طاقة الكتلة الحيوية: من أهم مصادر طاقة الكتلة الحيوية في الجزائر نجد:

- منطقة الغابات: التي تحتل مساحة تقدر بـ 25000000 هكتار، أكثر بقليل من 10% من المساحة الإجمالية للبلد.
- المنطقة الصحراوية الجرداء، والتي تغطي أكثر من 90% من المساحة الإجمالية. (أنيسة بن رمضان, 2014,ص.125)

2.4.أنواع أخرى من الطاقات البديلة:

1.2.4.الطاقة النووية: تحتل مكانة هامة في سوق الطاقة الجزائرية لامتلاكها أهم مناجم اليورانيوم في سلسلة جبال الهقار، وسلسلة أغلاب (رقيبات)، وقد تكون في منطقة واسعة في سلسلة تاهيلي. وعلى العموم فاليورانيوم الموجود بالجزائر يتراوح بين نسبة معتدلة وعالية، حيث تقدر احتياطاته 29000طن من معدن اليورانيوم يمكن أن يوفر 400مليون طن على ستخدام المفاعلات التي تستعمل الماء الخفيف. والجزائر تملك مفاعلين نوويين لأغراض البحث والتطوير هما:

- المفاعل النووي "السلام": يقع هذا المفاعل بعين وسارة بولاية الجلفة حوالي 200كم عن العاصمة تابع لوكالة الطاقة الذرية، أنشأ سنة1992 لأغراض تجريبية بقوة 15ميغاواط.

- المفاعل النووي "النور": أنشأ في1989 بقوة 1ميغاواط، للبحث والتدريب، يستخدم أساسا لتدريب العمال وطلبة الهندسة وغيرها، يقع بدرارية تابع لنفس الوكالة السابقة. (عمر شريف وفرحاتي لويزة, 2014, ص.11)

2.2.4.طاقة الهيدروجين: إن الهيدروجين في الجزائر كان ولا يزال ان صحّ التعبير ذو طابع تصوري، هذا الأخير عرف مبادرات كبرى منذ 2013 ولكن يزال الوقت مبكرا لاستخلاص النتائج ولكن اجتماع الرهانات الطاقوية، البيئية والمناخية بالإضافة إلى فرص السوق على المدى القصير والمتوسط بالنسبة لخلايا الوقود يعطي نوعا من القوة لهذه الانطلاقة. وتعتبر الجزائر حاليا من الدول الأساسية في العالم المنتجة للهيدروجين من خلال لمحروقات (النفط، الغاز الطبيعي)، ولكن توافرها على طبقة مياه جوفية (غير مستغلة كليا) في الجنوب ومياه البحر في الشمال بالإضافة إلى الحقل الشمسي الضخم، كل هذه العوامل تتيح فرصة للجزائر لتطوير طاقة يكون الطلب العالمي عليها كبيرا جدا، كما أن هذا يفتح للجزائر آفاقا واعدة في مجال التحول إلى الهيدروجين الشمسي. وأيضا يمكن للجزائر إنتاج الهيدروجين من طاقات متجددة أخرى وطاقة الحرارة الجوفية، إذ أن لها احتياطات مهمة من هذه المصادر.

3.2.4.موارد طاقوية من النفايات الحضرية الزراعية: تقدر طاقة هذا المورد حوالي 5 مليون طن مكافئ بترولي والتي يتم إعادة تدويرها. إن تثمين هذه المورد وبالأخص الفضلات الحيوانية لإنتاج الغاز الحيوي(الطاقة) يمكن أن يعتبر حلا اقتصاديا وايكولوجيا من شأنه تحقيق التنمية المستدامة بالمناطق الريفية. (عبد الجميل بودباح, رحايمية سيف الدين, 2014, ص.13-14)

5.اقتصاديات الطاقة المتجددة في الجزائر:

بالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر من مصادر الطاقة المتجددة، إلا أن الواقع لا يرقى الى التطلعات رغم التطور الملاحظ على استغلالها فمثلا عام 2003 قد بلغ إنتاج الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة حوالي 0,1 مليون طن مكافئ وهو ما يمثل 0,3% من الإمدادات الطاقوية وتشمل أساسا الكتلة الحيوية وخاصة الحطب والطاقة المائية، أما سخانات المياه الشمسية قد بلغ قدرتها المركبة 1000 م^3 فقط، وخلال نفس السنة بلغ إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة من هذه المصادر حوالي 276 ميغاواط منها 1% من النظم الفولتوفولطية، 11% من الرياح، أما الباقي 96% من الطاقة الكهربائية المولدة من الطاقة المائية بحيث ترتكز عملية التوليد أساسا على الغاز الطبيعي نتيجة لنقص عدد محطات إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة المائية بالإضافة إلى الاستغلال غير

الكفء للمحطات قيد الاستغلال، كما وقد عرفت الجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة تطورا كبيرا خاصة فيما يتعمق باستغلال الطاقة الشمسية، حيث تم خلال سنة 2011 إنتاج 1.8% من إجمالي الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية كما حظيت باهتمام متزايد من طرف الدولة وهو ما ترجم بزيادة اعتمادها كمصدر للطاقة في المناطق النائية والبعيدة عف الشبكة التقليدية، حيث تم اعتمادها في كهربة حوالي ألف مسكن في المناطق النائية في الجنوب الجزائر كولايات تمنراست، تندوف، أدرار.

وتطور استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر ليصل سنة2018 عدد محطات إنتاج الطاقة الكهربائية بالوطن إلى 107 محطة تنتج 19 ألف ميغاواط جاهزة للاستغلال ما يجعل الجزائر تتفوق في هذا المجال على عدة دول. وبخصوص برنامج الطاقة المتجددة الهادف لإنتاج 22 ألف ميغاواط من الكهرباء من مصادر متجددة كالطاقة الشمسية والرياح على المدين المتوسط والبعيد فمن المتوقع منه استحداث نحو 700 ألف منصب شغل.

كما أن تجسيد برنامج تعميم إنتاج الطاقات المتجددة عبر الوطن سيعرف الانطلاق قريبا في الإنتاج باستعمال معدات وألواح وتجهيزات مصنعة في الجزائر كما أن تكاليف إنتاج الطاقات المتجددة أصبحت حاليا أقل تكلفة من السابق والمضي في هذا الاتجاه سيخفف العبء أيضا على الخزينة العمومية حيث أن الدولة تحمل على عاتقها حاليا مبلغ 11 دج من كلفة 1كيلوواط من الكهرباء التي يستهلكها المواطن الواحد، والجدول الموالي يوضح لنا أهم مراكز إنتاج الطاقة الكهروميائية في الجزائر.

الجدول (02): مختلف مراكز توليد الطاقة الكهرومائية في الجزائر:

المركز	قدرة التوليد (ميغاواط)	المركز	قدرة للتوليد (ميغاواط)
رقينة	71.5	غريب	7.000
أغيل مدى	24	قوريت	6.425
منصورية	100	بوحنيفة	5.700
أزفان	16	واد الفضة	15.600
سوق الجمعة	8.085	بني باهد	3.500
تيزي مدن	4.458	تيسالة	4.288

المصدر: ذبيحي عقيلة، 2009، ص.234.

الجدول (03): توزيع استطاعة الطاقة في الجزائر حسب المناطق والمصادر:

تطبيقات	الاستطاعة (كيلو واط كريت)	
تزويد الكهرباء	1353	
ضخ المياه	288	
إدارة عمومية	48	
اتصالات	496	
أخرى	166	
المجموع حسب المصادر	**مصدر ريحي** 73	**مصدر شمسي** 2280
المجموع الكلي	2353	

المصدر: راتول محمد ومداحي محمد، 2012، ص.168.

نلاحظ أن الجزائر تستغل الإشعاع الشمسي المتواجد بها من خلال تطبيقها لتكنولوجيا الخلايا الفولتوفولطية لبعض ولايات الوطن خاصة بتمنراست، بقوة إجمالية تصل إلى 277,5 كيلو واط كالوري، ويتم فيها إيصال الكهرباء إلى 255 مسكن ريفي، بالإضافة إلى 151 مسكن ريفي بإيليزي و45 مسكن ريفي بأدرار بقوة منجزة تصل إلى 92,5 كيلو واط كالوري بإيليزي، و24,6 كيلو واط كالوري بأدرار. كما تستعمل الخلايا الفولتوفولطية في كل من سطيف والأغواط في مجال الاتصال والإنارة العمومية بقوة منجزة تقدر بـ 12,2 كيلو واط كالوري بسطيف، و8 كيلو واط كالوري بالأغواط، بالإضافة أيضا إلى تطبيقات أخرى في مجال الطاقة الشمسية الفولتوفولطية في ولايات أخرى.

- ومؤخرا توصّل مركز تنمية الطاقات المتجددة إلى إنتاج أكثر من400 ميغاواط من الطاقات المتجددة، ومن المتوقع أن تصل الجزائر قريبا إلى20 محطة بعد استلام 6محطات جديدة للطاقة الشمسية بأدرار. بطاقة إجمالية قدرت بـ 48 ميغاواط خلال مارس2016، (وتتوزع المحطات الست على مختلف أقاليم الولاية حيث تشمل المحطة الرئيسية بعاصمة الولاية (20ميغاواط) و3 محطات بكل من بلديات زاوية كنته (6 ميغاواط)، رقان (5 ميغاواط) وأولف (5ميغاواط)، إلى جانب محطتين تيميمون (9 ميغاواط) وكابرتن ببلدية تسابيت (3ميغاواط) شمال الولاية. (أحمد لمعي, رحمان أمال, 2012,ص.262)

الجزائر تمتلك كل المقومات للاستثمار في الطاقات المتجددة، سواء من حيث المساحة الشاسعة وتوفر الشمس على مدار العام إضافة إلى الرياح والنفايات التي تتجاوز 10 ملايين طن يمكن تحويلها إلى وقود حيوي. واتجهت الجزائر منذ الاستقلال إلى اعتماد سياسة بعيدة المدى في هذا المجال، حيث أنجزت العديد من مشاريع الطاقة الشمسية منذ عقود على غرار المحطات الموجودة بالجنوب وتشتغل منذ الثمانينات، ويوجد برنامج طموح للوصول إلى 120ألف ميغاواط في حدود 2030, إن الجزائر ومن خلال مركز تنمية الطاقات المتجددة تسعى إلى الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة، حيث انتقلت من التكنولوجيا "الترموحرارية" إلى التكنولوجيا "الكهرو ضوئية" التي تساهم في تخفيف تكلفة إنتاج الطاقات المتجددة. (توفيق راضي, 2016)

6.البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في الجزائر:

أطلقت الجزائر برنامجا طموحا لتطوير الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية ممتد خلال الفترة 2011 -2030، وتستند الحكومة من خلاله على استراتيجية لتثمين الموارد التي لا تنضب مثل الموارد الشمسية واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة. إن إدماج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية يمثل تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية، وتنويع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة. بفضل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030، تتموقع هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتّبعة من الجزائر، لاسيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، وإدخال فروع الكتلة الحيوية (تثمين استعادة النفايات)، الطاقة الحرارية والأرضية، وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية.

إن سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015-2030 يقدر بـ 22000 ميغاواط، حيث سيحقق 4500 ميغاواط منه بحلول عام 2020.

يتوزع هذا البرنامج حسب القطاعات التكنولوجية كما يلي: (فوزي رباح, 2016)

- الطاقة الشمسية: 13 575 ميغاواط.
- طاقة الرياح: 5 010 ميغاواط.
- الطاقة الحرارية: 2000 ميغاواط.
- الكتلة الحيوية : 1000 ميغاواط.
- التوليد المشترك للطاقة: 400 ميغاواط.
- الطاقة الحرارية الأرضية: 15 ميغاواط

سيسمح تحقيق هذا البرنامج بالوصول في آفاق 2030 لحصة من الطاقات المتجددة بنسبة 27٪ من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء.

إن إنتاج 22000 ميغاواط من الطاقات المتجددة، سيسمح بإدخار 300 مليار م^3 من حجم الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014، وفقا للأنظمة المعمول بها، فإن إنجاز هذا البرنامج مفتوح أمام المستثمرين من القطاع العام والخاص وطنيين وأجانب.

إن تنفيذ هذا البرنامج يحصل على مساهمة معتبرة ومتعددة الأوجه للدولة والتي تتدخل سيما من خلال الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والانتاج المزدوج .

تدعيما لهذا البرنامج أُنشئ " المعهد الجزائري للبحث والتطوير للطاقات المتجددة" وكذا شبكة مراكز للبحث والتطوير مثل مركز البحث والتطوير للكهرباء والغاز، الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة، مركز تطوير الطاقات المتجددة ووحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية.

1.6.مخطط تطوير الإستثمارات في الطاقات المتجددة:

سيتم تثبيت قدرات الطاقة المتجددة وفقا لخصوصيات كل منطقة: (موقع وكالة، 2016)

- **الجنوب**: لتهجين المراكز الموجودة، وتغذية المواقع المتفرقة حسب توفر المساحات وأهمية القدرات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

- **الهضاب العليا**: حسب قدراتها من أشعة الشمس والرياح مع إمكانية اقتناء قطع الأراضي.

- **المناطق الساحلية**: حسب إمكانية توفر الأوعية العقارية مع استغلال كل الفضاءات مثل الأسطح والشرفات والبنايات والمساحات الأخرى الغير مستعملة.

وقد تم وضع برنامج وطني للبحوث في هذا المجال لمرافقة استراتيجية تطوير الطاقات المتجددة، حيث تصبو الأهداف العلمية لهذا البرنامج إلى تقييم ودائع الطاقة المتجددة، التحكم في عملية تحويل وتخزين هذه الطاقات وتطوير المهارات اللازمة، بدءا من الدراسة حتى الانتهاء من الإنجاز في موقع التثبيت.

إن هذا البرنامج يتمحور أساسا حول تأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22000 ميغاواط منها 12000 ميغاواط موجهة لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء و10000 ميغاواط موجهة للتصدير. وبهذا يمكن القول إن للجزائر تصور واضح على المدى الطويل كما تتوفر على برنامج واسع لتطوير الطاقات المتجددة وعليها أن تعمل على مساهمة التكنولوجيا والخبرة في هذا المجال. وينص البرنامج الوطني لتطوير الطاقة المتجددة الذي صادقت عليه الحكومة في 03 فيفري2011 على توليد

40% من الكهرباء مع أفاق 2030 انطلاقا من مصادر غير أحفورية، (من موقع وكالة ANDI) وسيتم تنفيذ هذا البرنامج على مراحل:

- 2011-2013 يتم تأسيس قدرة إجمالية تقدر بـ 110 ميغاواط.
- في 2015 يتم تأسيس قدرة إجمالية تقارب 651 ميغاواط.
- من 2015 والى غاية سنة 2020 ينتظر تأسيس قدرة إجمالية بحوالي 2600 ميغاواط للسوق الوطني واحتمال تصدير ما يقارب 2000 ميغاواط.
- من 2015 والى غاية 2030 من المرتقب تأسيس قدرة إجمالية بحوالي 12000 ميغاواط للسوق الوطني ومن المحتمل تصدير ما يقارب 10000 ميغاواط. (نادية سوداني, بلهاشمي جهيزة, 2014, ص.11)

7.دعم وتحفيز قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر:

تحظى تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر باهتمام خاص من طرف السلطات التي تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع كبديل للطاقات الأحفورية المتناقصة الموارد.

1.7.الدعم المقدم لتحقيق التطلعات:

في إطار دعم الطاقات المتجددة تبنّت العديد من الدول نظام feed-in-tarifs (TRG) والجزائر كانت من بين الأوائل في تبنيه سنة 2003، ولكن لم يدخل حيز التنفيذ قبل سنة 2014, وهذه التعرفة الجديدة -للحدائق الشمسية المركبة على الأرض أكثر من 1ميغاواط، سوف تكون صالحة لمدة 20 سنوات وسوف تدفع فقط لعدد محدود من الساعات سنويا. (عبد الرؤوف بن تريكي, 2014, ص.188)

وحرصا منها على نجاح برنامج الطاقات المتجددة، تعتزم الجزائر تطوير قدراتها الصناعية من خلال إنشاء شبكة للمناولة في هذا القطاع ففي مجال **الطاقة الشمسية الكهروضوئية**، من المفروض سنة 2013 أن تصل إدماج الصناعة الجزائرية الى 60٪، على أن تصل إلى نسبة 80٪ في الفترة ما بين 2014 و2020، وهذا بفضل إنشاء مصانع لإنتاج الألواح الكهروضوئية، السيليسيوم، منوبات التيار، البطاريات، المحولات والكوابل والأجهزة الأخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية. أمّا بخصوص **الطاقة الشمسية الحرارية**، يرتقب بلوغ نسبة إدماج تقدر بـ 50٪ في الفترة الممتدة ما بين 2014 و2020. تجسيد هذه الأهداف سيتم من خلال: (IRENA, 2015. p.53)

- بناء مصانع لصناعة المرايا.

- بناء مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة و أجهزة تخزين الطاقة.
- بناء مصنع لصناعة أجهزة كتلة الطاقة.
- تطوير نشاط الهندسة و قدرات التصميم و التزويد و الإنتاج.

- خلال الفترة 2021 -2030 إن نسبة الإدماج ستفوق 80 ٪، مع ضمان توسيع قُدرة إنتاج الوحدات المذكورة أعلاه.

- خلال سنة 2013 في مجال طاقة الرياح من المقرر أنه أطلقت دراسات لإقامة صناعة متعلقة بالطاقة الريحية للوصل إلى نسبة إدماج تقدر بـ 50٪في الفترة الممتدة بين 2014-2020. وعليه سيتم اتخاذ إجراءات تتلخص فيما يلي:

- بناء مصنع لصناعة الأعمدة و دورات الرياح.
- إنشاء شبكة وطنية للمناولة لصناعة أجهزة أرضية رافعة.
- الرفع من كفاءة نشاط الهندسة و قدرات التصميم والتزويد والإنجاز من أجل بلوغ نسبة إدماج تقدر على الأقل بـ50٪ من طرف المؤسسات الجزائرية.

قد تفوق نسبة الإدماج 80٪ في الفترة الممتدة بين 2021-2030 بفضل توسيع قدرات الإنتاج.

2.7.البحث والتطوير:

مركز تنمية الطاقات المتجددة هو المركز المكلف والمسؤول عن تنفيذ برامج البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي ووضع أنظمة طاقوية لاستغلال الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الحرارية الأرضية، الكتلة الحيوية والهيدروجين. (صفاء نادر, 2016)

أعطت الجزائر أولوية للبحث لتجعل من برنامج الطاقات المتجددة حافزا حقيقيا لتطوير الصناعة الوطنية والتي تثمن مختلف القدرات الجزائرية (بشرية، مادية، علمية...الخ). ، وإضافة لمراكز البحث الملحقة بالمؤسسات مثل «مركز البحث وتطوير الطاقات الكهربائية والغازية»، فرع مجمع سونلغاز، تتعاون هيئات أخرى مثل الوكالة الوطنية لترقية استعمال الطاقة وترشيدها مع مراكز البحث التابعة لوزارة البحث العلمي من بينها (والتي سبق التطرق الى معظمها بشيء من التفصيل) : مركز تطوير الطاقات المتجددة(CDER)، وحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية (UDES) ، وحدة لأبحاث التطبيقية في مجال الطاقة المتجددة(URAER) ، وحدة تطوير تكنولوجيا السيلسيوم(USTD) ، وحدة لأبحاث في مجال الطاقة المتجددة في المناطق الصحراوية(URERMS) ،وحدة بحوث المعدات والطاقة المتجددة

(URMER)، جامعة تلمسان وقد أنشأت الحكومة الجزائرية أيضا «المعهد الجزائري للطاقات المتجددة(IARE).

8.إجراءات التحفيزية والجبائية:

يمكن لحاملي المشاريع في مجال الطاقة المتجددة الاستفادة من المزايا الممنوحة بموجب الأمر 03-01 المؤرخ في 20 آوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.كما يمكن منح امتيازات مالية وجبائية وجمركية للأنشطة والمشاريع التي تساهم في تحسين الفعالية الطاقوية وترقية الطاقات المتجددة. زيادة على ذلك، تستفيد هذه الأنشطة والمشاريع من الامتيازات المنصوص عليها في إطار التشريع والتنظيم المتعلقين بترقية الاستثمار وكذا لصالح الأعمال ذات الأولوية (القانون رقم 99-09 الموافق لـ 28 جويلية 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة). (من موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا, 2016)

1.8.إجراءات أخرى تحفيزية:

إن الإرادة السياسية للجزائر في إطار إنجاز برنامج تطوير الطاقات المتجددة سيتم من خلال:

- تقديم دعم لتغطية تكاليف نظام التسعيرة المطبق على الكهرباء للمستثمرين بهذا المجال.
- إنشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة من أجل تمويل هذه المشاريع ومنح قروض بدون فوائد وضمانات من طرف البنوك والمؤسسات المالية (القانون رقم 99-09 الموافق لـ 28 جويلية 1999 والمتعلقة بالتحكم في الطاقة). (من موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا, 2016)

وضعية الطاقات المتجددة في الجزائر بالأرقام: وهي كالتالي: (صفاء نادر, 2016)

- القدرة المنشأة : 11000 ميغاواط و275 ميغاواط بالنسبة لفرع الصناعة الهيدروليكي و306 ميغاواط للشبكات المعزولة في الجنوب.
- القدرة الهيدروليكية : 1,7٪ من القدرة المنشأة.
- حضيرة للطاقة الشمسية العاملة : تحتوي على 108 صفيحة شمسية،
- القدرة على توصيل الطاقة الشمسية : + 900 منزل
- الاستهلاك الوطني للكهرباء : 5 جيغا واط /سا.
- حصة الطاقة الشمسية في الحصيلة الطاقوية الوطنية : 0,028 ٪
- نسبة إدماج الطاقات المتجددة : ≤ 5٪.

المشاريع الأساسية المنجزة أوفي طور الإنجاز في مجال الطاقات المتجددة: أهمها: (موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، مرجع سابق)

- بناء أول محطة هجينة للطاقة الشمسية /الغاز في العالم:

الموقع: حاسي الرمل

الشراكة: جزائرية إسبانيةNEAL/ABENER :

تاريخ الاستلام: نهاية سنة 2010م

التكلفة: 315 مليون أورو

القدرة:150 ميجاواط.

- بناء أول حضيرة لطاقة الرياح:

المشرف على المشروع: مجمع سونلغاز.

الشركة المتعاقدة: الشركة الفرنسية Vergne

تاريخ الاستلام: 2012 م

القدرة: 10 ميغا واط من الكهرباء.

- برنامج التزويد بالطاقة الشمسية لـ 20 قرية بالجنوب

تخصيص مساحة تقدر بحوالي 1 مليون كلم² للطاقة الكهروضوئية.

إنتاج 2 ميغا واط/ساعة حاليا.

- إنجاز مصنع وحدات الطاقة الكهروضوئية وتركيب الألواح الشمسية:

يتم صنع الألواح الشمسية بمصنع رويبة شرق الجزائر العاصمة بطاقة انتاجية 120 ميغاوات في السنة ويشغل 500 عامل، وقد تم انجاز هذا المصنع للألواح الشمسية بمدينة رويبة شرق الجزائر العاصمة لتزويد السوق الوطنية والى التصدير فقد بدأ انجاز هذا المصنع في فبراير 2011 وتم الانتهاء من الإنجاز في بداية 2013. (موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، مرجع سابق)

المقاول الرئيسي SPA/EPE :الرويبة الإنارة، فرع من فروع سونلغاز

الموقع: المنطقة الصناعية بالرويبة.

التكلفة: 000 42 مليون دينار جزائري (408 مليون دولار).

القدرة :800 41 وحدة الطاقة الكهروضوئية في السنة.

مشروع "ديزارتيك" (الفرصة التي ضاعت من الجزائر):

أهدرت الجزائر فرصة اقتصادية كبرى لاستغلال طاقتها الشمسية، مشروع ضخم يهدف إلى ربط العديد من مراكز الطاقة الشمسية الحرارية الكبيرة. ديزارتيك مشروع للطاقة الشمسية في شمال

أفريقيا مقترح من مؤسسة ديزيرتيك، هو أكبر مشروع في العالم لإنتاج الطاقة الشمسية. يعمل تحت رعاية نادي روما، وعبر البحر الأبيض المتوسط للتعاون في مجال الطاقة المتجددة، الاستثمار يتجاوز تكلفة أربعمائة مليار يورو. يعتمد على الطاقة الشمسية الحرارية (وليس الخلايا الشمسية) على مساحة 6،500 ميلا مربعا (17،000 كم²) في الصحراء الكبرى. إنتاج الكهرباء تستفيد منه دول أوروبية وأفريقية من خلال شبكة عظمى للكابل عالي الفولت. (موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا، 03/12/2016)

مشروع Désertec ليس محصورا في إنتاج الطاقة بل يساهم أيضا في توفير مناصب الشغل، إلى جانب مساهمته في تكوين وجمع الخبرات والكفاءات وتدريب اليد العاملة المحلية التي تقبل بالعمل في الشروط الصحراوية الصعبة. (الموسوعة الحرة ويكيبيديا, 2016)

ولقد بدأت الأشغال الكبرى فعلا، رغم التحديات؛ إذ تتنافس أكثر من 12 دولة، على وضع علمها وبسرعة في إنتاج التيار الكهروشمسي الأول في إفريقيا الشمالية، وذلك لتزويد أوروبا بـ 15% من احتياجاتها الطاقوية؛ ويرقب خلال ذلك إنشاء أكثر من 12 مركزا شمسيا بحجم إنتاج يقدر بـ 5 ميغاواط لكل مركز في إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط.

المشروع الذي كان من الفروض أن تكون الجزائر جزءا منه غير أنها تحفّظت على الموافقة على المشروع الألماني للطاقة الشمسية، المشروع تمّ عرضه على الحكومة الجزائرية في 2005 وآنذاك كانت تكلفته جدّ عالية (تكلفته الان نزلت عمّا كانت عليه لكن الأوان قد فات) وبالتالي توجّه إلى المغرب. وهذا راجع أساسا إلى ثلاثة أسباب حالت دون تجسيد (ديزيرتيك) في الجزائر، السبب الرئيسي هو أن سعر البترول آنذاك كان عاليا ممّا خلق نوع من الأمان لدى الجزائر التي أوقفت المفاوضات مع الجانب الألماني ظنّا منها أن البترول يكفي لبناء الاقتصاد الجزائري وعدم وجود نظرة استشرافية للمستقبل حيث أن حالة الأمان التي خلقها ارتفاع سعر البترول وضع حاجبا في التطلّع إلى المدى البعيد وثانيا المفاوضات مع الألمان وقتها اصطدمت بمشكلة عالقة تخصّ نسبة استغلال إنتاج الطاقة من إفريقيا لأوروبا. واستغلّ المغرب تماطل الجزائر في احتوائها للمشروع ليستولي عليه بطريقة غامضة لم تكشف ملابساتها إلى حدّ الساعة حيث افتتح العاهل المغربي الملك محمد السادس رسميا محطة للطاقة الشمسية في مدينة ورزازات جنوب شرقي المغرب في 4 فيفري 2016 والتي تعدّ المرحلة الأولى ضمن مشروع هو الأكبر من نوعه في العالم. يُتأسّف لضياع هذا المشروع من الجزائر كونه كان يُتوقّع لدى عرضه على الجزائر (من قِبل جهات مسؤولة ألمانية) أن تصبح قوّة اقتصادية هامّة في منطقة البحر

المتوسّط في مجال الطاقات المتجدّدة والبديلة في آفاق 2020 لتدعّم بذلك مداخليها من المحروقات التي تشكّل أساس الاقتصاد الوطني، حيث أشارت التوقّعات ذاتها آنذاك إلى أن مركز الجزائر الطاقوي في التصنيف العالمي كان سيتّجه نحو قمّة الهرم خلال تلك الفترة.

يذكر أن الحكومة كانت قد رفضت هذا المشروع باعتباره لا يخدم مصالح الجزائر حيث كشفت دراسة أعدّها معهد (فوبرتال) الألماني للطاقة والمناخ والبيئة أن المشاريع التي تنوي أوروبا إقامتها في شمال إفريقيا لتوليد الكهرباء لا تراعي مصالح البلدان المنتجة لهذه الطاقة حيث أخذت هذه الدراسة مشروع (ديزيرتيك) وصحراء الجزائر كعيّنتين. كما اشتدّت أوجه الاختلاف بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول ملف توسيع المساحة الإجمالية للمشروع ليشمل بلدان الجوار وهو ما رفضته الجزائر لا سيّما ما تعلّق بإدراج (الصحراء الغربية) مع المغرب ما يدعّم عمليات نهب جديدة لخيرات الشعب الصحراوي. وبالمقابل كانت الشركة الألمانية المتخصّصة في مجال الطاقة الشمسية (سونارجي جي أم بي أش) تعتزم تطوير مصنع في الجزائر بطاقة إنتاج تقدّر بـ 5 آلاف طنّ من (السيليسيوم الشمسي) بكلفة تصل إلى 380 مليون أورو وهو مشروع انبثق عن مذكّرة تفاهم حول تطوير الطاقة الشمسية بين وحدة تطوير تكنولوجية (السيليسيوم الجزائرية) التابعة لمركز تطوير التكنولوجيات المتقدّمة وشركة (سونارجي) وتنصّ على تحويل التكنولوجيا وتدريب الموظّفين وبعث المسارات والموارد وتطوير التكنولوجيات التي تميّز السلسلة الشمسية لا سيّما (السيليسيوم) والخلايا الشمسية.

ومع هذا لا يمكن الجزم أن المشروع تمّ توجيهه إلى المغرب فان المحطة التي تمّ إنجازها في المغرب لا تدخل في إطار هذا المشروع لأنها موجّهة للاستغلال الداخلي في غياب أيّ خُطط نقل إلى أوروبا. ولهذا تبقى هناك إمكانية كبيرة لدخول الجزائر هذا المشروع بالنّظر إلى ضخامته موازاة مع ارتفاع الطلب الأوروبي على الكهرباء. فديزيرتيك يبقى فكرة قائمة وتجسيده على أرض الواقع يتطلّب محادثات عميقة ودقيقة على أعلى المستويات حتى تكون فائدة المشروع تشمل جميع الأطراف خاصّة بلدان شمال إفريقيا التي هي البلدان المعنية باستقبال المحطات الشمسية. وهناك عدّة نقاط تعتبر دراستها مهمّة في هذا المشروع كاستغلال المياه الجوفية لتبريد هذه المحطات نقل التكنولوجيا ومكان تصنيع الأجهزة والأنظمة التي تدخل في تركيب هذه المحطات بالإضافة إلى كيفية نقل الطاقة، لهذا السبب يمكن لهذا المشروع أن يرى النّور إذا تمّت الإجابة على كلّ هذه الأسئلة بشكل عادل وفعّال خاصّة بالنّسبة لدول الجنوب. (محمد راتول ومداحي محمد، مرجع سابق, ص23)

9.محطة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية والغاز (لأولى من نوعها في العالم):

هو مشروع إنجاز محطة هجينة تجمع بين الشمس والغاز، لتوليد الكهرباء في حاسي الرمل. تسجل الجزائر بذلك معلما هاما في تجسيد سياسة ترويج الطاقات المتجددة واقتصاد الطاقة المبنية على تنويع المصادر وتنضيدها وعلى الاقتصاد في أنواع الوقود الأحفوري، وتطوير نظام طاقوي مستديم تدعمه الطاقة الشمسية المتوافرة بكثرة في الجزائر .وهو المشروع الذي يمكن أن يعوّض الجزائر جزءا ولو ضئيل مما فقدته مع خسارة مشروع ديزيرترك.

المحطة هي شراكة مع خبراء ألمانيين وإسبانيين وشركات جزائرية مثل سوناطراك وسونلغاز. نجاح هذا المشروع يحتاج إلى إرادة سياسية وتقديم الدعم المادي لإنشاء عدة محطات للطاقة الهجينة، موجهة للاستهلاك المحلي بالدرجة الأولى.

ويتمثل تشكيلها في الدورة المركبة قوامها الغاز من 130 م وحقل شمسي من مركزات التقاط الحرارة الشمسية بقوة 30 م واط تقريبا. وسيفوق نصيب الإنتاج انطلاقا من الحقل الشمسي 5% من مجموع إنتاج الكهرباء. ويتولى تطوير هذا المشروع فرع NEAL. إن هذا المشروع المبتدع من حيث حجمه واختيار التكنولوجيا الهجينة الجامعة بين الغاز والشمس تبلغ طاقته الصافية المنشأة نحو 15 م، وقد تطلب استثمارا بمبلغ 315,8 مليون يورو, وقد أسند عقد من نمط(BOO) إلى الشركة الإسبانية (أبينر) التي تعد زعيم عالمي في هذا الميدان. لقد تم الانتهاء من انجاز المشروع وتم تدشينه للإنتاج يوم 14 جويلية 2011، من طرف وزير الطاقة والمعادن.

ومن بين الأهداف الطموحة للمشروع تصدير الكهرباء إلى أوروبا، إذ تتوقع الشركة الجزائرية للطاقة المتجددة وصول الطلب إلى ستة ألاف ميغاوات شمسي بحلول 2020 هو ما يعادل 10% من احتياجات أوروبا، بفضل برنامج وصل الكهرباء نحو إسبانيا التي ستكون مدخلا لسوق الكهرباء الأوروبية، (عبلة عيساتي, 2016) ويعتبر اهتمام الأوروبيين والمستثمرين بهذا البرنامج الواعد كفيلا بتحقيق الأهداف المسطرة. وما يؤكد اعتماد الطاقة الشمسية كحل ارتفاع تكلفة الكهرباء المنتجة بالغاز والطلب المتزايد للطاقة الذي يجعل الطاقة الشمسية منافسة للغاز والبترول.

تعتبر هذه الخطوة بمثابة الوقاية فإذا تعذر استعمال الطاقة الشمسية يتم الاستعانة بالغاز، لكونها محطات مزدوجة للطاقة ومزيجا من الغاز والطاقة الشمسية. فيجب على الجزائر عدم تفويت فرصة الاستثمار في الطاقة الشمسية وتطويرها خاصة أنها تمتلك كل المؤهلات، حيث أن محطات توليد الكهرباء بالجزائر تعمل بالغاز وهو ما يكلف خزينة الدولة مبالغ باهضة.

جدير بالذكر أن الهدف من النمط الهجين هو استغلال الطاقة الشمسية دون تخزينها لأن هذه الأخيرة مكلفة جدا زيادة على ذلك توفير الغاز والحفاظ عليه أطول فترة من الزمن إضافة إلى استعمال طاقة نظيفة.

10.الخاتمة:

لطالما كان قطاع الطاقة يمثل نقطة قوة وأساس الاقتصاد الجزائري فبالإضافة الى المحروقات تمتلك الجزائر ثروة هامة في مجال الطاقات المتجددة والبديلة ما يسمح لها بالدخول في سياسة طاقوية ذات توجه مستدام وعلى الرغم من المستجدات الاقتصادية بإمكانها الحفاظ على الدور الريادي الذي يلعبه هذا القطاع الحيوي وتعزيزه من خلال تنويع مصادر الطاقة والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

1.10.نتائج الداسة:

- تلعب المصادر الطاقوية في الجزائر بوفرتها دورا محوريا في التنمية الوطنية.

- إن تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر تحظى باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع كبديل للطاقات الأحفورية.

- تتوفر الجزائر على أهم الحقول الشمسية في العالم بفضل موقعها الجغرافي فمدة إشراقة الشمس على كامل التراب الجزائري تفوق الـ 2000 ساعة في السنة.

- أهم نقاط قوة الجزائر في الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية) منطقة عين صالح التي تعدّ أكبر منطقة مشمسة في العالم في تغطية نسبة احتياجات 5 إلى 10 % من الطاقات العالمية. 5. أهدرت الجزائر فرصة اقتصادية كبرى لاستغلال طاقتها الشمسية، وهو مشروع ضخم يهدف إلى ربط العديد من مراكز الطاقة الشمسية الحرارية الكبيرة.

- تمتلك الجزائر أول محطة هجينة في العالم مابين طاقة شمسية وغاز بحاسي الرمل بقدرة 150ميغاواط، وهي شراكة جزائرية اسبانية.

2.10.الاقتراحات:

- العمل على تطوير مصادر الطاقة المتجددة للخروج من التبعية النفطية والاقتصاد الريعي المبني على صادرات المحروقات في ظل الأزمات التي تشهدها أسعار النفط شهدها النفط في السنوات الأخيرة.

- نشر الوعي بأهمية التوجه نحو هذه الطاقات ومدى أهميتها .

- تفعيل القوانين وتقديم الحوافز المشجعة للاستثمار في الطاقة المتجددة مع وجوب توافر إرادة حقيقية لدى الحكومات للتحول نحو هذا المسار.

- ضرورة توفير الآليات التمويلية التي تدعم الاستثمار في مجال الطاقة البديلة والمتجددة

- فتح المجال وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في المجال والتوجه نحو الطاقة المتجددة مع توفير كافة التسهيلات اللازمة.

- ربط وتعزيز الاتصال بين المستثمرين والسلطات العمومية وتكريس الشفافية وسبل التشاور بينهما، ما يمكّن من تكوين صورة عن القطاع وإيجاد حلول لما يعانيه.

- محاولة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في المجال، والعمل على تعزيز أسلوب الشراكة مع المؤسسات الأجنبية، ما يسمح بنقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة والخبرات الإنتاجية المعتمدة في هذه المؤسسات.

11.قائمة المراجع:

1- بن رمضان, أنيسة. (2014). ***دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي***، الجزائر: دار هومة.

2- عمر شريف وفرحاتي لويزة. (2014). **مشاريع الطاقة المتجددة وانعكاساتها على التنمية المستدامة في الجزائر**. *الملتقى الوطني حول "فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية*، جامعة سكيكدة، الجزائر.

3- بودباح عبد الجميل, رحايمية سيف الدين.(2014). **الطاقة النووية بيف التحديات البيئية وأفاق الكفاءة الاقتصادية**. *الملتقى الدولي الثاني حول "الطاقة البديلة خيارات وتحديات الانتقال*، جامعة أم البواقي، الجزائر.

4- لمعي أحمد, رحمان أمال. (2012). **مستقبل الهيدروجين الشمسي في الجزائر (المشروع المغربي الأوروبي)**. *الملتقى العلمي الدولي حول "سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية*، جامعةورقلة، الجزائر.

5- مجلة "NOOR", (2010). *مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر لمجموعة سونلغاز*، العددين 9 و10.

6- ذبيحي, عقيلة. (2009). ***الطاقة في ظل التنمية المستدامة.*** **رسالة ماجستير**، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

7- زواوية, أحلام. (2013). ***دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة***. رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

8- سعودي بلقاسم, سعودي عبد الصمد. (2012). **مصادر الطاقة المتجددة وبرامج استغلالها في الجزائر في ظل الآثار البيئية للصناعة البترولية واقع وأفاق لتنمية مستدامة أفضل**. *الملتقى الوطني فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية*، جامعة سكيكدة، الجزائر.

9- تكواشت, عماد. (2012). ***واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر***. رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

10- فروحات, حدة. (2012). **الطاقة المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**. *مجلة الباحث*، (العدد 11)، الجزائر.

11- عدمان, مريزق. (2013). ***دور برامج الطاقات المتجددة في معالجة ظاهرة البطالة قراءة للواقع الجزائري***، المدرسة العليا للتجارة, الجزائر.

12- مقيمح, صبري. (2011). ***قيادة العمليات الإنتاجية بالمؤسسة الصناعية في إطار التنمية المستدامة***. أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

13- حمداني, علي. (10/04/2016). *الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار*. اطلع عليه في 2016/10/08 من موقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables le

- IRENA, (2016).***solar pv Africa: costs and markets.***

14- راضي, توفيق. (03/12/2016). ***إدخال حيز الاستغلال 6 محطات للطاقة الشمسية بأدرار***. اطلع عليه في 2016/10/08 من موقع: http://www.elikhbaria.com/ar/autre/mahali/15561.html

15- رباح, فوزي. (2016/03/11). *20 محطة لتوليد الطاقات المتجددة قريبا*. اطلع عليه في 2016/10/08 من موقع: http://www.algpress.com/article-34787.htm

16- موقع وكالة، (03/12/2016). اطلع عليه في 2016/10/08 من موقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables

[17] سوداني نادية, بلهاشمي جهيزة. (2014). **واقع الطاقة المتجددة والمستدامة في العالم وتوجه الجزائر نحو إنتاجها من خلال مشروع الجزائر للطاقة المتجددة 2011-2030**. *الملتقى الوطني حول "فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية*، جامعة سكيكدة، الجزائر.

[18] بن تريكي, عبد الرؤوف. (2014). ***مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة***. *رسالة* ماجستير، جامعة الجزائر.

[19] نادر, صفاء. (10/04/2016). ***مشاريع الطاقة المتجددة وانعكاساتها على التنمية المستدامة في الجزائر***. اطلع عليه في 2016/10/08 من موقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies- من موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا, (03/12/2016). ***الطاقة المتجددة في الجزائر***. اطلع عليه في 2016/10/16 من موقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/

[20] نادر, صفاء. (10/04/2016). ***مشاريع الطاقة المتجددة وانعكاساتها على التنمية المستدامة في الجزائر***. **اطلع** عليه في 2016/10/08 من موقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-

[21] موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا، (03/12/2016). ***محطة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية والغاز في حاسي محطة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية والغاز في حاسي الرمل***. اطلع عليه في 2016/10/16 من موقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/

[22] الموسوعة الحرة ويكيبيديا, (03/17/2016). *ديزيرتك*. اطلع عليه في 2016/10/16 من موقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/

[23] عيساتي, عبلة. (02/27/2016). ***هذه أسرار تبخّر حلم (ديزيرتيك) في الجزائر***، اطلع عليه في 2016/10/17 من موقع: http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200243/200257/173031

[24] كعواف سليمان, وديب صورية. (2014). **إمكانيات تحفيزات الجزائر من الطاقة المتجددة وآفاقها المستقبلية**. *الملتقى الوطني جول فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية*، جامعة سكيكدة، الجزائر.

[25] راتول محمد ومداحي محمد. (2012) .**صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع**

ديزرتاك. *الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية*، جامعة ورقلة، الجزائر.

الأمن المائي العربي بين التحديات واستراتيجيات التحقيق

Arab Water Security between Challenges and Strategies for Achieving

د. بودية فاطمة* — جامعة الشلف – الجزائر — **f.boudia@univ-chlef.dz**

د. بن زيدان فاطمة الزهراء — جامعة الشلف –الجزائر — **f.benzidane@univ-chlef.dz**

د. زياني زهرة — جامعة الشلف –الجزائر — **Zahra.5fleur@gmail.com**

Received: 24/08/2019. Accepted: 06/10/2019 Published:31/12/2019

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم التحديات التي يواجهها الأمن المائي العربي، حيث أن معظم الدول العربية تعاني من نقص حاد في الموارد المائية، وذلك لأسباب عدة يأتي في مقدمتها النمو السكاني وما يتبعه من زيادة في مساحة الرقعة الزراعية، وازدياد مناطق التحضر وإنشاء مدن جديدة، وتطوير المدن الحالية، والتوسع في الأنشطة الصناعية، وارتفاع مستوي معيشة ورفاهية الانسان العربي، تلوث المياة، استنزاف خزانات المياه الجوفية الغير متجددة، بالإضافة إلي العوامل الطبيعية مثل سيادة المناخ الجاف وشبه الجاف في أغلب أنحاء العالم العربي. وقد حاولنا في الأخير تقديم جملة من الاستراتيجيات المهمة التي تساهم في تحقيق الأمن المائي العربي، المتمثلة في بناء نظام معلوماتي مائي عربي متكامل، تطوير البحث العلمي ونقل التكنولوجيا الحديثة، مواجهة ظاهرة التغير المناخي، رفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية: الأمن المائي، المنطقة العربية، مصادر المياه، استخدامات المياه، التحديات، الاستراتيجيات.

تصنيف JEL: F52, H56.

* المؤلف المرسل: **د. بودية فاطمة**، الإيميل : **f.boudia@univ-chlef.dz**

Abstract:

This study aims to shed light on the most important challenges facing Arab water security, *as most Arab countries suffer from a severe shortage of water resources for several reasons, The increase in the area of agricultural land, the increase in urban areas, the creation of new cities, the development of existing cities, the expansion of industrial activities,*

the high standard of living and well-being of Arab citizens, water pollution, depletion of non-renewable groundwater reservoirs, Dry in most parts of the Arab world. Finally, we have tried to present a number of important strategies that contribute to the achievement of Arab water security, such as building an integrated Arab water information system, developing scientific research and transferring modern technology, confronting the phenomenon of climate change, and raising the efficiency of water use in the Arab region.

Keywords: Water Security, Arab Region, Water Resources, Water Uses, Challenges, Strategies.

Jel Classification Codes: F52, H56.

1. مقدمة:

تمثل المياه حجر الزاوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي عنصر حيوي للحفاظ على الصحة وزراعة المحاصيل الغذائية وتوليد الكهرباء وإدارة البيئة وخلق فرص العمل. ويؤثر مدى توفر المياه وإدارتها على ما إذا كانت الحياة ستستمر وما إذا كانت المدن ستصبح أماكن صحية للعيش فيها وما إذا كانت الصناعات النامية أو القرى الفقيرة تستطيع الصمود في مواجهة الفيضانات أو الجفاف.

وتُعد مشكلة المياه إحدى أبرز مظاهر الأزمة الحقيقية في الوطن العربي وعلامة فشل السياسات الاقتصادية والتنموية والمائية العربية. وقد بدأت هذه الأزمة في الاستفحال، في وقت شهدت فيه معظم الأقطار العربية تزايداً سكانياً وتوسعاً زراعياً وصناعياً كبيراً ضاعف من حجم المشكلة الخطيرة التي أصبحت تحتل موقعاً كبيراً في التحديات الحقيقية التي يواجهها الوطن العربي حالياً ومستقبلاً، دون أن يظهر اهتمام بها يوازيها أو خطط لمواجهتها تكون مناسبة أو فعالة أو شاملة لكل أجزاء الوطن العربي .

بدأ ظهور مصطلح "**الأمن المائي**" في العالم العربي منذ ما يقارب الأربعة عقود عندما كثر الحديث عن مشاكل مياه الأنهار المشتركة، واعتماد بعض الدول العربية الواقعة في منطقة المصب - مثل سوريا والعراق ومصر- على الإيراد المائي لهذه الأنهار في تلبية جزء كبير من متطلبات خططها الإنمائية، التي هي بمثابة شريان الحياة والاقتصاد بها.

والأمن المائي، اصطلاح طرحته المنظمات والهيئات الدولية وتبنته الحكومات ليأتي مترافقاً مع مصطلحات أخرى كالأمن الوطني والأمن الاستراتيجي والأمن الاجتماعي وغيرها من المصطلحات التي أريد بطرحها التنبيه على ضرورة مواجهة أخطار تهدد المجتمع من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من آثارها وإزالة جميع الأضرار الناجمة عنها .

1.1.**مشكلة البحث:** تتجلى مشكلة البحث في ضرورة تحقيق الأمن المائي في الوطن العربي كحاجة حيوية وتنموية وسياسية لا بد منها، وهي قضية تتقدم لتحتل أولويات القضايا العربية، ولذلك تم طرح التساؤل التالي:

ماهي التحديات التي تواجه تحقيق الأمن المائي العربي؟ وما هي الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق ذلك؟

2.1أهداف البحث: يسعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

-تحليل مصادر موارد المياه وتحديدها في الوطن العربي.

-إلقاء الضوء على وضعية الموارد المائية في الوطن العربي والتحديات التي تعترض تحقيق الأمن المائي العربي ومشكلات استثمار موارد المياه في الوطن العربي بمجالاتها الأساسية (الزراعة، الصناعة، والاستخدام المنزلي).

- تقديم جملة من الاستراتيجيات من أجل تحقيق الأمن المائي العربي.

3.1.منهج البحث: سنعتمد في هذا البحث على المنهج الاستنباطي بأداته التوصيف لمعرفة كل المفاهيم المتعلقة بالأمن المائي إلى جانب التحديات التي تواجه تحقيق الأمن المائي العربي والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيقه، ثم نعتمد أداة التحليل لدراسة مصادر الموارد المائية في الوطن العربي إلى جنب إستخدامات المياه في الوطن العربي وذلك بالإعتماد على الجداول الإحصائية والأشكال البيانية.

4.1.تقسيمات البحث: سنتناول من خلال هذا البحث المحاور التالية:

- مفهوم وأسس الأمن المائي.

- مصادر واستخدمات المياه في الوطن العربي.

- تحديات تحقيق الأمن المائي العربي.

- استراتيجيات تحقيق الأمن المائي العربي.

2. مفهوم وأسس الأمن المائي

1.2. مفهوم الأمن المائي:

يعرف الأمن بشكل عام على أنه الشعور بالطمأنينة من قبل الفرد والجماعة، ونشر الثقة والمحبة بينهم، وعدم خيانة أحدهم الآخر، والتخلّص من الفساد، والقضاء على كلّ من يهدّد استقرار الدولة ومعيشتها، بالإضافة إلى تلبية كافّة الحاجات الجسديّة والنفسيّة، لقدرتهم على الاستمرارية في الحياة ضمن إطار الأمن والسلام (زقيبة، 2017)، وقد قال المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام: (**مَن أصبحَ منكم آمنًا في سربِهِ ، مُعافًى في جسدِهِ عندَهُ قوتُ يومِهِ ، فَكَأنَّما حيزت لَهُ الدُّنيا**) [صحيح الترمذي].

إن إرتباط متغير الأمن بمتغير الماء يعني أنه بوجود الماء ووفرته فإن هناك إستتبابا للأمن والإستقرار، وبانعدامه وقلته فان الأمن بصورة عامة، يصبح مهدداً على كل الأصعدة (ديدوح، 2013-2014، صفحة 19). ويعرف الأمن المائي عبارة عن كميّة المياه الجيّدة والصالحة للاستخدام البشري المُتوافرة بشكلٍ يُلبّي الاحتياجات المختلفة كماً ونوعاً، مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير،

ويُمكن تحقيق ذلك من خلال حسن استخدام الموارد المتاحة من المياه، وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام، بالإضافة إلى تَنمية موارد المياه الحالية، ثمّ البحث عن موارد جديدة (الدويكات، 2018).

كما ورد تعريف الأمن المائي في وثيقة المجلس العالمي للمياه " انطلاقة العمل نحو الأمن المائي "بأنه حصول أي فرد من أفراد المجتمع على ما يكفيه من الماء النظيف المأمون بتكلفة مستطاعة كي يحيا حياة صحية و منتجة دون تأثير على استدامة البيئة الطبيعي. ومن أهم نتائج تحقيق الأمن المائي هو الموازنة بين حماية الموارد المائية و استخداماتها و تلافي مهددات التلوث و تحسين صحة الإنسان و رفاهيته و مقدرته الإنتاجية جنبا إلى جنب مع الاستدامة البيئية (الشريف، 2012، صفحة 1).

وعليه فإن الأمن المائي هو مفهوم جوهري ولكن أساسه هو توفير المياه للمواطنين بمفهوم الكفاءة والضمان بما يكفي لهم ولمستلزمات الانتاج عبر الزمان والمكان، وقضية الأمن المائي هي من عناصر الحياة على سطح الارض ويزداد الطلب على المياه على المستوى العالمي ويقابله ندرة حقيقية في كثير من البلدان، وهذا راجع لطبيعة المناخ والتضاريس وموقع الدول من خطوط العرض والطول ولا ننسى أثر تغير المناخ الناتج عن التلوث المحموم للنظم البيئية، وبالمقارنة بين الوضع المائي بقارات العالم حتى نقف على المشكلة من بدايتها:

- قارة آسيا يمثل سكانها 60% من سكان العالم ولا يملكون سوى 36% من المياه.
- قارة إفريقيا يمثل سكانها 13% من سكان العالم ويحوزون على على 11% من المياه.
- قارة استراليا يشكل سكانها 21% من سكان العالم بينما يملكون 51% من المياه.
- أميركا الشمالية يشكل سكانها 8% من سكان العالم ويملكون 15% من المياه وأميركا الجنوبية يشكلون 6% فقط من سكان العالم ويملكون 26% من المياه (الوسط، 2009).

ومن خلال تلك المعطيات نجد أن قارة آسيا هي أشد قارات العالم فقرا للمياه. وعلى مستوى بلاد الوطن العربي فهي تعاني كثير من من ندرة حقيقية في المياه سواء من الجانب الكمي أو النوعي ولا يملك الوطن العربي سوى 1% من المياه بالعالم رغم أنه يبلغ عدد سكانه 5% من سكان العالم، وتقدر مساحته 10% من مساحة العالم.

وتعتبر بعض الدول العربية هي الأشد فقرا للمياه مثل السعودية والبحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والأردن وليبيا واليمن، ولذا نؤكد أن الوقت أصبح أمامنا قصيرا وقدرتنا على جني ثمار الابداع تعتمد على مهارتنا في أداء متسارع وحكيم، ونحتاج الى تحديد المشاكل المائية بالوطن العربي، حيث أن أزمة المياه بالوطن العربي متعددة الجوانب فمنها ما هو فني مثل بلاد المغرب العربي،

التي لا تستخدم سوى أقل من 50% من مياهها نظرا إلى أن أغلبها من مصدر الامطار ومياه جوفية، ولذا فبلاد المغرب العربي بحاجة الى الدعم الفني والمادي للاستفادة من المياه التي تملكها.

أما في بلاد مجرى نهر النيل وتشكل مصر والسودان، فالسودان تملك جميع عناصر الانتاج من مياه متوافرة وأراضي صالحة للزراعة تتعدى مساحتها ما يكفي لتوفير الغذاء للوطن العربي من جميع الاحتياجات الغذائية سواء حبوب الطاقة أو محاصيل الزيوت .أما مصر فلديها المياه ولكن لا تكفي للاحتياجات المستقبلية من المياه ولكن للأسف مازال الوعي المائي على مستوى التطبيق غائبا تماما وذلك لأن الزراعة تستنفد ما يقارب من 85% من المياه وذلك راجع لعدم اتباع الأساليب الحديثة في ري الاراضي إلا القليل وطرق الزراعة منذ آلاف السنين كما هي واتباع أسلوب الري بالغمر ولكن كل ما تطور هو أساليب نقل المياه.

أما بالنسبة الى الوضع في دول الخليج العربي فإنها تقع في المنطقة الجافة، حيث يتراوح المعدل المطري أقل من 100 مللي (مئة ملليلتر) في حين جهد التبخر قد يصل الى ألف ملليلتر وهذا الفارق يوضح مدى ما تعانيه دول مجلس التعاون لندرة المياه ما يشكل سببا رئيسيا للتصحر الذي يزداد بصفة مستمرة.

2.2. أسس الأمن المائي:

يرتكز مفهوم الأمن المائي على عدد من الأسس نذكر منها (العساف، 2005، صفحة 105):

- إعتبار المياه سلعة اقتصادية أي أنها ليست سلعة مجانية وبالتالي هدر المياه أو عدم ترشيد استخدامها سيؤدي إلى إلحاق أضرار بالبيئة.

- المياه إحدى المتطلبات الأساسية للتنمية إذ أنه من دون المياه لا يمكن القيام بعمليات التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- إن التنافس على مصادر المياه بين الدول يجعل من هذه السلعة الحيوية ذريعة حرب في بعض الأحيان وقد تتخذها بعض البلدان تبريراً لشن حروب ضد جيرانها للاستيلاء على مياههم أو للحصول على حصة كافية من الموارد المائية المتاحة في المنطقة.

- في منطقة المشرق العربي حيث الندرة في المياه هي الأساس والتناقص بين محدودية الموارد المائية وتزايد الطلب على المياه تصبح المياه ثروة استراتيجية لها أهمية جيو بو ليتيكية يستطيع من يمتلكها أن يؤثر بالوسط المحيط وأن يوسع دائرة نفوذه.

وعليه فإن الهدف الأساسي للأمن المائي هو تحقيق الكفاية، المستدامة، العدالة، والارادة المستقبلية للموارد المائية، وهذا يشمل العديد من الخيارات منها خيار تنمية المياه السطحية بواسطة السدود الكبيرة والمتوسطة والصغيرة أو حصاد مياه الأمطار، وخيار تنمية المياه الضحلة والعميقة من خلال الحقن الاصطناعي أو خزانات المياه الجوفية، أو تنمية الموارد المائية غير التقليدية، كما يشمل حرية نقل المياه بين الأحواض وخيار استيراد المياه.

3. مصادر واستخدامات المياه في الوطن العربي

1.3. مصادر المياه في الوطن العربي: وتشمل الموارد المائية التقليدية وغير تقليدية

1.1.3. الموارد المالية التقليدية: وتشمل:

- **المياه الجوفية:** وهي مياه تجري بباطن الأرض ومصدرها الأساسي من المياه السطحية كالأمطار والأنهار والبحيرات التي تتسرب من خلال طبقات التربة فتخزن بين حبيباتها (العزيز، 1980، صفحة 03). كما تعرف على أنها المياه الموجودة في باطن الأرض وهي مياه عذبة موجودة في الفراغات ما بين حبيبات التربة والصخور وأيضاً هي المياه الموجودة في الأحواض المتواجدة أسفل الماء الأرضي (الكايد، 2011، صفحة 95).

وتنقسم المياه الجوفية إلى نوعين وهما الموارد المتجددة ويقصد بها تلك الموارد التي لا ينجم عن إستثمارها في فترات طويلة أي هبوط لمستوى المياه الجوفية في الطبقات الحاملة لها والمياه غير المتجددة أو الاحفورية وهي التي ينجم عن إستثمارها بمعدلات عالية وفي فترات طويلة هبوط في مستوى المياه الجوفية.

تمتد المياه الجوفية في الوطن العربي إلى أعماق تصل إلى آلاف الأمتار ومنها ما هو متجدد، ومنها ما هو غير متجدد، يحتوي الوطن العربي على مخزون مائي جوفي من المياه الاحفورية يعود تجمعها إلى آلاف السنين. ويقدر مجموع هذا المخزون من المياه غير المتجددة إلى ما يقارب 15000 مليار متر مكعب و أهم الأحواض المائية في الوطن العربي هي ست تجمعات مائية كبرى:

-حوض الجزيرة العليا (سوريا، تركيا، العراق: 100 ألف كم^2).

-حوض شرقي المتوسط (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين: 48 ألف كم^2).

-حوض حوران وجبل العرب (سوريا، الأردن، السعودية: 1.5 مليون كم^2).

-حوض شرقي الجزيرة العربية (الجزيرة العربية ،العراق ،سوريا ،الأردن: 1.5 مليون كم^2).

-حوض العرق الكبير (تونس، الجزائر: 600 ألف كم^2).

-حوض الحجر الرملي النوبي (ليبيا، مصر ، السودان، تشاد 2 مليون كم^2).

تشير المعلومات المتوفرة عن الموارد المائية الجوفية في الدول العربية أنه توجد طبقات مائية رئيسية وأخرى فرعية. وتمتاز الطبقات المائية الجوفية الرئيسية بمخزون احتياطي ضخم من المياه، بعضها متجدد كتلك المتواجدة على سواحل البحر الأبيض المتوسط الشرقية والجنوبية وفي مجاري الأنهار والوديان والسيول، والبعض الآخر غير المتجدد المنتشر في إقليمي الصحراء الكبرى وشبه الجزيرة العربية .ويقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي بحوالي 7734 مليار م^3 ، كما يقدر حجم التغذية السنوية بحوالي 42 مليار م ^{3} ويتعرض هذا المخزون للاستنزاف من قبل بعض الدول العربية (العربي، 2017، صفحة 54).

الشكل 01: توزيع مياه الأرض

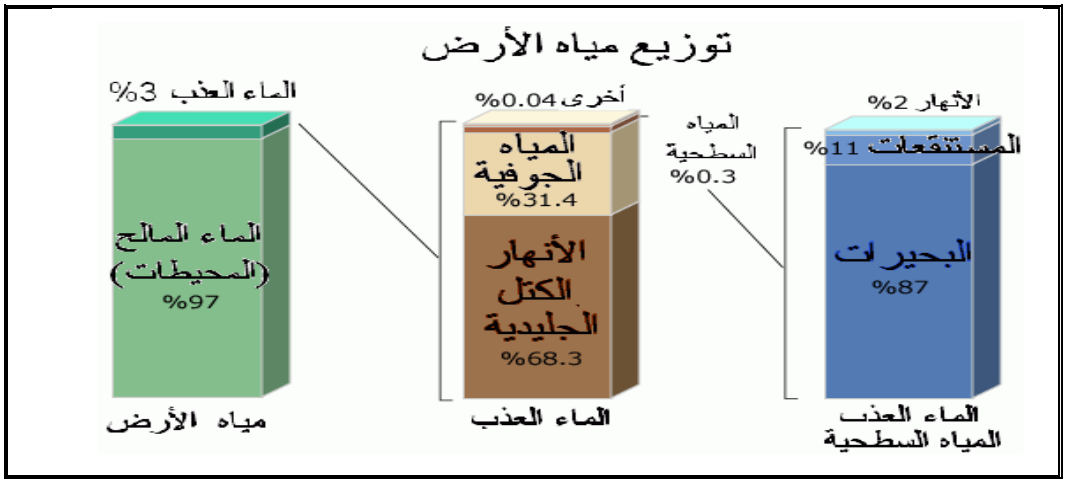

***Source** the Water Cycle .Arabic. USGC, Site :*

http://ga.water.usgs.gov/edu/watercyclearabichi.html

وتتعرض المياه الجوفية إلى الاستنزاف الجائر في معظم الدول العربية بسبب الحفر العشوائي للآبار والتوسع الأفقي في المساحات المزروعة، وعدم توفر القياسات الدورية الدقيقة لحجم المخزون المتاح مقارنة بالكميات التي يتم استجرارها فعلاً، وعدم استخدام أنظمة الري الحديثة التي تتيح الاستفادة المثلى من هذه المياه عالية التكلفة. ويُشار إلى أن المخزون الجوفي يمثل الاحتياط الرئيسي لتلبية الطلب المتزايد على المياه للاستخدامات المختلفة في ظل محدودية الهطول المطري، وتراجع تصاريف الأنهار، والأخطار الكبيرة التي تكتنف إستمرار تدفق مياه الأنهار المشتركة مع دول أخرى بنسب مستقرة، الأمر الذي يؤكد الحاجة لوضع الضوابط للحفاظ على هذا المخزون وصيانته.

- **المياه السطحية:** تقدر الموارد المائية السطحية المتجددة (الأنهار والأمطار) بحوالي 296 مليار م^3 سنوياً، حيث تبلغ حصة القطاع الزراعي منها حوالي 263 مليار م^3، أي حوالي 89%. كما تقدر حصة الاستهلاك المنزلي بنحو 6%، وحصة القطاع الصناعي بنحو 5% (محمد، نوفمبر 2015، صفحة 12).

ومن أكبر الأنهار الموجودة في الوطن العربي هي النيل والدجلة والفرات وتستمد مياهها من خارج الوطن العربي أما باقي الأنهار فلا يتجاوز عددها 50 بين متوسطة (نهر الأردن- العاصي) وصغيرة أنهار (لبنان، سوريا، المغرب، الجزائر وتونس)، أما الأدوية فهي تنتشر في الوطن العربي ضمن شبكات يبلغ عددها الآلاف وتتميز بقيضاناتها الموسمية ويصعب تقدير كميات المياه السائلة في هذه الأودية نظراً لقلة المعلومات وصعوبة الحصول عليها وأما البحيرات فهي توجد في بعض دول الوطن العربي ومنها المفتوح على البحر ومنها المغلق ومنها العذب ومنها المالح (مثل الشطوط في شمال إفريقيا) (زهير، نوفمبر 2015، صفحة 02). وإجمالاً يأتي حوالي 59% من المياه السطحية في الدول العربية من الأنهار المشتركة.

الجدول 01: الموارد المائية السطحية للأنهار الدولية في الوطن العربي ذات المنشأ الداخلي والخارجي (مليار م^3)

الدولة	منشأ داخلي	منشأ خارجي	مجموع الموارد المائية في الأنهار المشتركة
سورية	2.8	16.0	18.8
العراق	21.8	39.0	60.8
الأردن	0.1	0.2	0.3
مصر	0.5	55.5	56.0
السودان	6.5	18.5	25.0
الصومال	3.6	4.5	8.1
موريتانيا	0.4	5.4	5.8
المجموع (دول المورد المشترك)	35.7	139.1	174.8

المصدر: راتول محمد ومداحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

وتعتبر الأمطار المورد الرئيسي للمياه السطحية حيث يتراوح معدل الهطول المطري السنوي ما بين 2000 مليار م^3 و2300 مليار م^3، يضيع حوالي 85% منها بالتبخر. وبشكل عام فإن متوسط هطول الأمطار السنوي في الدول العربية لا يزيد عن 160 مم، وبالاضافة إلى ذلك فان الوطن العربي يتعرض لفترات شبه دورية تترك آثارها السلبية على موارده المائية بصورة خاصة وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة (وفاء، نوفمبر 2015).

وتجدر الإشارة إلى أن أقصى هطول مطري في الدول العربية يقدر بنحو 1800 مم في السنة في بعض مناطق السودان واليمن، بينما تنخفض معدلات الهطول إاى الحدود الدنيا في المناطق الصحراوية وشبه الجزيرة العربية، عدا المناطق المتاخمة للساحل في عمان واليمن والسعودية (محمد، نوفمبر 2015، صفحة 13). والجدول التالي يوضح توزيع الأمطار في الأقاليم المختلفة في الدول العربية.

جدول 02: نصيب أقاليم العالم العربي من الأمطار سنة 2016

الأقاليم	حجم الأمطار (مليار م^3)	الحصة (%)
إقليم شبه الجزيرة العربية[1]	716.4	12.7
إقليم المشرق العربي[2]	2161.8	38.3
إقليم المغرب العربي[3]	1755	31.1
إقليم المنطقة الوسطى[4]	1011.4	17.9
المجموع	5644.6	100

المصدر: تم الاعداد بالاعتماد: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية**، 2017.

1: السعودية، عمان، قطر، الامارات، الكويت، البحرين، اليمن.

2: سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين، العراق.

3: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا.

4: السودان، الصومال، مصر، جيبوتي.

وعلى مستوى الدول العربية إن كمية الأمطار الهاطلة سنة 2016 تتباين فيما بينها بشكل كبير وهذا ما يظهر من خلال الجدول أدناه، إذ تتجاوز كمية الامطار الهاطلة 400 ملم في كل لبنان، الجزائر، الصومال، فلسطين، المغرب. بينما تتعدى 200 ملم في كل من الأردن، تونس، السودان،

موريتانيا واليمن. تأتي ليبيا والسعودية وعمان بمقدار يتجاوز 100 ملم، وتبقى النصيب الكمية الأقل لدول الخليج العربي الأمارات، البحرين، قطر، الكويت، إلى جانب مصر.

جدول 03: كمية الأمطار الهاطلة بالدول العربية (ملم) سنة 2016

الدولة	كمية الامطار	الدولة	كمية الأمطار	الدولة	كمية الأمطار
الأردن	238.5	الصومال	485.8	ليبيا	153.7
الإمارات	32.7	العراق	205.4	مصر	78.5
البحرين	60.1	عمان	107.7	المغرب	542.4
تونس	285.6	فلسطين	581.1	موريتانيا	213.7
الجزائر	405.9	قطر	77.7	اليمن	333.3
السعودية	122.0	الكويت	42.9	/	/
السودان	325.1	لبنان	774.5	/	/

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره.

2.1.3.- الموارد المائية غير التقليدية: تتمثل في مصادر المياه الاصطناعية كمياه التحلية ومياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي. ونظراً للنمو الديمغرافي وتزايد وتيرة النمو الصناعي والزراعي والطلب الشديد على مياه الشرب وندرة مياه الأمطار، اضطرت بعض الدول للبحث عن مصادر جديدة للمشكل المائي، ولاسيما تحلية المياه كما نجد لدى ليبيا التي أنشأت المشروع الصناعي الكبير الذي يسمى بالنهر العظيم ودول الخليج التي تقوم بتحلية مياه البحر قصد تأمين مياه الشرب وخاصة الكويت التي تعتمد على مياه البحر بنسبة 95%. ويعد الخليج العربي أهم منطقة في العالم في استخدام بعض التقنيات المتطورة في تحلية المياه، إذ يقدر أن حوالي 80% من مصانع الومض المتعدد المراحل *FLASH (M.SF) MOLTISTAGE* توجد في هذه المنطقة وأكثر المصانع تعتمد على مصادر الطاقة التقليدية (البترول والغاز الطبيعي).

ونظراً للحاجة الشديدة إلى المياه في الوطن العربي، التجأت بعض الدول إلى إعادة استخدام المياه الآدمية والصناعية والزراعية أو ما يسمى بمياه الصرف في إطار دورة مغلقة بعد تنقيتها بوسائل تقنية متطورة جدا. وتبلغ هذه الموارد 7.6 مليارات متر مكعب، وكشفت الدراسة التي أعدها الدكتور إمام

محمود الجمس وكيل معهد بحوث الزراعة حول (**الأمن المائي العربي : الواقع والأزمة**) عن "انخفاض متوسط نصيب الفرد من المياه في الوطن العربي إلى 990 مترا مكعبا في عام 1995 مقابل 1090 مترا مكعبا سنويا عام 1990 وهو ما يشير إلى دخول العالم العربي حزام الفقر المائي في خمسة أعوام فقط مما يضيف عبئاً إضافياً على الأمة العربية، ورغم أن كلاً من العراق ومصر والمغرب وعمان ولبنان تمكنت من أن تبقي مواردها المائية خارج حزام الفقر المائي حتى عام 1995 إلا أنها في الوقت الحاضر أصبحت على حافة خط الفقر باستثناء العراق .(جميل، 2018) والجدول التالي يظهر لنا كمية المياه العادمة والمعالجة والمستعملة في أقاليم الوطن العربي.

الجدول 04: كمية المياه العادمة والمعالجة والمستعملة في أقاليم الوطن العربي

الإقليم	كمية المياه العادمة	كمية المياه المعالجة	كمية المياه المستعملة
المغرب العربي	1245	335	135
شمال شرق إفريقيا	3430	650	200
شبه الجزيرة العربية	1807	783	442
المشرق العربي	2833	1012	442

المصدر: بريش عبد القادر، غراية زهير، مرجع سبق ذكره، ص 6.

ومن حيث نصيب الفرد العربي من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة لسنة 2014 يظهر لنا من خلال الجدول والشكل أدناه أنه لم يتجاوز 450 م^3 كأقصى حد وهو من نصيب الصومال، وهو يعتبر أقل بكثير من متوسط نصيب الفرد على الصعيد العالمي الذي يصل إلى حوالي 5920 م^3، وتعتبر دول الخليج من أكثر الدول العربية التي يقل نصيبها من حيث هذا المؤشر.

الجدول 05: نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (م^3) سنة 2014

الدولة	نصيب الفرد	الدولة	نصيب الفرد	الدولة	نصيب الفرد
الأردن	77.42	مصر	19.6	قطر	23.58
الجزائر	287.6	السعودية	77.98	البحرين	3.00
ليبيا	112.82	اليمن	80.01	الصومال	444.01
السودان	101.65	موريتانيا	98.43	عمان	353.45
تونس	376.44	الإمارات	16.53	العالم	5920.51
المغرب	845.03	لبنان	856.64	/	/

Source: *Word Bank, Site : http ://data.worldbank.org/indicator.*

ويمكن ترجمة معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل 02: نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة سنة 2014

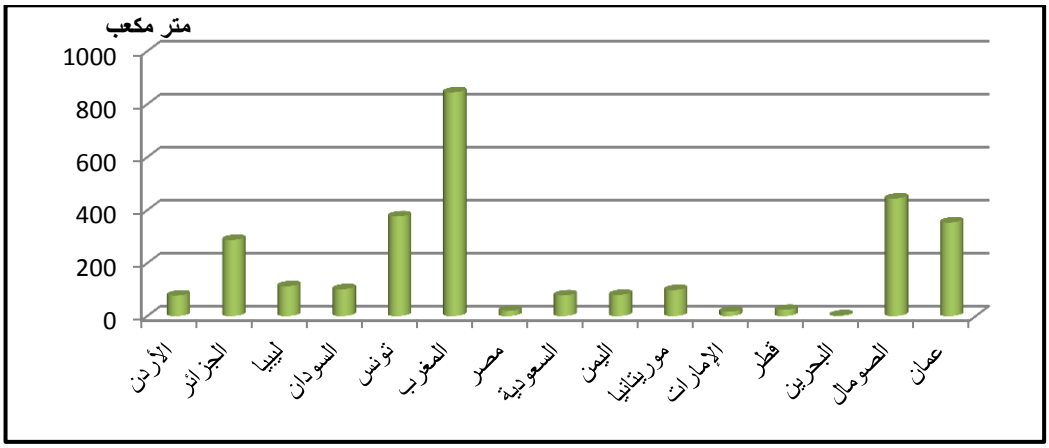

المصدر: تم الاعداد بالاعتماد على معطيات الجدول 05.

وعلى العموم إن نصيب الفرد من الموارد المائية المحددة في الوطن العربي لا يتجاوز 1500 م^3 في السنة، وهو أقل كثيراً من متوسط نصيب الفرد على الصعيد العالمي الذي يصل إلى أكثر من 7600 م^3 في السنة. وبهذا فأن نصيب الفرد على الصعيد العربي أقل من خط الفقر المائي الذي يقدر بنحو 1200 م^3 في السنة، حيث كان من المتوقع أن يصل نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة سنة 2000 إلى أقل من 1000م^3 أما في سنة 2025 فإن متوسط نصيب الفرد من المياه المتاحة سينخفض إلى 600 م^3 تقريباً. وهذا يتطلب إعادة النظر في وضع الاستقرار المائي كوضع معياري لأغراض المقارنة بين الموارد

المائية المتاحة والاحتياجات المائية المتنامية من إحتياجات منزلية إلى إحتياجات زراعية وصناعية وثمة علاقة دالية مباشرة بين الاحتياجات المنزلية وعدد السكان تتفق مع ما حدده برنامج الأمم المتحدة للبيئة كحد أدنى (1000 م^3) انصيب الفرد من الموارد المائية (الجراد، 2006، صفحة 19).

2.3. إستخدمات المياه في الوطن العربي:

تحتل الزراعة الرتبة الأولى في استهلاك الماء بنسبة91% من حجم الاستهلاك العام، في حين تستغل الصناعة 4% والشرب 5%. وهذه النسب توضح أن معظم المياه تهدر في الجانب الزراعي التقليدي الذي يستوجب كميات كبيرة من الماء والذي يضيع بسبب الحرارة وشدة التبخر والهدر في الأرض لعدم العناية بإصلاح القنوات والأنابيب. وتعتبر مصر وسوريا من أكثر الدول العربية اعتمادا على المياه المعالجة حيث تصل إلى 5826.60 مليون م^3 في السنة في مصر، و1449 مليون م^3 في السنة في سوريا، إلا أنه على العموم تعتبر كميات المياه المعالجة في الدول العربية محدودة جدا إذ تصل إلى 9.2 مليار م^3 في السنة (جميل، 2018). والجدول أدناه يبين توزيع حصص المياه على القطاعات المختلفة في العالم العربي بالنسبة المئوية لسنوات مختلفة.

الجدول 06: توزيع حصص المياه على القطاعات المختلفة في العالم العربي بالنسبة المئوية لسنوات مختلفة

الدولة	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	الاستخدام المنزلي	المجموع
الأردن (2015)	52.08	3.45	44.47	100
الجزائر (2012)	59.23	4.92	35.85	100
ليبيا (2012)	83.19	4.81	12.0	100
السودان (2011)	96.21	0.26	3.53	100
تونس (2011)	80.00	4.99	15.01	100
المغرب (2010)	87.79	97.98	10.19	100
مصر (2010)	85.9	2.56	11.54	100
السعودية (2006)	88.0	3.00	9.00	100
اليمن (2005)	90.74	1.83	7.43	100
موريتانيا (2005)	90.59	2.34	7.07	100
الإمارات (2005)	82.84	1.76	15.4	100
لبنان (2005)	59.54	11.46	29.0	100
قطر (2005)	59.01	1.79	39.2	100
البحرين (2003)	44.54	5.68	49.78	100
الصومال (2003)	99.48	0.07	0.45	100
عمان (2003)	88.4	1.46	10.14	100

***Source**: Word Bank, Site: http://data.worldbank.org/indicator.*

ومن المتوقع أن يبقى النشاط الزراعي مستحوذ على النسبة الأكبر من إستخدامات المياه، حيث يصل إلى حدود 83.3% سنة 2030، وتوزع ما نسبته 16.7% على الصناعة والاستعمالات المدنية بنسب متقاربة وهذا ما يظهره الجدول.

جدول 07: التوقع المستقبلي 2030 للمياه في الوطن العربي

النشاط	النسبة
الزراعة	83.3
الصناعة	7.8
استعمالات مدنية	9.9

المصدر: رواء زكي يونس الطويل، **مخاطر الأمن المائي العربي وخيارات التنمية المائية للقرن الحادي والعشرون**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 40.

بتقدير زيادة الطلب على المياه لكافة الأغراض بناءً على الزيادة المحتملة للسكان من المتوقع أن يرتفع حجم الموارد المائية المستغلة حالياً للإنتاج الزراعي والتي تقدر بنحو 320 مليار م^3 إلى حوالي 378 مليار م^3 في عام 2025. وبذلك يتبين أن أزمة المياه في الدول العربية ترمي بثقلها على قضية الأمن الغذائي العربي مما يتطلب تطوير وترشيد وسائل استخدام الموارد المائية لتكثيف الإنتاج الزراعي، والعمل على تنمية الموارد البشرية وتأهيلها وتدريبها، وتطوير الإرشاد بين أوساط المزارعين، وتطبيق وسائل الري الحديث، وتنظيم شبكات الصرف. ومن جانب آخر يجب العمل على تعزيز التعاون العربي المشترك في مجالات الاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة وتنميتها وتحسين استخدامها في مجال التوسع الأفقي الزراعي وتحسين شبكات الري، وترشيد ضخ المياه من الأحواض المائية الجوفية، والتركيز على زراعة المحاصيل ذات القيمة العالية والتي تستهلك كميات قليلة من المياه، والتوسع في استخدام التقانات الحديثة في تنمية الموارد المائية البديلة من المصادر غير التقليدية .وبالإمكان لهذا التعاون أن يشمل تقييم المخزونات من المياه الجوفية في الأحواض المشتركة بهدف البحوث العلمية المتقدمة في مجال الحد من الهدر وإدارة مياه الري (العربي، 2017، صفحة 55).

إن 67% من أراضي الدول العربية تقل أمطارها عن 100مم في السنة وبعضها تنعدم فيه الأمطار، ويقدر حجم الأمطار الهاطلة في هذه المناطق بحوالي 330 مليار م^3 في السنة، كما يتلقى حوالي 15% من أراضي الدول العربية معدل هطول مطري يتراوح بين 100 و300 مم سنوياً، حيث يقدر حجم أمطارها بحوالي 438 مليار م^3 سنوياً. وهذا يعني أن حوالي 82% من أراضي الوطن العربي يقل معدل الهطول المطري فيها عن 300 مم، وهي معدلات لا تمكن في حد ذاتها من إقامة إستثمار زراعي مجد يتمتع بالاستقرار (العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد: الفصل الثاني، 2010، صفحة 50). ويمكن

تقسيم البيئات الزراعية في الوطن العربي وفق معدل هطول الأمطار في العالم على النحو الذي يظهره الجدول التالي:

جدول 08: البيئات الزراعية في الوطن العربي وفق معدل هطول الأمطار في العالم

البيئة الزراعية	نسبة المساحة إلى المجموع	ملاحظات
أقل من 100 ملم صحراوية أو شبه صحراوية	66.4	لا تصلح لأي نوع من الزراعة إلا إذا توافرت المياه للأرض التي يمكن استصلاحها
300-100 ملم قاحلة إلى جافة	15.6	لا تصلح لأي نوع من الزراعة إلا أنها تصلح لإنتاج غطاء نباتي طبيعي يصلح للمراعي في معظم البلدان العربية سيما تلك التي تقع في بيئة البحر المتوسط
600-300 ملم شبه جافة إلى جافة	10.2	تصلح لزراعة المحاصيل الموسيمية الشتوية والأشجار المثمرة ما عدا التي تحتاج إلى الري دائم في البلاد التي تسود فيها بيئة البحر المتوسط وقد تصلح للمحاصيل الموسمية أو الأشجار في بعض مناطق البلدان العربية
600 ملم فأعلى شبه رطبة إلى رطبة	7.8	تصلح لزراعة المحاصيل السنوية الشتوية الموسمية وكذلك الأشجار المثمرة ما عدا التي تحتاج إلى ري دائم
المجموع	100	/

المصدر: رواء زكي يونس الطويل، مرجع سبق ذكره، ص 19.

ويرتبط مفهوم الأمن المائي بمفهوم الأمن الغذائي فكلاهما يؤدّيان إلى بعضهما البعض، ونقص كميّات المياه الصّالحة لاستِخدام البَشر يؤدّي إلى الإضرار بالأمن الغذائي والأمن القومي للدّول نتيجة اعتِماد الأفراد والمؤسّسات على المياه في الأعمال.

ويمكن أن تساهم مياه الأمطار بدور فعال في تحقيق الأمن الغذائي العربي بطريقتين (الطويل، 2010، صفحة 18):

- الإنتاج الزراعي في المناطق التي تهطل فيها الأمطار بصفة مستقرة ومباشرة كل عام.

- تلك المساحات التي تهطل فيها الأمطار بصورة غير مستقرة ويمكن استخدام الري التكميلي معها بواسطة مياه آبار أو مياه التنقية والتحلية.

4. تحديات تحقيق الأمن المائي العربي

تتلخص أهم التحديات التي يواجهها الأمن المائي العربي بما يأتي (الفيتورى، 2010، صفحة 55):

- **المعوقات الطبيعية:** تعد ندرة الموارد المائية من أهم التهديدات التي يواجهها الأمن المائي العربي، فعلى الرغم من أن المساحة الشاسعة التي يتمتع به الوطن العربي فإنه يقع في منطقة مدارية جافة ولا تتجاوز نسبة الموارد المائية فيها 0.74% من المياه المتجددة في العالم. وهناك أيضاً التهديدات الجغرافية الطبيعية الأخرى التي يواجهها الأمن المائي العربي مثل ظاهرة التصحر، والمتمثلة في زحف الصحراء على الأراضي الزراعية وتحويلها من مناطق خضراء تكتسي بقشرة من الأعشاب إلى كثبان رملية غير صالحة للزراعي فتتحول إلى أراضي لا تحتفظ بالماء، ويمكن تعريف التصحر بأنه عملية تدهور في البيئة لا سيما في عناصر التربة والموارد المائية والنبات الطبيعي مما يؤدي إلى قلة الإنتاجية لموارد الثروة الطبيعية.

- **التلوث:** إن تلوث مصادر المياه يعتبر من أهم الأخطار التي تهدد الموارد المائية في الوطن العربي، وذلك بسبب ضعف تقنيات حماية البيئة من آثار التلوث الصناعي، مما يؤدي إلى خسارة كميات كبيرة من الموارد المائية الجوفية والسطحية معا، ويزيد التلوث بازدياد نفايات الصناعة والزراعة والانسان.

- **تداخل مياه البحر بالمياه العذبة:** المقصود هنا تسرب مياه البحر إلى المياه العذبة وذلك في المدن العربية الساحلية والتي يؤدي السحب الجائر والاستغلال المفرط لآبارها الجوفية إلى خلق فراغ تتجه نحوه مياه البحر وبالتالي تنتج عم ذلك مشكلة التملح وتحول الأراضي إلى أراضي سبخية ومستنقعات والتي تعتبر تهديداً غير مباشر للأمن المائي العربي، لكنه من الخطورة بمكان ويجب وضع الحلول المناسبة له.

- **تهديد التغيرات المناخية:** المنطقة العربية، شأنها شأن معظم دول العالم، معرضة للتأثر إلى بالتغيرات المناخية خلال العقود المقبلة، سواء بالسلب أو بالإيجاب، وهذه التغيرات تشمل جفاف في مناطق، يقابلها أمطار في مناطق أخري. وانقسمت الرؤي والسيناريوهات إلي ما يؤيد نقص الموارد المائية

في المستقبل مسترشدين بموجات الجفاف التي تجتاح بعض المناطق العالمية، مثلما حدث في بحيرة تشاد والتي تراجعت بنسبة 95% خلال الخمسين عاما الأخيرة نتيجة قلة الأمطار والاستخدام الجائر للمياة، إلا أن مياة الأمطار قد ازدادت في بعض المناطق مثل منابع نهر النيل الاثيوبية في نهاية القرن الماضي (1998-2000)، والتي زاد فيها ايراد النهر إلي أكثر من 30% مما اضطر الحكومة المصرية إلي صرف معظم هذه الزيادة في منخفضات توشكي غرب بحيرة ناصر لحماية السد العالي، عن طريق مفيض توشكي وذلك للمرة الأولي منذ إنشاء السد العالي عام 1970 (شراقي، بدون سنة).

- **الزيادة السكانية:** يزيد عدد السكان في العالم العربي بمعدل 2% سنويا، حيث وصل في عام 1997 إلي حوالى 262 مليون نسمة ثم الى 294 مليون نسمة عام 2000، إلي أن بلغ 350 مليون نسمة في منتصف عام 2011م، ومن المتوقع أن يصل سكان العالم العربي إلي حوالي 450 مليون نسمة عام 2025. لايقابل الزيادة السنوية للسكان العرب زيادة في الموارد المائية.

بالرغم من أن عدد السكان في الدول العربية يشكل حوالي 5% من سكان العالم (7 بليون نسمة)، ويقطنون 13.61 مليون كم^2 (9.2% من مساحة اليابس للكرة الأرضية)، إلا أن نصيب الفرد العربي من المياه المتجددة يصل إلي أقل المستويات العالمية حتي بلغ 841 م^3/فرد/سنة عام 2011م، بعدما كان 3300م^3 سنوياً في عام 1960، في الوقت الذي يصل فيه متوسط نصيب الفرد عالمياً إلي 6396 م^3، وإفريقياً إلي 4372 م^3/سنة، أي أن نصيب الانسان العربي دون الحد الأدنى لحاجة الفرد أو الاستقرار المائي في السنة البالغ 1000 م^3، ومن المتوقع أن يتجه نصيب الانسان العربي من المياه المتجددة إلي الانخفاض حتي يصل إلي 668 م^3/فرد سنويا (شكل 03)، ونحتاج إلي 77.37 مليار م^3 (شراقي، بدون سنة).

شكل 03: نصيب الفرد العربي من المياه المتجددة عام 2011 والمتوقع عام 2025

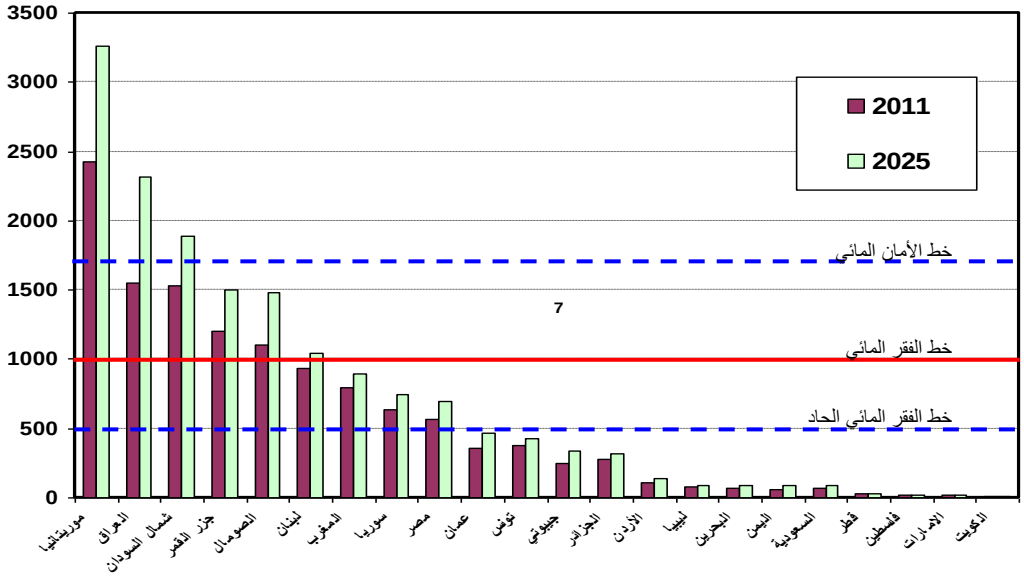

المصدر: عباس محمد شراقي، مرجع سبق ذكره.

- **الهدر:** هذه المشكلة من التهديدات الخطيرة جداً التي يواجهها الأمن المائي العربي، فمن خلال استخدام طرق الري التقليدية في الأقطار العربية وما يصاحبها من إسراف في كميات المياه المستخدمة في الري كذلك عملية التبخر حيث تصل كمية المياه المستخدمة في ري الهكتار الواحد إلى 12000 م^3، في حين دلت الدراسات العلمية أن الهكتار الواحد تكفيه كمية 7500 م^3 من المياه، من هنا تتضح نسبة الهدر، هذا الأمر ينطبق على الإستخدامات الصناعية والبشرية للمياه، وهذا ما ينذر بالخطر المتزايد على الأمن المائي العربي، وكذلك الهدر وعدم الإستثمار الكامل.

- **مشاريع دول الجوار:** إن منابع الأنهار الرئيسية والكبرى في الوطن العربي كنهر النيل ونهرى دجلة والفرات توجد خارج حدوده وتسيطر عليها دول مجاورة للأقطار العربية مثل: تركيا وأثيوبيا، حيث يتم إقامة مشاريع مختلفة على مجاري الأنهار التي تنبع منها والمحكومة أصلا باتفاقيات دولية ولكن تم تجاهلها من أجل الضغط على الأقطار العربية.

5. استراتيجيات تحقيق الأمن المائي العربي

يمكن اجمال أهم الاستراتيجيات لتحقيق الأمن المائي في الوطن العربي فيما يلي: (العربية، أفريل 2010، الصفحات 08-11)

- **بناء نظام معلوماتي مائي عربي متكامل:** كانت المعلومات ومازالت تشكل الركن الرئيسي في التخطيط السليم ووضع السياسات الملائمة لإدارة الموارد الطبيعية بصورة عامة والمائية بصورة خاصة، ونظراً لأن الموارد المائية هي في حال تبدل مستمر نتيجة العوامل المناخية والأنشطة التنموية فلا بد أن يستمر العمل في متابعة تطور الأوضاع المائية في المنطقة العربية. وقد سمح التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في السنوات العشر الأخيرة بتوفير الأدوات المناسبة لجمع وتخزين ومعالجة البيانات والمعلومات المتاحة، وتوفيرها بالشكل المناسب لمتخذي القرار لمتابعة تطور أوضاع الموارد الطبيعية وتوفير برمجيات قواعد المعلومات المتكاملة المرتبطة بنظام المعلومات الجغرافي. ولاشك أن توفير نظم المعلومات المائية مع نظم دعم القرار في ادارة الموارد المائية على المستوى القطري وربطها مع نظام معلومات مائية عربي، سوف يسمح بالمعلومات المتاحة ذات الطبيعة المشتركة وتبادل المعرفة والخبرات ومتابعة تطور الأوضاع المائية في المنطقة العربية وكافة المواضيع المرتبطة بها من حيث الاستخدامات في مختلف القطاعات التنموية.

- **تطوير البحث العلمي ونقل وتوطين التكنولوجيا الجديثة:** لا شك أن توطين مفهوم البحث العلمي في المنطقة العربية وإيجاد آلية للتنسيق بين مراكز البحوث العلمية التي تعني بموارد المياه والزراعة ومياه الشرب والصرف الصحي وحتى الطاقة، يعتبر دون أدنى شك المفتاح الرئيس لمواجهة العجز المائي في المنطقة العربية وتوطين التكنولوجيا المناسبة لحل المشاكل التي تواجه القطاع المائي فيها وتحسين إدارة المياه وفقا لمفهوم متكامل مستدام.

- **مواجهة ظاهرة التغير المناخي وتأثيرها على الموارد المائية في المنطقة العربية والتكيف معها:** لقد أصبحت قضية التغيرات المناخية من الأمور التي تحتل مكانة بارزة في سلم الأولويات على مستوى العالم في مجال البحث العلمي، وبالتالي لابد من أن يتم تطوير البحث العلمي في هذا المجال على المستوى العربي وخاصة في مجال تطوير السيناريوهات المرتبطة بالاحتمالات المتوقعة للتغيرات المناخية ومدى تأثير المنطقة العربية بها، نظرا لكونها تعتبر من المناطق الهشة اتجاه تلك التغيرات وخاصة مايرتبط منها بتكرار فترات الجفاف أو الفياضانات، وكذلك دراسة منعكسات ذلك على الموارد المائية بصورة عامة والانتاج الزراعي بصورة خاصة اضافة إلى ضرورة وضع السياسات والخطط الملائمة للتأقلم مع نتائجها على المنطقة العربية.

- **رفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية:** نظرا لأن الزراعة تعتبر المستهلك الأكبر للمياه في المنطقة العربية (حوالي 85%)، فإن زيادة كفاءة الري من حوالي 60% التي هي متوسط كفاءة الري

الحالية في الدول العربية إلى 80% وهو هدف معقول، ويمكن تلبيته سوف يؤدي إلى توفير كميات من المياه تكفي نظريا الى زيادة المساحات المروية بأكثر من 50% وبالتالي سد العجز في الموازنة المائية الحالية، حيث تصل كميات مياه الري المهدورة وفقا لبعض الدراسات الى حوالي 90 مليار م^3/سنة وهذه الكمية يمكن أن تغطي العجز المائي حتى عام 2030.

- **ارساء مبادئ الادارة المتكاملة للموارد المائية:** نظرا لأن المياه تعتبر المرتكز الرئيس في أية خطط تنموية فإن إدارتها والمحافظة عليها كماً ونوعاً، أصبحت تتطلب المشاركة في كافة الأنشطة المرتبطة باستخدامها وبالتالي لم يعد هناك مكان لأن يقتصر الأمر على إدارة إمدادات المياه (Supply management) وإنما تم الانتقال الى ادارة الطلب على الماء (Demand management)، حيث يتم التعامل من خلاله مع الحد من الطلب على المياه أيا كان مصدره (مياه الأمطار، مياه سطحية، مياه جوفية...الخ) باعتبارها جميعا مصادر مائية لابد من تحقيق الاستفادة الاقتصادية القصوى منها وحمايتها كماً ونوعاً لتلبية مختلف متطلبات التنمية.

و- بناء القدرات المؤسسة والبشرية: يعد بناء القدرات أحد الحلول الأكثر فعالية لمعظم العقبات التي يمكن أن تواجه عملية تحسين مستوى تطبيق الادارة المتكاملة للموارد المائية في الدول العربية، كما يمكنه أيضا أن يؤمن نهجا لا مركزيا أفضل في إدارة قطاع المياه بطريقة من شأنها تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في صنع القرار على نطاق أوسع. أما بناء القدرات البشرية لجهة توفير الخبراء والكوادر الفنية المناسبة في قطاعات المياه، فيُعد كذلك ضروريا في مجالات مختلفة، أهمها توفير مهارات التفاوض حول التعاون في استخدام المياه الدولية المشتركة، ومراقبة وتقييم المعرفة والمهارات، لما يمثلانه من قاعدة أساسية لإدارة جيدة للموارد المائية. (العربية، الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة 2010-2030، جويلية 2014، صفحة 17)

6. خاتمة:

يمكن إجمال أهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها من خلال هذا البحث من خلال ما يلي:

1.6. النتائج: تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

- ويعرف الأمن المائي عبارة عن كميّة المياه الجيّدة والصالحة للاستخدام البشري المُتوافرة بشكلٍ يُلبّي الاحتياجات المختلفة كماً ونوعاً، مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير.

- ننمثل مصادر المياه في الوطن العربي في الموارد المائية التقليدية والتي تشمل المياه الجوفية والسطحيية والموارد المائية غير التقليدية والتي تشمل تتمثل في مصادر المياه الاصطناعية كمياه التحلية ومياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي.

- وتتعرض المياه الجوفية إلى الاستنزاف الجائر في معظم الدول العربية بسبب الحفر العشوائي للآبار والتوسع الأفقي في المساحات المزروعة، وعدم توفر القياسات الدورية الدقيقة لحجم المخزون المتاح مقارنة بالكميات التي يتم استجرارها فعلاً

-وتعتبر الأمطار المورد الرئيسي للمياه السطحية حيث يترواح معدل الهطول المطري السنوي ما بين 2000 مليار م^3 و2300 مليار م^3، يضيع حوالي 85% منها بالتبخر.

- تشكل الزراعة أكثر الفعاليات الاقتصادية والحيوية التي تستنزف موارد المياه في الوطن العربي بنحو يفوق 80%.

- إن نصيب الفرد من الموارد المائية المحددة في الوطن العربي لا يتجاوز 1500 م^3 في السنة، وهو أقل كثيراً من متوسط نصيب الفرد على الصعيد العالمي الذي يصل إلى أكثر من 7600 م^3 في السنة.

- تتمثل التحديات التي يواجهها الأمن المائي العربي في تحديات طبيعية كالتلوث والتصحر والتغيرات المناخية، وتحديات بشرية كالزيادة السكانية التي يترتب عنها زيادة الطلب وإقامة مشاريع على مجاري الأنهار التي تستنزف الثروة المائية.

2.6. التوصيات: في ضوء نتائج البحث، يمكن تقديم توصيات عامة من أجل المحافظة على المياه وتحقيق الأمن المائي العربي:

- استخدام أجهزة التّرشيد الحَديثة في المنازل والمرافق العامّة. التوعية بأهميّة المحافظة على المياه وإطْلاع المواطنين على نسبة توفّر الكميّات الصالحة للاستخدام البشري.

- العمل على توجيه رأس المال العربي للاستثمار في تنمية مشروعات الموارد المائية في الأقطار العربية كإقامة السدود وحفر الآبار وإقامة المحطات الكهرمائية ... الخ.

- إلزام المباني والمنشآت الكبيرة بحفر الآبار الارتوازيّة لاستخدام مياهها في ري الحدائق، وفي صناديق الطّرد في الحمامات، وفي غَسيل الأرضيات والمَسارات والفرش وغيرها، ما يُخفّف من استهلاك مياه الشرب في هذه المجالات.

- إعادة استِخدام مياه الشرب في المشاريع الزراعيّة الكبيرة من خلال وضع طبقةٍ عازلةٍ على عُمقٍ مُعيّن تحت المزروعات يمنع تسرّب المياه إلى باطن الأرض، ومن ثمّ تجميعه مرّةً أخرى لإعادة استخدامه أو جزء منه، بالإضافة إلى استخدام وسائل الري الحديثة، مثل الري بالتنقيط.

- إقامة المشاريع الكبرى التي تقوم بتحلية مياه البحر واستخدامها لغايات الشرب وأغراض الصّناعة المختلفة. إعادة تدوير مياه الصرف الصحي؛ لاستغلالها في الصّناعات التي تحتاج إلى الكثير من المياه.

- توفير قاعدة معلوماتية تتعلق بمصادر المياه في الوطن العربي واستخداماتها الحالية والمستقبلية وتوجيه البحوث العلمية إلى مسألة المياه ومصادرها.

-وضع القوانين الصّارمة على الأفراد الذين يَستهلكون المياه بشكلٍ غير مسؤول لردعهم وردع الآخرين.

7. قائمة المراجع:

1. بريش عبد القادر وغراية زهير. (2015). أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية ودورها في تنمية واستخدام الموارد المائية في المنطقة العربية. مداخلة ضمن ملتقى المياه. الجزائر: جامعة بسكرة.

2. بوفاس الشريف. (2012). الأمن المائي في الوطن العربي: الواقع والتحديات. مداخلة ضمن الملتقى الوطني: اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة: نحو تحقيق الأمن المائي،. جامعة بسكرة.الجزائر

3. بيان العساف. (2005). انعكسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين. رسالة دكتوراه في العلوم السياسية . جامعة الجزائر.

4. بيان محمد الكايد. (2011). إدارة مصادر المياه. الطبعة الأولى، الأردن: الجامعة الأردنية.

5. جامعة الدول العربية. (أفريل 2010). الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة 2010-2030.

6. جامعة الدول العربية. (جويلية 2014). الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة 2010-2030.

7. حسن بالعيد سالم الفيتورى. (2010). أزمة المياه وانعكاساتها في العلاقات الدولية المعاصرة. الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.

8. حمداوي جميل. (5 12, 2018). الموقع الاخباري 24. تاريخ الاسترداد 12 12, 2018، من المياه في الوطن العربي مصدر محتمل للصراع،: https://24.ae/article/441/

9. راتول محمد ومداحي محمد. (نوفمبر 2015). دور الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المحافظة والتسيير الجيد للمياه في دول شمال إفريقيا . مداخلة ضمن ملتقى المياه الجزائر: جامعة بسكرة.

10. رواء زكي يونس الطويل. (2010). مخاطر الأمن المائي العربي وخيارات التنمية المائية للقرن الحادي والعشرون، الطبعة الأولى. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

11. ريم قصوري وتنقوت وفاء. (نوفمبر 2015). الأمن المائي العربي لمواجهة التحديات المستقبلية للتنمية المستدامة، . مداخلة ضمن ملتقى المياه. الجزائر: جامعة بسكرة.

12. سارة زقيبة. (13 10, 2017). موضوع ويب. تاريخ الاسترداد 12 10, 2018، من مفهوم الأمن ومجالاته: https://mawdoo3.com

13. سناء الدويكات. (7 9, 2018). موضوع ويب. تاريخ الاسترداد 8 10, 2018، من مفهوم الأمن المائي: https://mawdoo3.com

14. صندوق النقد العربي. (2010). التقرير الاقتصادي العربي الموحد: الفصل الثاني.

15. صندوق النقد العربي. (2017). التقرير الاقتصادي العربي الموحد: الزراعة والمياه،.

16. عباس محمد شراقي. (بدون سنة). معهد البحوث والدراسات الافريقية. تاريخ الاسترداد 5 4, 2019، من تحديات تحقيق الأمن المائي العربي- 17. دراسة حالة حوض نهر النيل-: دراسة منشورة على الموقع:https://repository.nauss.edu.sa

18. عبد الرحمن ديدوح. (2013-2014). الأمن المائي: الإستراتيجية المائية، الجزائر نموذجاً. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة وهران.

19. عدنان حميدان وخلف الجراد. (2006). الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني ، 19.

20. محمود حسان عبد العزيز. (1980). أساسيات هندسة الري والصرف. المملكة العربية السعودية: جامعة الرياض.

21. يومية الوسط. (17 08, 2009). الوسط ويب. تاريخ الاسترداد 11 09, 2018، من الأمن المائي- والأمن الغذائي... مابين الموازنة أو الخيار: http://www.alwasatnews.com/news/304568.html

أثر استراتيجية التدريب على أداء العاملين في المؤسسات البترولية

-دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP -

The impact of the training strategy on the performance of workers in the oil institutions

A field study of the National Well Services Corporation (ENSP) -

أ.بن صغير فاطمة الزهرة*	د.قرونقة وليد	ط.د/محجوبي نور الهدى
جامعة تبسة – الجزائر	جامعة ورقلة – الجزائر	جامعة ورقلة – الجزائر
fatima.benseghier@univ-tebssa.dz	oualid1989@gmail.com	Nouralhouda645@gmail.com

Received:13/11/2019 Accepted:16/12/2019 Published: 31/12/2019

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة إستراتيجية التدريب في تحسين أداء العاملين في المؤسسات البترولية بصفة عامة، والمؤسسة الوطنية لخدمات الابار بصفة خاصة باعتبار هذه الأخير هي محل الدراسة الميدانية، وذلك من خلال التطرق الى محورين أساسين ،حيث يشمل المحور الاول الإطار النظري لإستراتيجية التدريب وأداء العاملين (مفاهيم عامة) والمحور الثاني خصص للتطرق إلى واقع إستراتيجية التدريب بالمؤسسة الوطنية لخدمات الابار*ENSP*.، كما تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة التقارير الإحصائية التي تصدرها المؤسسة سنويا وذلك للفترة الممتدة من سنة 2008-2015، بالإضافة إلى استعمال المقابلة مع مسير مصلحة الموارد البشرية بالمؤسسة.

توصلت أهم نتائج الدراسة ومن خلال المقابلة التي تم إجرائها مع مسير مصلحة الموارد البشرية أن المؤسسة تسعى دائما لوضع استراتيجية تدريبية وفق مشاريعها واستثماراتها وأهدافها المستقبلية، كما أن المؤسسة لم تقع في إشكالية الإحتياج للموارد البشرية عند اقتناءها لآليات جديدة أو الانطلاق في نشاط جديد، أما بخصوص تحديد الاحتياجات التدريبية فإن المؤسسة تسعى إلى إعطائها أهمية كبيرة وهي قادرة على تحديدها بدقة، وذلك من خلال الرقابة على أداء العامل وكذلك من خلال المقارنة بين القدرات والمهارات الحالية للعاملين ومتطلبات الوظيفة المراد تنفيذها؛

الكلمات المفتاحية: استراتيجية، تدريب، أداء العاملين، مؤسسات بترولية، *ENSP*.

تصنيف JEL: G20

*المؤلف المرسل: أ: **بن صغير فاطمة الزهرة** ، الإيميل:**fatima.benseghier@univ-tebssa.dz**

Abstract:

The study aims at identifying the contribution of the training strategy in improving the performance of workers in petroleum institutions in general and the National Institute for wells services in particular as the latter is the field of study by addressing two main axes. The first axis includes the conceptual framework of the training strategy and The performance of the workers (general concepts) and the second axis was devoted to address the reality of the training strategy of the national institution of wells services.

E study also relied on the group of statistical reports issued by the companies annually for the period 2008-2015, in addition to the use of the interview with the human resources department of the institution.

The most important results of the study, and through the interview conducted with the human resources department, that the institution is always seeking to develop a training strategy according to its projects and investments and future goals, and the institution did not fall into the problem of the need for human resources when acquiring new mechanisms or starting a new activity, With regard to the identification of training needs, the institution seeks to give them great importance and is able to identify them accurately, through the control of the performance of the worker, as well as through a comparison between the capabilities and skills of the current staff and the requirements of the job to be implemented;

Keywords: *strategy, training, performance of employees, petroleum companies, ensp.*

Jel Classification Codes:G20

1. مقدمة:

في ظل التغيرات الحاصلة والمتسارعة التي تواجهها جميع المؤسسات باختلاف أنواعها وأشكالها فإن تحقيق فاعلية الأداء في المؤسسات الاقتصادية لم يعد يتوقَّف فقط على ما لديها من إمكانياتٍ وموارد، سواءً مادية وفنية ومالية وبشرية وتنظيمية، وإنما تتحدد الفعالية التنظيمية بدرجةٍ أساسية بقدرة المؤسسات على تعظيم الاستفادة من الموارد والإمكانيات المختلفة بصفةٍ عامة، ومن مواردها البشرية بصفةٍ خاصة.

ولقد أصبح لزامًا على المؤسسات الاقتصادية التي ترغب في البقاء أن تسعى جاهدًة لتحقيق مزايا تنافسية، ومن أهم المجالات التي يمكن أن تحقِّق المؤسسة من خلالها ميزًة تنافسية هي مواردها البشرية التي تعتبر من أهم موارد المؤسسة، كما أنها هي مصدر كل نجاحٍ إذا تمَّ تسييرها بشكلٍ جيد .لذلك لم يعد التسيير التقليدي للموارد البشرية مقبولا أو كافيًا لتحقيق الميزة التنافسية في ظل سرعة التغيرات وكثرة التحديات التي تواجه المؤسسة، بل أصبح لزامًا على المؤسسة أن تسير مواردها البشرية التي أصبحت موردًا استراتيجيًا وفق منظورٍ استراتيجي.

إن إدراك المؤسسات لأهمية التحولات ومتطلَّبات التكيف معها، زاد من التركيز الاستراتيجي على نظم تسيير الموارد البشرية؛ باعتبارها من أكثر الوظائف في المؤسسة تأثُّرا بتلك التغيرات، بحكم أنها مسؤولٌة عن مختلف الأنشطة المرتبطة بالموارد المتاحة بالمؤسسة؛ لذا يجب إجراء التعديلات الملائمة على استراتيجيات وسياسات الموارد البشرية؛ لضمان تكيفٍ إيجابي للمؤسسة، يساهم في تقوية نقاط القوة بالمؤسسة، وتدنية جوانب ضعفها، كما يساهم في استغلال الفرص البيئية، ويقلِّل من مخاطر التهديدات المحتملة فيها.

ويمثِّل التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية نظامًا يهدف إلى تحقيق الاستثمار الفعال للموارد البشرية وتنميتها؛ من أجل تحسين أداء الموارد البشرية للمؤسسة؛ ولقد تزايدت في الآونة الأخيرة الحاجة إلى استراتيجيةٍ فعالة للموارد البشرية بالمؤسسة؛ حتى يكون لها أكثر معرفة ومهارة وقدرة وكفاءة والتزام؛ ولن يتحقَّق هذا إلا من خلال تنمية وتدريب الموارد البشرية وفق استراتيجيةٍ محكمة.

من هذا المنطلق تبرز لنا معالم إشكالية الدراسة والمتمثلة في سؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن لإستراتيجية التدريب ان تساهم في تحسين أداء العاملين بالمؤسسات البترولية ؟ وفيما يتمثل أثر هذه الاستراتيجية على المؤسسة الوطنية لخدمات الابار؟

1.1. يكل الدراسة: بغية معالجة الموضوع محل الدراسة، فقد تم تقسيمه إلى محورين رئسين هما:

- **الاطار النظري لإستراتيجية التدريب وأداء العاملين؛**
- **واقع إستراتجية التدريب وأداء العاملين في المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP.**

2. الاطار النظري لإستراتيجية التدريب وأداء العاملين

يحضى موضوع استراتيجية تدريب الموارد البشرية بأهمية قصوى لدى جميع المؤسسات على اختلاف انواعها وأشكالها، وذلك لاعتبار المورد البشري من أهم الموارد التي تساهم في نجاح أي مؤسسة وذلك من خلال بناء مهارة وكفاءة الافراد وتغيير معارفهم وزيادة معلوماتهم. وتعمل جميع المؤسسات على انجاح استراتيجيتها التدريبية وذلك بتوفير العديد من الامكانيات المادية، المالية والبشرية.

1.2.: ماهيــة الاستراتيجية والتدريب

نعرج على تعريف الاستراتجية والتدريب فيما يلي:

1.1.2. تعريف الاستراتيجية: الاستراتيجية مصطلح مشتق من الكلمة اليونانية (strategos) وهي تتكون من مقطعين(stratus) والتي تعني الجيش و(egos) والتي تعني فن القيادة وبالتالي فهي تعني فن قيادة الجيش (Chantal Bussenault, Martine Prete, 1999, p. 153)

ولقد استعمل مصطلح الاستراتيجية في تخصصات مختلفة بغير الاستعمال الاصلي للمصطلح في سياقه العسكري، حيث استعمل في مجال الاعمال لدلالة على فن الادارة والقيادة، والسبب في ذلك يعود الى التغير في بيئة الاعمال وتحولها من بيئة أعمال مستقرة الى بيئة سريعة التغير وشديدة المنافسة، مما يتطلب من الوحدات الاقتصادية وضع الخطط الشاملة لمواجهة المنافسة الشرسة من الوحدات الاقتصادية الاخرى (مشتاق كامل فرج، صفحة 9). وفي ما يلي نعرض أهم التعاريف الخاصة بالإستراتيجية :

- **التعريف الاول**: "هي تحديد الغايات الاساسية طويلة الامد للمنظمة، وتبني طرق التصرف وتخصيص الموارد الضرورية لتحقيق الغايات" (Alfred chandler, 1972, p. 192)
- **التعريف الثاني**: "هي عبارة عن خطة موضوعة، تحدد سياقات وسبل التصرف وهي حيلة أو خدعة تتمثل في مناورة للالتفاف حول المنافسين، وهي نموذج مترابط الاجزاء من خلال السلوك المعتمد للوصول إلى وضع أو مركز مستقر في البيئة، وفي النهاية فهي منظور فكري يعطي القدرة على رؤية وادراك الاشياء وفقا لعلاقتها الصحيحة" (Irén foghievini , 1998, p. 47).

ومن خلال التعرفين السابقين نستنتج أن الاستراتيجية هي **تصور للحالة التي تكون عليها المؤسسة في المستقبل في ظل البيئة التي تنتمي إليها، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد ،خاصة النادرة منها والمعرفية بهدف تحقيق الأهداف والغايات الشمولية المراد الوصول إليها.**

2.1.2. تعريف التدريـــــب: يعتبر التدريب من بين الطرق ذات اهمية بالغة في مجال تطوير كفاءة العاملين في شتى المجالات المختلفة، وفي كافة المؤسسات على اختلاف أنواعها. فمهما اجتهدنا في اختيار الافراد، فإنهم في حاجة لرفع كفاءتهم العلمية والمهارية وإكسابهم مهارات ومعلومات جديدة تساهم في زيادة قدراتهم على ادائهم لمهامهم الوظيفية الحالية والمستقبلية. وفي ما يلي نعرض أهم التعاريف الخاصة بالتدريب:

- **التعريف الأول**: "هو تحفيز الموظفين والاحتفاظ بهم، وهو فرصة لمواصلة النمو والتطور، والهدف منه هو معرفة تلك المهارات التي يحملها الموظف واستغلالها في خدمة المؤسسة" (Susan M health field , 2008, p. 20)
- **التعريف الثاني**: "هو أحد الوسائل المرافقة للموظف أو لفريق العمل في وقت محدد، ويهدف إلى تطوير الامكانيات والمهارات التي يحملها الموظفين" , David Duchamp et Loris Guery) .2013, p. 102)

من خلال التعرفين السابقين نستنتج أن التدريب هو **عملية اساسية تضمن اكتساب المهارات والمفاهيم وقواعد المعرفة المحددة في مجالات معينة، يهدف إلى رفع قدرات العاملين ومهاراتهم لأداء وظائفهم الحالية والمستقبلية بطريقة جيدة، بالإضافة إلى كونه محاولة لزيادة وعي العاملين بأهداف المؤسسة التي يعملون بها.**

3.1.2. خطوات اعداد استراتيجية التدريب: تمر عملية اعداد استراتيجية التدريب بالمراحل التالية: (ابو دولة وآخرون، 2004)

- تحليل استراتيجية المؤسسة وما تتضمنه من أهداف ومهام وسياسات؛
- تحليل ودراسة البيئة الداخلية للمؤسسة من حيث الوضع الحالي للمؤسسة، معدل دوران العمل وكفاءة القوى العاملة؛
- تحليل ودراسة البيئة الخارجية للمؤسسة من حيث الظروف والاتجاهات الاقتصادية، التطور التكنولوجي، العوامل الديمغرافية، الانظمة الحكومية والمنافسة؛

- اعداد وصياغة استراتيجية التدريب وما تتضمنه من سياسات وبرامج وموازنات بشكل يسهم في التكامل مع اساراتيجية المؤسسة؛
- مراجعة الخطة الاستراتيجية للتدريب عند حدوث تغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.

حيث تساهم استراتيجية التدريب في صقل مهارات الافراد من ذوي القدرات الابداعية، وكذلك تعمل على تحديد احتياجات المؤسسة من مهارات وسلوكيات معارف مطلوبة من حيث العدد والكم وبشكل يتناسب مع التطلعات الاستراتيجية للمؤسسة.

2.2. مفهوم الأداء وأنواعه

1.2.2. مفهوم الأداء: يوجد هناك عدة تعاريف للأداء نذكر أهمها:

- **التعريف الأول:** "هو الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الإنتاجية مواردها المادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف المحددة" (عبد المليك مزهودة،، 2001، صفحة 87)
- **التعريف الثاني:** "هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد والمتمثلة في استمرار نشاطها والبقاء في سوقها في ظل احتدام المنافسة" (الداوي الشيخ،، 2009، صفحة 218)
- **التعريف الثالث:** "هو الدرجة أو النسبة من الأهداف التي تحققها المؤسسة" (شادلي شوقي، 2007، صفحة 80)

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر نجد أن الأداء له مصطلحات مرتبطة وذات علاقة متصلة به ألا وهي: (إلهام يحياوي، 2007، صفحة 46)

- **الكفاءة:** وهي تمثل الاستخدام الأمثل للموارد، وتحسب بطريقة الموالية؛

الكفاءة = النتائج المحققة/ الموارد المستخدمة = المخرجات / المدخلات

- **الفعالية:** وهي مدى تحقيق أهداف المؤسسة، وتحسب بطريقة الموالية؛

الفعالية = النتائج المحققة / الأهداف

ومنه فإن الأداء يساوي :

الأداء = الكفاءة × الفعالية

- **الإنتاجية:** وهي عبارة عن النسبة بين المبيعات أو صافي الأرباح (المخرجات) وبين التكاليف المستخدمة لقطاع معين من نشاط الأعمال (علاء الغرباوي وآخرون،، 2007، صفحة 257)، وتحسب بطريقة الموالية

الإنتاجية = الكفاءة + الفعالية

.

2.2.2. أنواع الأداء: يصنف الأداء وفق معايير معينة، وهي تتمثل في الجدول اللأتي:

الجدول رقم (1): أنواع الأداء حسب معايير معينة

حسب معيار المصدر	حسب معيار الشمولية	حسب معيار الوظيفة
1. **الأداء الداخلي:** وهو الأداء الناتج عن مختلف الأداءات الجزئية والمتمثلة في أداء الموارد البشرية في المؤسسة والأداء التقني الذي يتعلق بجانب الاستثمارات، والأداء المالي الخاص بالإمكانيات المالية المستعملة؛ 2. **الأداء الخارجي:** والأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة.	1. **الأداء الكلي:** وهو الذي يتجسد في الانجازات التي ساهمت كل الوظائف الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، دون استثناء جزء أو عنصر في تحقيقها؛ 2. **الأداء الجزئي:** والذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة والوظائف الأساسية.	1. **أداء الوظيفة المالية:** والمتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وبناء هيكل مالي فعال بالإضافة إلى تحقيق المردودية وتعظيم العائد على الاستثمار؛ 2. **أداء وظيفة الإنتاج:** ويتحقق عندما تحقق المؤسسة إنتاجية مرتفعة مقارنة بالمؤسسات الأخرى، كإنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف أقل، تخفيض التعطلات الناتجة عن تعطل الآلات أو التأخر في تلبية الطلبات؛ 3. **أداء وظيفة الأفراد:** يعتبر المورد البشري هو جوهر أداء أي وظيفة زمن خلاله يتم تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها بما يسمح بتحقيق أهداف المؤسسة، مهما كان موقعهم أو مستواهم الوظيفي. 4. **أداء وظيفة التسويق (الأداء التسويقي):** يتحدد هذا الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق منها حجم المبيعات، الحصة السوقية، رضاء العملاء...،

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على محمد سليماني، "**الابتكار التسويقي وأثره على تحسين أداء المؤسسة**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع علوم تسيير، تخصص تسويق، جامعة المسيلة، 2007/2006، ص117- 119.

3.2. علاقة استراتيجية التدريب بأداء العاملين

تعد إدارة الموارد البشرية إدارة متكاملة تتكون من وظائف متخصصة يتعلق بعضها بالبعض الآخر، وأن سياسة معينة للأفراد يتوقف نجاحها على السياسات الأخرى للأفراد ومدى اتساقها معها وارتباطها بها وتداخلها فيها، لذلك يعتبر تقييم الأداء بمثابة مراجعة أو متابعة لبقية سياسات الأفراد فتستطيع الإدارة مثلا أن تحكم من خلاله على مدى نجاح سياسة الإختيار لأن التقييم يفصح عما إذا كان الشخص المناسب مكلف بالوظيفة التي توافق ميوله وتتفق مع قدراته وتتناسب مع مؤهلاته وتنسجم مع مستوى طموحه. ويمكن للإدارة أيضا أن تقرر مدى سلامة الاختبارات التي تجريها للعاملين، وهل تظهر قدراتهم وتعطي معلومات كافية عن تقدمهم في وظائفهم ونجاحهم فيها ومقابلتهم المستويات الموضوعة، وتستطيع أن تقيم برامج تدريب التي تعطيها لموظفيها وما إذا كانت هذه البرامج كافية لتنمية مهارات هؤلاء الموظفين وصقل قدراتهم وخلق العادات المناسبة للوظائف التي يؤدونها وتقوية العلاقات بينهم وبين الموظفين الآخرين كما تستدل على قدرة المشرفين على قيادة مرؤوسيهم وتوجيههم وخصوصا إذا تضمنت عملية التقييم تقييما متبادلا بين المشرفين ومرؤوسيهم فإن ذلك يلقي الضوء على فاعلية الأسلوب الذي يتبعه المشرف مع عماله، وما إذا كانت هناك نواحي قوة أو قصور، وتتبين الإدارة كذلك ما إذا كان نظام الحوافر مناسبا ومشجعا لحاجات الأفراد، أو ما إذا كان هناك نقص فيه بحيث لم يدفع العاملين لبذل الجهد المطلوب (عمار بن عيشى ، 2006، الصفحات 108-109)

الشكل رقم (1): علاقة وظائف إدارة الموارد البشرية بما فيها التدريب وعملية تقييم الاداء

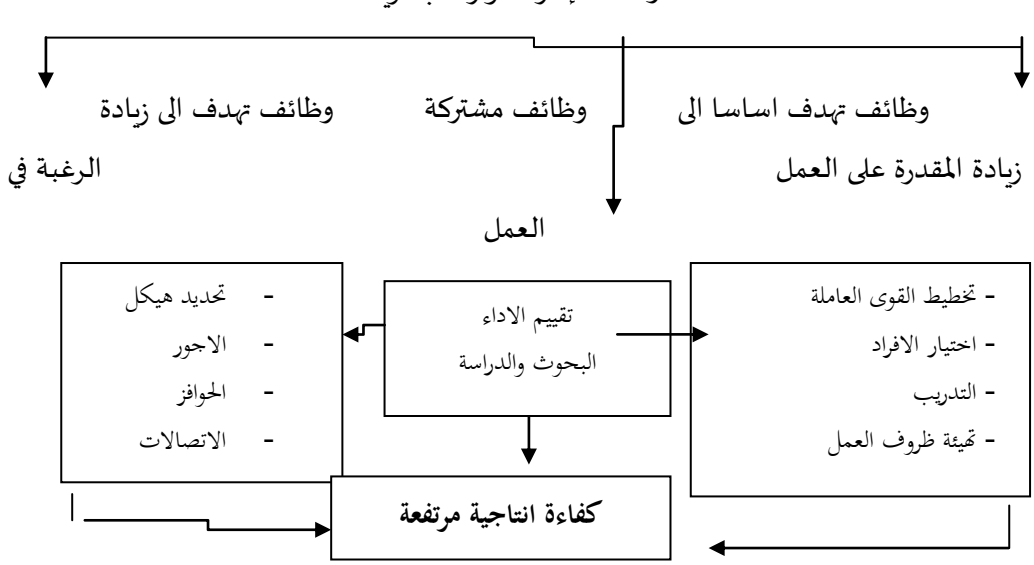

المصدر: على سلمي، **"إدارة الافراد والكفاءة الانتاجية"**، مكتبة غريب، مصر،1985 ص46

من خلال الشكل رقم (1) يعتبر التدريب نشاط ضروري تقوم به المؤسسات وتوليه اهتمام كبيرا، ومن خلاله يتم تزويد الأفراد بمعلومات ومهارات وسلوكيات لتحقيق إستراتيجية المؤسسة خاصة وهي تعمل في ظل بيئة شديدة التغيير والشيء الثابت فيها هو التغيير، مما اجبر المؤسسات على ضرورة إيجاد توافق بين هذه المستجدات الحاصلة في بيئتها ومهارات وسلوكيات أفرادها أي أصبح لزاما عليها أن تهتم بالبحث على البرامج التدريبية المناسبة واختيار المدربين والمتدربين المناسبين واختيار الطريقة المثلى لتلقين تلك المهارات الجديدة.

ويظهر تأثير التدريب على أداء العاملين من خلال :

- رفع مستوى أداء العاملين وتحسينه كما ونوعا؛
- بعث سلوكيات جديدة في الأفراد تتوافق وإستراتيجية المؤسسة؛
- تقوية الروح المعنوية للأفراد؛
- تقوية العلاقات الإنسانية بين الأفراد وترشيد توجيهاتهم؛
- تنمية شعور العاملين بالولاء التنظيمي؛
- تخفيض معدلات كل من الغياب ودوران العمل؛
- إكساب العمل طرق البحث والإبداع؛

- المساهمة في إدارة المعرفة داخل المؤسسة (أفريد خميلي، 2014، صفحة 73)

3. واقع إستراتجية التدريب وأداء العاملين في المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP

تعطي المؤسسات البترولية أهمية كبيرة لإستراتيجية التدريب، والعمل على تدريب عمالها بشكل مستمر، وذلك بقصد زيادة قدرتهم ومساعدتهم على التكيف مع محيط المؤسسة أو بيئتها. نسقط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري على الجانب الميداني أي بغية معرفة مدى مطابقة المفاهيم النظرية لموضوع إستراتيجية التدريب مع واقع المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP، وعليه فإننا نسعى في هذا المحور إلى التطرق لمعرفة واقع استراتيجية التدريب ودورها في تحسين أداء العاملين بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة.

1.3. تقديم المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP

تعد المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار واحد من أهم الفروع الاستراتيجية المنبثقة عن شركة سوناطراك الأم.أنشأت في 01 أوت عام 1981 في سياق الإعلان عن إعادة هيكلة قطاع المحروقات والصناعات البتروكيمياوية في الجزائر، هي مؤسسة متخصصة في تقديم عدد كبير من الخدمات المتعلقة بمجال اكتشاف واستغلال حقول النفط ، وأيضا تتدخل في فحص وصيانة آبار البترول والغاز، وكذلك صيانة أحواض بززين المحروقات. والجدول الأتي يوضح بطاقة فنية عن المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP

الجدول رقم (2): بطاقة فنية للمؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP

اسم المؤسسة	المؤسسة الوطنية لخدمات الابار، م.و.خ.أ /E.N.S.P
المؤسسة الأم	سوناطراك
الشكل القانوني	مؤسسة اقتصادية ذات طابع خدماتي
رأس المال الاجتماعي	شركة ذات أسهم برأس مال إجتماعي 8000.000.000 دج بما يعادل 80.0000 سهم
عدد العمال	أكثر من 2.500عامل
رقم السجل التجاري	99B0122445 بتاريخ 2009/07/12
الرقم الضريبي	099930012254543
عنوان ومقر المؤسسة	المنطقة الصناعية ، ص.ب : 83 حاسي مسعود ، 30500 ولاية ورقلة
أهم المنافسين	Shlumberger، Halliburton،Expro Group

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على وثائق المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP

2.3. أهمية استراتجية التدريب في تحسين أداء العاملين

نعرض مؤشرات قياس استراتيجية التدريب وأداء العاملين في المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP خلال فترة الدراسة الممتدة بعشر سنوات (2006-2015)، وكذلك تحليل معطيات وبيانات المؤسسة محل الدراسة حول استراتيجية التدريب وتبيين أهميتها في تحسين اداء العاملين. حيث تتمثل مؤشرات إستراتجية تدريب المورد البشري (عدد العمال، عدد العمال المتدربين، تكاليف التدريب، موازنة التدريب والكتلة الاجرية)، ومؤشر أداء العاملين يتمثل في (إنتاجية العامل المتدرب).

1.2.3.- مؤشرات استراتيجية التدريب:

- تطور عدد العمال في المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP:

جدول رقم (3): تطور عدد العمال خلال الفترة 2008-2015

الوحدة: عامل

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد العمال	1983	2120	2087	2323	2623	2814	2907	3010
النسبة %	/	7	-2	12	13	7	3	4

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على وثائق المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP

الشكل رقم (2): تطور عدد العمال خلال الفترة 2008-2015

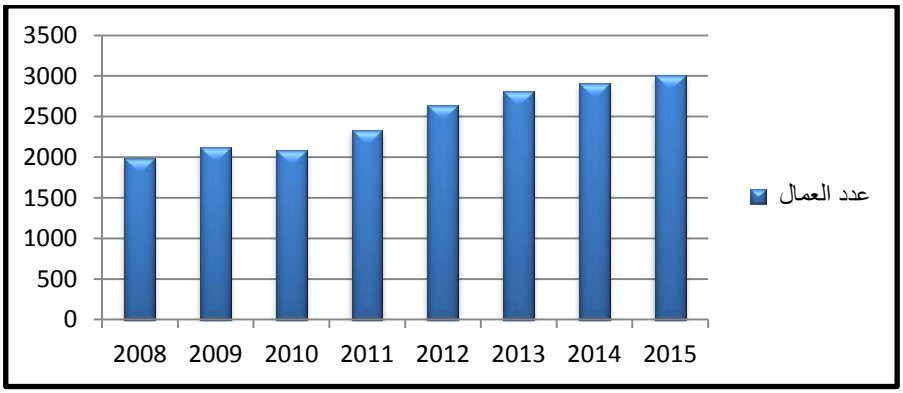

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على وثائق المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP

نلاحظ من خلال الجدول والشكل اعلاه أن المؤسسة شهدت تذبذب في عدد العمال،حيث شهدت سنتي 2008 و2009 نموا في مستويات التوظيف قدر بحوالي 7%، لتشهد مباشرة بعدها سنة 2010 انخفاظا قدر بـ 2-%، رغم ارتفاع سعر النفط في تلك السنة والذي وصل الى حوالي 98 دولار للبرميل.

اما بخصوص سنة 2011 فشهدت نمو قدر بـ 12% ويعود السبب في ذلك إلى قيام المؤسسة بزيادة معدلات التوظيف رغم العدد الكبير من العمالة المتوفرة لديها، وتلك الزيادة كانت بسبب ارتفاع سعر النفط والذي وصل إلى 112 دولار للبرميل في تلك السنة، أي توفر مبالغ مالية كبيرة والكفيلة بتسديد مستحقات العمال الجدد، وكذلك بسبب ارتفاع معدل البطالة في المنطقة.

ولتشهد بعد ذلك السنوات الموالية 2012 ،2013 ،2014 و2015 انخفاضا في مستويات التوظيف وهذا راجع إلى إنخفاض مستوى أسعار النفط.

2.2.3.تطور عدد المتدربين في المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP:

جدول رقم (4): تطور عدد المتدربين خلال الفترة 2008-2015

الوحدة: عامل متدرب

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد العمال	1983	2120	2087	2323	2623	2814	2907	3010
عدد العمال المتدربين	520	675	871	970	1592	833	1356	1550
نسبة المتدربين%	26	32	41.7	41.7	60.6	29.6	46.6	51.4

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على وثائق المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP

الشكل رقم (3): تطور عدد المتدربين خلال الفترة 2008-2015

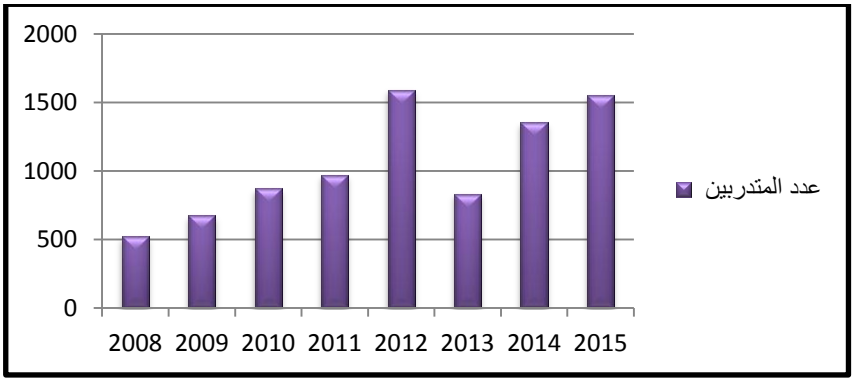

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على وثائق المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن المؤسسة شهدت ارتفاعا في نسبة المتدربين خلال الثماني سنوات (فترة الدراسة)، حيث سجلت المؤسسة اعلى نسبة لها في سنة 2012 و 2015 قدرت بحوالي 60% و 51% على التوالي حيث نجد أن أغلب هذه التدريبات كانت مخصصة للتقنين وكانت تتمحور تدريباتهم حول التكنولوجيا الحديثة وسبل الوقاية والسلامة من حوادث العمل.

3.2.3.تكاليف التدريب في المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP:

جدول رقم (5): تطور تكاليف التدريب خلال الفترة 2008-2015

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
موازنة التدريب (الهدف)	182375	222841	263864	271485	151926	261846	383344	392373
تكاليف التدريب (المحقق)	21349	26345	35147	81193	118978	250567	201745	33436
نسبة تحقيق الهدف %	12	12	13	30	78	96	53	9

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على وثائق المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP

الشكل رقم (4): تطور تكاليف التدريب خلال الفترة 2008-2015

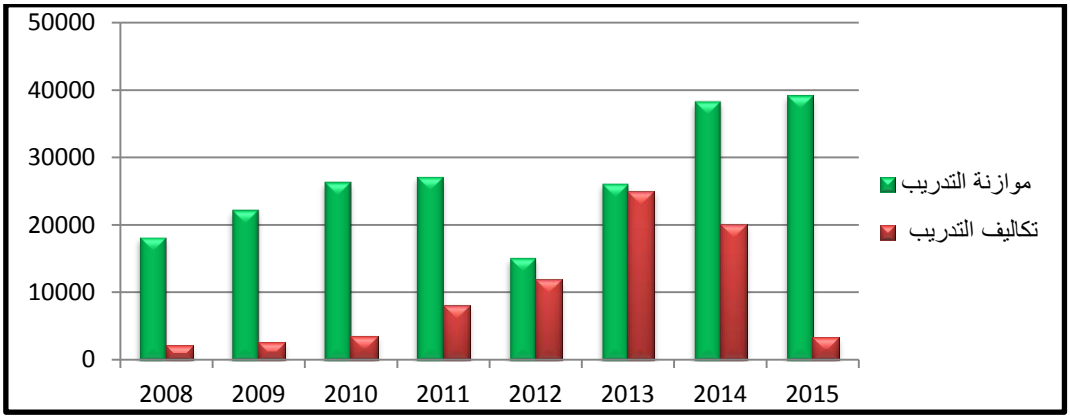

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على وثائق المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP

نلاحظ من خلال الجدول والشكل اعلاه أن المؤسسة لم تحقق الموازنة بنسبة 100% خلال الثماني سنوات الماضية 2008-2015، حيث حققت المؤسسة أعلى نسبة سنة 2013 بنسبة 96%، كما نلاحظ أن المؤسسة سجلت أضعف نتيجة في سنة 2015 بنسبة 9% وذلك بسبب تخلي المؤسسة عن الاساتذة الاجانب المتعاقدين.

4.2.3.الكتلة الأجرية ورقم الاعمال في المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP

الجدول رقم (6): تطور الكتلة الاجرية ورقم الاعمال خلال الفترة 2008-2015

الوحدة : مليون دينار جزائري

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الكتلة الاجرية	2853	3315	3740	4146	6018	6428	5527	7182
رقم الاعمال	3449	6205	8960	11189	14469	16504	18367	19001
الكتلة الاجرية/ رقم الاعمال	82	%53	%41	%37	%41	%39	%30	%37

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على وثائق المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP

الشكل رقم (5): تطور رقم الأعمال والكتلة الأجرية خلال الفترة 2008-2015

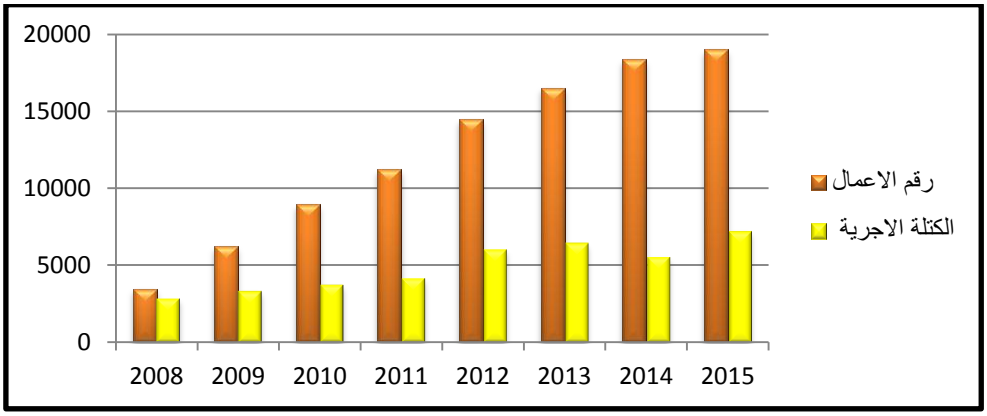

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على وثائق المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP

نلاحظ من خلال الجدول والشكل اعلاه أن الكتلة الاجرية في المؤسسة عرفت ارتفاعا منذ سنة 2008 إلى سنة 2013 حيث وصلت في سنة 2013 إلى 6428 مليون دينار جزائري وذلك راجع للتحسن الكبير الذي شهده نظام الاجور في تلك الفترة، كما شهدت سنتي 2014 انخفاض وصل إلى 5527 مليون دينار جزائري، وذلك بسبب سياسة المؤسسة والرامية إلى المحافظة على نفس مستوى الاجور وذلك بسبب تدهور سعر النفط في السداسي الثاني من سنة 2014.

ثم عاودت الكتلة الاجرية الارتفاع في سنة 2015 لتصل إلى ما يقارب 7182 مليون دينار جزائري وذلك بسبب سياسة التحفيز التي انتهجتها المؤسسة للحفاظ على عمالها من المغادرة والاستقالة.

أما بالنسبة للكتلة الاجرية ورقم الاعمال فقد تجاوزت الهدف في السنوات الخمس الاخي، إذ أن هدف المؤسسة هو أن تكون نسبة الكتلة الاجرية من رقم الاعمال تتراوح ما بين 30 و35% وذلك حسب قانون المؤسسة.

5.2.3.تكاليف التدريب والكتلة الاجرية ورقم الاعمال في المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP:

الجدول رقم (7): تطور عدد العمال خلال الفترة(2008-2015)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رقم الاعمال	20559	24869	27903	31162	34422	34773	38974	45539	53429	51709
الكتلة الاجرية	6339	6657	7007	6352	9563	14909	14874	14626	17990	18856
تكاليف التدريب	397	458	382	387	392.5	342.1	329	92.1	201.3	501.6
تكاليف التدريب /رقم الاعمال	1.93	1.84	1.36	1.24	1.14	0.98	0.84	0.20	0.37	0.97
تكاليف التدريب /الكتلة الاجرية	6.26	6.87	5.45	6.09	4.10	2.29	2.21	0.62	1.11	2.66

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على وثائق المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة تكاليف التدريب الى رقم الاعمال لم تتجاوز 1% خلال سنوات 2008 – 2012 وهي نسبة غير مقبولة عالميا، لأن المجال المحدد عالميا لهذا المؤشر يتراوح ما بين 1% و5% .

أما في سنتي 2013 و2014 فشهدت النسبة تجاوز الـ1%، وعليه يمكن القول أن النسبة في هاته السنتي هي نسبة مقبولة، وذلك كون أن تكاليف التدريب شهدت ارتفاعا بالمقارنة مع النمو الصغير لرقم الاعمال، ثم لتشهد سنة 2015 تراجع لهذه النسبة حيث وصلت إلى 0.18% وذلك بسبب الارتفاع الكبير لرقم الاعمال والنمو الطفيف لتكاليف التدريب.

3.3. مؤشر أداء العاملين

1.3.3.انتاجية العامل في المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP:

الجدول رقم (8): انتاجية العامل المتدرب خلال الفترة 2008-201

السنوات	قيمة الانتاج	اجمالي عدد العمال	عدد المتدربين	انتاجية العامل	انتاجية العامل المتدرب
2008	167397	2120	520	7.89608	32.19173
2009	246736	1983	675	12.44256	36.55348
2010	196255	2087	871	9.40368	22.53214
2011	256800	2336	970	10.99315	26.47422
2012	335346	2636	1592	12.72177	21.06444
2013	195527	2814	833	6.94836	23.47262
2014	114232	2907	1356	3.92954	8.42418
2015	118254	3010	1550	3.92870	7.62929

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على وثائق المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP

نلاحظ من خلال الجدول رقم اعلاه أن انتاجية العامل المتدرب أكبر من انتاجية العامل العادي في المؤسسة، حيث وصلت إلى أعلى نسبة لها سنة 2009 وذلك بسبب حجم الانتاج الكبير، وهذا ما يفسر أن التدريب يساهم في تغطية العجز في الأداء، ويعمل كذلك على زيادة انتاج المؤسسة كما له دور كبير في تخفيض تكاليف الانتاج. وبذلك نستنتج أن التدريب له دور بالغ الاهمية في تحسين اداء المؤسسة وزيادة انتاجية العامل.

4.الخاتمة:

مما سبق نستنتج أن تقييم الأداء يساهم في تحديد الاحتياجات التدريبية بشكل عالي من الدقة ومن ثم تصميم البرامج التدريبية، التي تتناسب وإلى حد كبير مع هذه الاحتياجات، فتصميم البرامج التدريبية يعتمد على عمليات التحليل والنتائج التي تخرج بها عملية تقييم الأداء. من خلال الدراسة الميدانية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تبين من خلال المقابلة التي تم إجرائها مع مسيرو مصلحة الموارد البشرية أن المؤسسة تسعى دائما لوضع استراتيجية تدريبية وفق مشاريعها واستثماراتها وأهدافها المستقبلية؛
- لم تقع المؤسسة في اشكالية الاحتياج للموارد البشرية عند اقتناءها لآليات جديدة أو الانطلاق في نشاط جديد؛
- بخصوص تحديد الاحتياجات التدريبية فإن المؤسسة تسعى إلى إعطائها أهمية كبيرة وهي قادرة على تحديدها بدقة، وذلك من خلال الرقابة على أداء العامل وكذلك من خلال المقارنة بين القدرات والمهارات الحالية للعاملين ومتطلبات الوظيفة المراد تنفيذها؛
- تتم عملية تحديد الاحتياجات التدريبية من خلال إرسال استمارات تحديد الاحتياجات ثم تأتي مرحلة تجميع تلك الاستمارات، ثم تشكيل لجنة على مستوى المديرية العامة بالمؤسسة لدراسة الاستمارات، وعلى كل مسؤول توضيح وتفسير أسباب تحديد هذه الاحتياجات والملاحظ من هذه العملية أنها جيدة لكنها غير فعالة وذلك بسبب أن رئيس المصلحة هو الذي يناقش الاحتياجات التدريبية ولكن المطلوب أن الرئيس أو المشرف المباشر على العامل هو الذي يقوم بوضع الاحتياجات التدريبية ومناقشتها مع رئيس المصلحة، ثم ترفع للإدارة العامة؛
- تتم عملية تصميم التدريب بناءا على المشاكل والعراقيل التي تعاني منها المؤسسة وبالتالي فإن عملية التصميم لا تقوم بها المؤسسة الأم سونطراكبل تقوم بها المؤسسة الوطنية لخدمات الابار؛
- تقييم المؤسسة العملية التدريبية بعد ستة أشهر من العمل، والعمل الإيجابي في هذه المؤسسة هو أن استمارات التقييم تسترد كلها وبنسبة 100%، وهذا راجع لصرامة وحزم مديرية الموارد البشرية في هذا الصدد.

5. قائمة المراجع

1-ابو دولة وآخرون. (2004). – واقع عملية الربط والتكامل ما بين استراتيجية المنظمة واستراتيجية ادارة الموارد البشرية –،المجلد 20، العدد 4،. ابحاث اليرموك.

2-أفريد خميلي. (2014). – التدريب كمدخل لتحسين اداء الموارد البشرية مع دراسة حالة مجمع صيدال فرع فرمال بعنابة- ، جامعة ام البواقي، .، كلية العلوم الاقتصادية.

3-الداوي الشيخ،. (2009). تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، ، العدد 07، جامعة ورقلة،. مجلة الباحث.

4-إلهام يحياوي. (2007). ، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسة الصناعية الجزائرية، ، العدد 5، جامعة ورقلة، .، مجلة الباحث.

5-شادلي شوقي. (2007). ، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الجزائر"،./. مذكرة ماجستير غير منشورة،. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

6-عبد المليك مزهودة،. (2001). الأداء بين الكفاءة والفاعلية "مفهوم وتقييم"، ، العدد الأول، بسكرة ،. مجلة العلوم الإنسانية.

7-علاء الغرباوي وآخرون،. (2007). التسويق المعاصر، ، .، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع،.

8-عمار بن عيشى . (2006). – دور تقييم اداء العاملين في تحديد الاحتياجات التدريبية مع دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية، ، .، رسالة ماجيستر غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

9-مشتاق كامل فرج. (بلا تاريخ). – استعمال تحديد التكلفة المستهدفة في تنفيذ استراتيجية المواجهة –، المجلد 18 العدد 67، جامعة بغداد. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية.

10-Alfred chandler. (1972). « stratégies et structures de l'entreprise » dans h Heyvaert-stratégie et innovation dans l'entreprise- ,. thése d'etat science économique. université catholique de louvain.

11-Chantal Bussenault, Martine Prete. (1999). « organisation et gestion de l'entreprise tome2 structures, décision,stratégie ». vuibert.

12-David Duchamp et Loris Guery . (2013). – la gestion des ressource humaines –،. France: 1édition ،impression&brochage SEPEC.

13-Irén foghievini . (1998). – organisation et gestion de l'entreprise- aegne,,. paris: 4 édition,.

14-Susan M health field . (2008). – training and devlopement employee motivation and retention –the lama laboratory animal management association ،.

مساهمة الطاقة الشمسية في الاقتصاد الجزائري

(بناء منظومة منزل ريفي أنموذجا)

The contribution of solar energy to the Algerian economy

(Building a country house system as a model)

ط.د:بن زيان صالح*

جامعة الأغواط – الجزائر

s.benzian@lagh-univ.dz

د.بوفاتح الطيب

جامعة الأغواط–الجزائر

tayebboufateh@gmail.com

Received:09/09/2019 Accepted:14/12/2019 Published:31/12/2019

ملخص:

تعتبر الجزائر من البلدان التي تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات،ولا تزال القطاعات الأخرى لا تساهم في الناتج المحلي الإجماليللبلاد إلابنسب قليلة،وتجدرالإشارةإلىأنالجزائرتنتج 98% منالكهرباءحالياًباستعمالالغازالطبيعي ومع كثرة الطلب على الكهرباء والصدمة النفطية التي مرت بها الجزائر كان لزاما على الدولة تنويع إنتاجها من الطاقة الكهربائية ومنها الطاقة الشمسية.

في هذه الدراسة حاولنا إلقاء الضوء على أهمية الطاقة الشمسية وعلاقتها بالصادرات الجزائرية، ومعرفة واقع الطاقة الشمسية في الجزائر وترقيتها وإسهامها في الاقتصاد الجزائري، إضافة للتعرض إلى الفرص التي تحوزها الجزائر في هذا القطاع وكذا معرفة أهم التحديات التي تواجه قطاع الطاقة الشمسية في الجزائر.وعلاقة الطاقة الشمسية بالاقتصاد الوطني والرؤية المستقبلية للطاقة الشمسية في الجزائر,إذ تعتبر الجزائر من بين الدول التي تحوز على إمكانيات كبيرة في مجال الطاقة الشمسية، وبالتاليفهيجدفعالةفيتحقيق اكتفاء اقتصادي وتحقيق أبعادواستراتيجياتالتنميةالمستدامة.

الكلمات المفتاحية:الطاقة الشمسية. الخلايا الكهروضوئية، كلفةتجهيزمنزلريفي،البطاريات،التنمية المستدامة.

تصنيف JEL: Q42 ; **Q20** ; **G10**

*المؤلف المرسل: **ط.د: بن زيان صالح**، الإيميل:**s.benzian@lagh-univ.dz**

Abstract:

Algeria is one of the countries whose exports depend on the hydrocarbons sector, Other sectors still contribute only a small percentage to the country's GDP,Algeria currently produces 98% of its electricity using natural gas,With so much demand for electricity and the oil shock Algeria has gone through, the state has had to diversify its production of electricity, including solar energy.

In this study we tried to shed light on the importance of solar energy and its relationship to Algerian exports,And to know the reality of solar energy in Algeria, its promotion and its contribution to the Algerian economy,In addition to exposure to the opportunities that Algeria holds in this sector, as well as knowledge of the most important challenges facing the solar energy sector in Algeria,The relationship of solar energy with the national economy and the future vision of solar energy in Algeria.

Algeria is among the countries that possess great potential in the field of solar energy, and therefore it is very effective in achieving economic sufficiency and achieving the dimensions and strategies of sustainable development.

Keywords: solar Energy; Photovoltaic cells; The cost of preparing a country house; The batteries; sustainable development.

Jel Classification Codes: : G10 ;Q20 ; Q42

1. مقدمة:

يعتمد اقتصاد الجزائر بشكل كبير ومباشر على قطاع المحروقات وبنسبة تقارب 98% ، وذلك لعدم وجود صادرات أخري،حيث تعتبر المحروقات الصادرات الاساسية في الجزائر، أما باقي الصادرات الأخرى فهي متعددة المجالات وتعاني من الإهمال وعدم الاهتمام،ولا يخفي علينا أن أسعار النفط في الآونة الأخيرة قد عرفت تذبذبا وانخفاضا مستمرا وذلك لأسباب متعددة، مما أدى إلى انخفاض كبير في إيرادات الدول المنتجة للنفط ومن بينها الجزائر.

زد على ذلك زيادة الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي والطلب المتزايد للطاقة الكهربائية خاصة في فصل الصيف وفي جنوبنا الكبير ،ويعتمد انتاج الطاقة الكهربائية في الجزائر بنسبة كبيرة جدا على المحروقات أي مايقارب98%من الغاز الطبيعي،وهذا ما أدي الى الاستهلاك الواسع للغاز الطبيعي ولما له من أثار سلبية على البيئة وتدميرها.

ومن جهة أخري فالزيادة السكانية والتوسع العمراني وكثرة استعمال الأدوات الكهرومنزلية أدي إلى زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية. كما أن ارتفاع الدخل الفردي زاد في القوة الشرائية لاقتناء المركبات الميكانيكية مما أدي إلى زيادة الطلب على الطاقة. كذلك فأن كثرة المشاريع الصناعية والشركات أيضا أدي الى زيادة الطلب على الطاقة أيضاً.

وبسبب ذلك كان لزاما على الدولة الجزائرية ان تسارع في إيجاد بدائل وحلوللإنتاج الطاقة الكهربائية. وهناك العديد من الخيارات والقطاعات التي يمكن للجزائر بإعطائها الأهمية أن تساهم في انتاج الطاقة الكهربائية، على غرار الطاقة الشمسية والذي تملك فيه الجزائر مؤهلات وإمكانيات هائلة، سوف تساهم بشكل كبير في انتاج الطاقة الكهربائية ويستطيع أن يكون بديلا في انتاج الكهرباء بدلا من المحروقات في السنوات القادمة.

وبحكم المساحة الشاسعة في الجزائر وتعدد أقاليمها ومناخها خاصة في الجنوب الجزائري، ونظرا لما لها من خيرات وثروات طبيعية فهناك العديد من الفرص للمساهمة والاستثمار في مجال الطاقة المتجددة وترقيتها من اجل المساهمة بشكل كبير في الخروج من التبعية للمحروقات.

إذ أصبح من الضروري تطوير واستغلال الطاقة المتجددة في الجزائر، وتشجيع الاستثمار في هذا المجال وإعطاء الاهمية البالغة لكسب الخبرات والتجارب من الدول المتقدمة وتوفير كامل الامكانيات اللازمة في هذا المجال.

وانطلاقا مما ذكرناه سابقا تتمحور إشكالية هذا البحث كما يلي: ما هو واقع انتاج الطاقة الشمسية في الجزائر؟ وما مدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني كبديل لقطاع المحروقات؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية الإشكاليات الفرعية التالية:

- ماهي مكانة وواقع الطاقة الشمسيةفي الجزائر؟
- ماهي الفرص والامكانيات المتاحة والتي تؤهل الطاقة الشمسية لأن تصبح بديلا لقطاع المحروقات في الجزائر؟
- ماهي التحديات التي تواجه الطاقة الشمسية في الجزائر؟
- ميزاتاستخداماالطاقةالشمسيةفيتأمينالطاقةللمناطقالنائية:

للإجابة على التساؤلات السابقة تم الاستناد إلى الفرضيات التالية:

نظرا لما لأهمية المحروقات في الجزائر لا يزال قطاع الطاقة الشمسية في الجزائر يعاني مثله مثل القطاعات الأخرى.

الإمكانيات الهائلة التي تملكها الجزائر والتي تجعلها دولة تضاهي الدول المتقدمة في مجال الطاقة الشمسية والمساهمة في الاقتصاد الجزائري.

نقص الطاقة الكهربائية مع فتح الدولة في مجال الطاقة الشمسية لأفاق 2030/2011.

1.1أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تتحدث عن أهمية الطاقة الشمسية وهي احد الخيارات المتاحة للاقتصاد الجزائري إذ تعد الطاقة أحد محددات العلاقات البينية بين الدول الكبرى و الدول النامية ، فإلى جانب الأهمية البالغة لمصادر الطاقة في تحريك عجلة الإقتصاد والمشاريع التنموية وعجلة الحياة ككل فهي مصدر للنقاشات السياسية ومؤشر للهيمنة والتفوق والنفوذ،وهي بذلك مصدر مساعد للمحروقات في الفترة القادمة وذلك باستغلال الإمكانيات والفرص المتاحة.

وأيضا توفير المعلومات والمشورة الفنية للسكان خاصة في المناطق الريفية التي ترغب في زيادة تطوير وتوفير الطاقة الكهربائية.

2.1.أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الطاقة المتجددة والطاقة الشمسية بالخصوص في الجزائر ومكانتها في الاقتصاد الوطني، وكذا التعرف إلى أهم الإمكانيات المتاحة للطاقة الشمسية في الجزائر ، بالإضافة إلى معرفة أهم التحديات التي تواجه الطاقة الشمسية عموما في الجزائر.

2.قطاع الطاقة الشمسية في الجزائر:

إن كثرة الطلب على الطاقة الكهربائية وتكرار انقطاع التيار الكهربائي خاصة في فصل الصيف وفي مناطق الجنوب وزد على ذلك أزمة انخفاض أسعار النفط وتدهور حصيلة الصادرات الجزائرية، أدى إلى التفكير في حلول لهذه الأزمة ، ومن بين أهم القطاعات التي يمكن للجزائر التوجه لها في السنوات القادمة والاستثمار فيها الا وهو قطاع الطاقة الشمسية لانتاج كهرباء نظيفة والذي تملك فيه الجزائر إمكانيات ضخمة لتحقق الاكتفاء ورفع الغبن عن المواطن من جهة والتوجه إلى التصدير من ناحية أخرى، وسنحاول في هذا المحور عرض لإمكانيات المتاحة في هذا القطاع وكذا مكانته ضمن الاقتصاد الجزائري، من خلال التطرق إلى عرض واقع هذا القطاع في الجزائر وأيضا في الاقتصاد الوطني وكذا المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

2. 1. واقع الطاقة الشمسية في الجزائر:

يحظى موضوع الطاقة الشمسية وإمكانية استغلالها باهتمام في الجزائر موضع الدراسة. وقد خطت الجزائر خطوات واسعة في مجال الاستفادة من الطاقة الشمسية وكمصدر محتمل للطاقة الكهربائية في المستقبل. بالنسبة للجزائر تقوم شركة Algerian Energy Company (AEC) بتبني برنامج للاستفادة من الطاقة الشمسية ، إذ يواصل المحافظ للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية، البروفيسور نور الدين ياسع، نشاطاته ليوم الخميس 28 نوفمبر 2019، بمشاركته في ندوة تقديم برنامج تطوير شركة #AEC، آفاق 2024، حيث كانت فرصة تحادث خلالها مع الرئيس المدير العام للشركة، السيد حسين ريزو، بخصوص آفاق التبادل و التعاون بين هاته الشركة الوطنية و الناشطة في مجالات تحلية المياه و توليد الطاقة الكهربائية، خاصة من أجل ترشيد استغلال الطاقة على مستوى محطات تحلية المياه و كذا إدماج إستغلال الطاقات المتجددة على مستواها من أجلفعالية أكبر، مؤكدا عن دعم السلطات العمومية لمجهودات الانتقال الطاقوي و إرساء أسس الفعالية الطاقوية في بلادنا و مرافقة جميع الفاعلين في المجال.

وتقوم وزارة الطاقة حاليا بالتعاون مع لجنة ضبط الكهرباء والغاز بإعداد نص تنظيمي يسمح بتسيير أفضل لهذه التقنية التي تعود بعائد كبير على المستخدم.((**المصدر** منشور وزارة الطاقة والدناجم، برنامج الطاقات الدتجددة والفعالية الطاقوية، مارس *2011* ،الجزائر، ص 24))

وأصبحت في الجزائر مؤسسات وشركات تنتج وسائل انتاج الطاقة الشمسية منها الالواح الشمسية والبطاريات والعاكسإلى غير ذلك من الوسائل، وقد شرع الكثير من المتعاملين الاقتصاديين المحليين مؤخرا في إنتاجالألواح بنوعية جيدة تستوفي المعايير العالمية.

وقد أدرجت المؤسسات الجزائرية احدث التكنولوجيات الموجهة لمختلف الاستخدامات (صناعة الرش ألفلاحي الإنارة العمومية ..) من خلال استثمار وسائل ضخمة" وينطبق الأمر على المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية "إيني" والتي تقترح ألواحا شمسية مصنعة بالسليسيوم بسعر يقدر ب95 دج للواط الواحد دون احتساب الرسوم ما يعني أنها تبيع لوحة شمسية بطاقة 100 وات بسعر 9.500 دج (دون احتساب الرسوم) علما ان معدل عمر اللوحات يتراوح بين 15 و20 سنة.

وتتطلع الجزائر إلى إنجاز حوالي 22 ألف ميجاوات من الطاقات المتجددة بحلول عام 2030، وهو ما يمثل حوالي 27% من إنتاج الكهرباء، وتم الشروع في إنجاز البرنامج على أرض الواقع عام 2015، لكن نقص الإمكانيات المادية حال دون التقدُّم في تحقيقه؛ إذ لم يتم إنجاز سوى 450 ميجاوات حتى الآن.

وكانت وزارة الطاقة الجزائرية قد أكدت في تقرير لها حول هذا البرنامج أصدرته عام 2016 أن إنتاج 22 ألف ميجاوات من الطاقة المتجددة سيتم على مرحلتين: من 2015 إلى 2020 سيتم خلالها إنتاج 4010 ميجاوات، ومن 2021 إلى 2030 بقية البرنامج. (الجريدة الرسمية، السنة الثامنة والاربعون، العدد *08* الدؤرخة في *06* فبراير *2011* ، ص2))

وتمتلك الجزائر ما يمكنها لتصبح رائدة الطاقة الشمسية في شمال إفريقيا، مع توليد يصل إلى 170 تيرا وات ساعة سنويا. ففي عام 2011، نجحت في بناء أول محطة للطاقة الحرارية الشمسية في منطقة حاسي الرمل. هذه المحطة المركبة تولد 25 ميجاوات من الطاقة الشمسية المركزة مع 130 ميجاوات مولدة من توربينات محطة غازية.

بالإضافة إلى ذلك، شرعت الجزائر في عام 2011 في البدء بتطوير برنامج للطاقة المتجددة كالخلايا الشمسية (PV)، الطاقة الشمسية المركزة (CSP)، طاقة الرياح. يهدف البرنامج إلى تثبيت 12 جيجاوات من الطاقة بحلول عام 2030.وعملت الجزائر أيضا الى إنشاء مؤسسات ومراكز بحث في مجال الطاقات

المتجددة ومن ذلك مراكز بحث تابعة لوزارة التعليم العالي منها مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDE) أنشئ سنة 1988/03/22 ، وحدة تطوير المعدات الشمسية(UDES) ، وحدة البحث التطبيقي في الطاقات المتجددة (URAER) ، وحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي (URERM) ومنها ماهو تابع لوزارة الطاقة والمناجم ومن ذلك الوكالة الوطنية لترقية وترشد استخدام الطاقة (APRU) ، مركز البحث والتطوير في الكهرباء والغاز (CREDE) ، الشركة الجزائرية للطاقات الجديدة (NEAL).

ومما يؤكد مضي الجزائر في هذا المجال هو أخر تصريح المحافظ للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية في قوله إذ نؤكد أن اللجوء إلى الطاقات المتجددة و السعي إلى تكريس الفعالية الطاقوية في الجزائر ليس خيارا، بل حتمية استراتيجية تدخل في الحفاظ على الأمن_الإقليمي لبلادنا ، و أصبح من الضروري تغيير مقاربتنا، إذ ستشرك المحافظة من الآن فصاعدا الجميع لإنجاح الانتقال الطاقوي و استغلال ما تمتلكه الجزائر من مؤهلات عظيمة و ثروات، من مختصين و باحثين و جامعيين و شباب مستثمر أو له النية في ذلك و متعاملين اقتصاديين و خريجي معاهد التكوين المهني.وستكون هناك فعاليات اليوم

2.2 . الإمكانيات التي تحوزها الجزائر في مجال الطاقة الشمسية وميزاتها في تأمين المناطق النائية :

تعتبر الجزائر موضوع دراستنا تتميز بكونها من الدول المنتجة للنفط إذ يشكل النفط مصدر دخلها الرئيسي ومصدر الطاقة الأساسي أن لم يكن الوحيد فيها. وكذلك تعتبر الجزائر أنها ذات طبيعة صحراوية وذات رقعة جغرافية شاسعة.

وتتوفر الجزائر على إمكانيات ضخمة تؤهلها أن تكون من المصاف في انتاج الطاقة الكهربائية عن طريق الاستثمار في الطاقات المتجددة ومنها الطاقة الشمسية بالخصوص جراء موقعها الجغرافي وشساعة مساحتها فمعدل مدة إشراق الشمس في كامل التراب الوطني تقريبا تفوق 2000 ساعة في السنة ويمكنها أن تصل إلى 3700 ساعة (الهضاب العليا والصحراء). والطاقة المتوفرة يوميا على مساحة عرضية قدرها 1 م^{2}تصل إلى 5 كيلوات في الساعة على معظم أجزاء التراب الوطني أي نحو 1700 كيلوات في الساعة / م^2 في السنة في شمال البلاد و2263 كيلوات/ م^2 في السنة في جنوب البلاد**والجدول رقم 3** يوضح توزيعالطاقةالشمسيةفيالجزائر((**Source**:Guide des énergies renouvelables Ministère de l’énergie et des mines, édition 2007, p39

إذ تعتبر الجزائر من اغني الدول في العالم بمصادر الطاقة المتجددة والاستثمار في هذا القطاع، يحقق لها إستراتيجية امن الطاقة.

ومن ميزات استخدام الطاقة الشمسية في تأمين الطاقة للمناطق النائية:

من المعروف أن معظم المناطق النائية بعيدة جداً عن خطوط نقل وتوزيع الطاقة التابعةلشركة سونلغاز، مما يتطلب استخدام الطاقة الشمسية لعدة ميزات:

- عمر ومدة الالواح الشمسية تصل الى أكثر من 25 سنة مما يمكن من الاستثمار في المناطق النائية والأرياف مدة طويلة (بسبب عمر المنظومات الطويل)
- المساحة الكافية التي تتوفر لوضع الألواح الشمسية
- سهولة تركيبها وقلة صيانها أو انعدامها.
- كثرة الاجهزة في المناطق الريفية من مضخات وأجهزة أخري مستعملة في الفلاحة التي تعمل بالطاقة الشمسية دون الحاجة لبطاريات الخزن؛ مما يقلل الكلفة لارتباط عمل هذه الأجهزة نهاراً فقط.
- زيادة تكلفة إيصال الشبكات الى المناطق النائية مقارنة بالطاقة الشمسية ،إذ إن توسيع هذه الشبكات وإيصالها إلى هذه المناطق عملية مكلفة جداً
-دعم الدولة للطاقة الشمسية مقارنة بالشبكات الكهربائية.

3.التحديات التي تواجه قطاع الطاقة الشمسية في الجزائر

حقيقة أن قطاع الطاقة هو العمود الفقري للجزائريين الاقتصاد لذلك ، يتطلب تخطيط الطاقة إجراء تحليل شامل من الروابط بين هذا القطاع وبقية الاقتصاد.

- ينبغي إجراء المزيد من التحليلات والدراسات حول الطاقة الشمسية تشمل الروابط بين جميع القطاعات.
- النظر في سياسة الضرائب إذ لابد من التقليل منها أو تجميدها في مجال قطاع الطاقة الشمسية على مستوي إنتاج وتصنيع وسائل الطاقة أو على مستوي استيراد وبيع هذه الوسائل.
- عدم وجود تنسيق بين القطاعات إلى حد كبير أوجه القصور في العديد من قطاعات الاقتصاد الوطني

- نقص البيانات والتراخي الناجم عن الاعتماد الكبير على الهيدروكربونات ونقص المهارات أو المعلومات
- سوء السوق والتطلعات التي تشمل هذا القطاع والمقاربة العلمية مع الدول المتقدمة وعدم التسريع في استخدام الطاقة الشمسية
- النقص في إعطاء الفرص للمستثمرين المحليين والأجانب في تكوين قاعدة شبابية ويد عاملة ذات معرفة وملمة بهذا القطاع الزاخر.
- نقص الثقافة والمسؤولية الاجتماعية هي العناصر الرئيسية للتنمية المستدامةلمفهوم دور رائد في صناعة الطاقة الشمسية المستقبلية المربحة.
- عدم خلق جو محفز لإنشاء مكاتب دراسات و شركات مصغرة في التركيب و التصنيع،

- عدم جلب الإستثمارات و الخبرات و تعزيز تكوين الشباب و نقل التكنولوجيا،وذلك لتجسيد الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية.

4.لمحة حول الدراسة النظرية للطاقة الشمسية:

تعتبر الطاقات المتجددة من الامور الضرورية التي يجب الاهتمام بها في الجزائر وذلك لانها تعتبرمن أهم القطاعات الإستراتيجية للنهوض بالتنمية الاقتصادية في الجزائر،كما تعتبر من أهم الخيارات المتاحة لانتاج الطاقة الكهربائية وتوفيرها للسكان خاصة في المناطق النائية والتي تبعد عن خطوط نقل الكهرباء بمسافات كبيرة ، وهذا كله راجع إلى الإمكانيات والمؤهلات التي تتمتع بها الجزائر والتي تساهم كثيرا في نجاح الاستثمار في الطاقة المتجددة كحل لإنتاج الكهرباء وبديل لقطاع المحروقات في المرحلة القادمة والمؤهلات حيث أن الجزائر تتربع على رقعة جغرافية كبيرة جدا وخاصة المناطق الصحراوية مما يعطي أهمية بالغة للطاقة الشمسية وللطاقة الشمسية وسائل متعددة لإنتاجها ويمكن تلخيص هذه الوسائل المتعددة كما يلي:

1.4.تعريف الطاقة الشمسية:

هي الضوء المشع والحرارة المنبعثة من الشمس والتي تم تسخيرها من قبل البشر منذ العصور القديمة باستخدام مجموعة من التقنيات المتطورة باستمرار (سعود يوسف عياش ،تكنولوجيا الطاقة البديلة، ص 10) أو هي التكنولوجيا المستخدمة لتسخير طاقة الشمس وجعلها قابلة للاستخدام.

2.4.المكونات الاساسية لمجمع الطاقة الشمسية الحراريةالثاني:

مجمع الطاقة الشمسية الحرارية هو مجمع يتم تصميمه لتجميع الحرارة عن طريق امتصاص أشعة الشمس. والمجمع هو جهاز يهدف لتحويل الطاقة الحرارية الموجودة في أشعة الشمس أو الإشعاع الشمسي إلى صورة أكثر قابلية للاستخدام والتخزين. هذه الطاقة تكون على هيئة أشعة كهرومغناطيسية تتراوح أطوالها الموجية بين الأشعة تحت الحمراء (الطويلة) إلى الأشعة الفوق بنفسجية (القصيرة). وتصل كمية الطاقة الشمسية التي تضرب سطح الأرض إلى حوالي 1000 واط لكل متر مربع تحت السماء الصافية وهذا يتوقف على الظروف الجوية والموقع واتجاه السطح.ومن هذه المجمعات نذكر.((توماس شالاقل ،(2013)،ص 25))

1-3.4 الألواح(الخلايا)الشمسية:

الألواح الشمسية هي عبارة عن ألواح حتى من خلالها يتم بتحويل الطاقة الضوئية إلى طاقة كهربائية وهذه الألواح موجودة بأشكال وأنواع مُختلفة ((Rajput, S. K. Fundamentals, Economic and Energy Analysis. Northern India Textile Research Association Sector-23 page 34,) ،وذلك على حسب التصنيع والانتاج باعتبار أنها ممكن أن تكون 6 فولط أو 12 أو 24، وتتميز الخلايا الشمسية بأنها لا تشمل أجزاء أو قطع متحركة ، وهي لا تستهلك وقوداً ولا تلوث الجو وحياتها طويلة ولا تتطلب إلا القليل من الصيانة وهناك انواع من توصيل الالواح الشمسية منها توصيل على التوازي (Parallel) والتوصيل على التوالي (Series) ، ونستطيع أن نقول أن الخلايا الكهروضوئية هي مجال التكنولوجيا والبحث المتعلقة بالأجهزة التي تحول مباشرة أشعة الشمس في الكهرباء. لاحظ شكل رقم1.وشكل رقم 4

2-3-4إطارالتثبيت :

الذي يستخدم من اجل تثبيت اللوح الشمسي ويعتبر هذا الإطار مهم جداً باعتبارأن من خلاله يتم تحديد اللوح الشمسي وأيضاً تحديد زاوية الميل والاتجاه الخاصة بلوحلاحظ شكل رقم1.

3-3.4منظم الشحن:

هو جهاز الكتروني يقوم بتنظيم الجهد الكهربائي الوارد من الخلايا الشمسيةقبل مروره إلى بطاريات الطاقة الشمسية وذلك للمحافظة على البطاريات المستخدمةلاحظ شكل رقم1.

4-3.4البطاريات :

تستخدم في تخزين الكهرباء المتولدة من الألواح الشمسية، ولايعد وجودها ضرورياً لعمل النظام، طالما أن ضوء الشمس موجود، بينما تكمن أهميتها في تخزين الكهرباء لاستخدامها عند غروب الشمس وحلول المساء. يمكن توصيل أكثر من بطاريةٍ واحدة للنظام الشمسي الواحد وذلك لتخزين أكبر قدر من الطاقة الكهربائية، حيث يتم توصيلها باستخدام أسلاك مع بعضه.

5-3.4العواكس (Power Inverters):

وتأتي أهمية تلك المرحلة عند الحاجة إلي إستخدام تلك الخلايا لتوليد كهرباء عالية متغيرة تستطيع لتشغيل الأجهزة الكهربية والإلكترونية الكبيرة في المنازل أو المصانع. فهنا علينا بإستخدام أجهزة تسمي فولت أو أي قيمة 24 فولت أو 12 والتى تقوم بتحويل التيار المستمر سواء كان (Inverters) عواكس لتشغيل الأجهزة التى تعمل على التيار المتغير وللأجهزة (110V AC or 220V AC) أخري إلي تيار متغير عالي الثقيلة وهو آخر مرحلة وبدونه لن تكون هناك قيمة حقيقية للألواح الشمسيةلاحظ شكل رقم2 *Syed Noman Danish Assistant Professor* ((*Introduction to Solar Energy Technologies*))*university king –saud page 39*((

<u>5.كلفة تجهيز منزل ريفي بالطاقة الشمسية:</u>

مع اعتبار الجزائر دولة مصدرة للنفط إلا أنها لازالت تعاني من نقص الطاقة الكهربائية منذ سنين وتعاني من انقطاع التيار الكهربائي خاصة في الجنوب منها وخاصة في فصل الصيف، وتعاني أيضا من توصيل شبكات الكهرباء إلى المناطق النائية إذ مازالت المناطق الريفية تعتمد على مولدات الديزل وهي ذات أثمان باهظة ومكلفة ,تلك الأسباب أدت إلى أصحاب المناطق الريفية إلى تغيير إنتاج الطاقة الكهربائية من المولدات إلى الطاقة الشمسية ذات تكلفة أقل وسهلة الاستعمال ، إلا أنها لازالت لم تعمم بالرغم من إدخال الكهرباء الشمسية الى المنازل أو أماكن العمل أصبح سهلا وبأسعار معقولة زد على ذلك المجهدات المبذولة من طرف الدولة ودعمها لأصحاب المناطق الريفية ،ولهذ كان محل دراستنا كنموذج هو منزل ريفي مع بئر مائي.

ويعتمد اقتصاد النظام الشمسي على تحليل التكلفة والفوائد للنظام الشمسي ((Rajput, S. K. Fundamentals, Economic and Energy Analysis. Northern India Textile Research Association Sector-23

))ولهذا من اجل استخدام الطاقة الشمسية المراد توظيفها في أغراض معينة منها المنزل او بئر مائي لابد من تحجيم متطلبات المنظومة وملائمتها لتتوافق مع الأحمال المراد تزويدها بالكهرباء ،لضمان حساب التكلفة وزيادة الكفاءة والحد من المشاكل المصاحبة للألواح الشمسية ويقصد بالتحجيم هو معرفة المعدل اليومي للقدرة الكهربائية الاستهلاكية والوقت اللازم لتشغيلها بعد ذلك نحدد الاحتياج من منظومة الطاقة الشمسية وتكلفتها(جمال بليدي ،الجزائر – إستخدام الطاقة الشمسية في التنميةالمحلية بولية بشار ،ص 56)).

1-5المنزل العائلي:

نعتبر المنزل العائلي مساحته الإجمالية 70م^2 يحتوي على ثلاث غرف ومطبخ وحمام لسد حاجيات هذا المنزل في كامل الفصول نوضح الحاجيات في **الجدول .1**والذي يبين الأجهزة الاساسية التي نحتاجها في المنزل.

مجموع الاستهلاك اليومي للاجهزة الضرورية والتي تشتغل يوميا(ثلاجة،مصابيح،تلفاز،كميوتر، مبرد هوائي،أجهزة أخري) وذلك بغض النضر عن الغسالة والألة الطبخ فيمكن تشغيلها من خلال تنظيم الحمل باطفاء بعض الاجهزة مثل المصابيح في النهار تساوي **1495 واط** .هذه الاستطاعة تكون كافية في فصل الصيف والشتاء بذلك يمكن تعويض استهلاك المبرد بالتدفئة.

ملاحظة استعملنا مصابيح 16 واط (LED) وذلك لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية.

لانتاجمايقارب1495 واط نحتاج الى الواح شمسية ومنظم شحن وبطاريات وعاكس وهذه التكلفة هي محل دراستنا في هذا المثال حيث تحسب التكلفة في **الجدول رقم 2**

حيث بلغت التكلفة الاجمالية لمنظومة منزل ريفي هي **535000.00** دج

2-5 بئر مائي

تكلفة بئر مائي نفرض محل دراستنا بئر مائي عمقه من 60-80 متر وبذلك نحتاج الى مضخة استطاعتها تقدر حوالي 10000 واط بكمية ضخ 20-30 م^3 يوميا لمدة تقارب **8 ساعات في النهار فقط** وذلك لترشيد البطاريات وبذلك نحتاج منظومة طاقة شمسية موضحة في جدول رقم4

حيث بلغت التكلفة الاجمالية لمضخة المياهمايقارب**655000,00 دج** والتكلفة الكلية بين مضخة المياه والمنزل الريفي **1190000.00دج**

وعليه مما درسنا وما توصلنا اليه هو أن هناك فرق شاسع بين تكلفة الطاقة الشمسية ومقارنتها مع الكهرباء التقليدية أو محركات الديزل وهذا يتضح جليا في فرق التكلفة زيادة على الصيانة

والانقطاعات المتكررة بالنسبة للمحركات إذ لابد من الاسراع في ادخال مفهوم الطاقة الشمسية والاسراع في انجازها وتوفير وسائلها والمسارعة في دعم هذه الوسائل.

الملاحق

جدول 1: الأجهزة الاساسية التي نحتاجها في المنزل

الأجهزة	ثلاجة	مصابيح إنارة	مبردة هواء	تلفزيون	غسالة ملابس	كميوتر	أجهزة أخرى	المجموع الكلي
عدد الوحدات	1	7	2	2	1	1	1	15 وحدة
مدة التشغيل يوميا(بالساع	24	7	7	7	1	6	1	54 ساعة
الإستطاعة بالواط لكلجهاز	180	16	300	185	3000	122	411	/////
مجموعالإستطاعة بالكيلوواطلكامل الاجهزة	0.18	0.112	0.7	0.370	3	0.122	0.3	//////
كيلوواطساعي	4.32	0,784	4,9	2,59	3	0,854	0.3	16,748

جدول رقم 2 تكلفة منظومة الطاقة الشمسية لسد حاجيات منزل ريفي

	الحجمالكلي	العدد	تكلفة الوحدة دج	التكلفة الاجمالة دج
ألواح شمسية	2000وات	8	25000	200000
حامل الألواح الشمسية،		1	10000	10000
منظم شحن	40 أمبير	1	20000	20000
البطاريات	310 أمبير	4	45000	180000
نظام الفولطية	48 فولت	2	50000	100000
مقطع السلك	6مم2	1	0	0
طول السلك	20 متر	1	5000	5000
أشغال		1	20000	20000
مجموع التكلفة الاجمالية دج				535000

جدول 3الطاقة المتوفرة في الجزائر حسب المناطق

المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	المنطقة الصحراوية
قدرةالتشمسفيالمتوسط (الساعة/السنة)	2650	3000	3500
المساحة %	4	10	86
الطاقةالمتوفرةفيالمتوسط (كيلواط/ م2 /السنة)	1700	1900	2650

Source:Guide des énergies renouvelables Ministère de l'énergie et des mines, édition 2007, p39

جدول رقم 4 تكلفة منظومة الطاقة الشمسية لمضخة ماء بئر

	الحجم الكلي	العدد	تكلفة الوحدة دج	التكلفة الاجمالة دج
ألواح شمسية	20460 وات	20	25000	500000
حامل الألواح الشمسية،		1	10000	10000
منظم شحن	370 أمبير	1	20000	20000
البطاريات	310 أمبير	0	45000	0
نظام الفولطية	48 فولت	2	50000	100000
مقطع السلك	52مم2	1	0	0
طول السلك	20 متر	1	5000	5000
أشغال		1	20000	20000
مجموع التكلفة الاجمالية دج				655000

الشكل 1: رسم تمثيلي يوضح مكونات الطاقة الشمسية

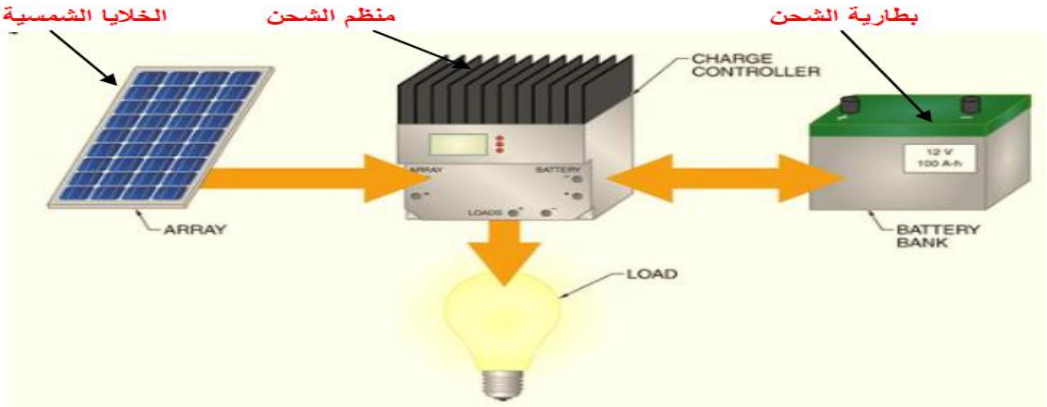

الشكل 2: رسم تمثيلي يوضح العاكس

شكل رقم 3 رسم توضيحي يمثل تركيب الفتوفولية

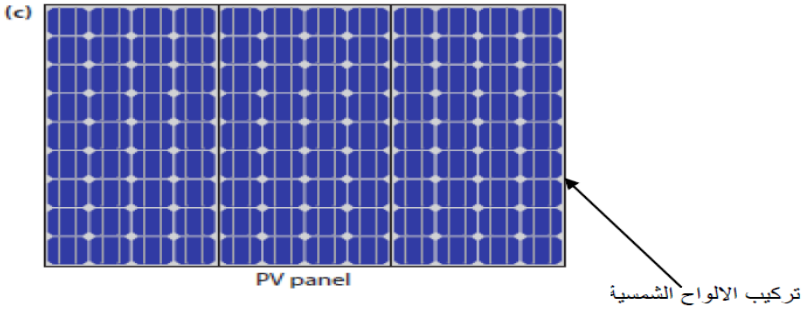

Source:SolarEnergy, Delft University of Technology, 2014p252

6. تحليل النتائج:

من خلال محل الدراسة الاوهو تركيب منظومة طاقة شمسية لمنزل ريفي ومضخة ماء لبئر تبين ان هناك فرق شاسع في تكلفة المنظومة الشمسية مقارنة بمحركات الديزل الكهربائية المستعملة بالوقود (النزين) ذات التكلفة الباهضة حيث يفوق سعر هذه المحركات **1000000.00**دج ولاحظنا أن هذه التكلفة كافية لانشاء منظومة طاقة شمسية وهنا يكمن الفرق ان محركات الديزل تستهلك كل يوم مايقارب 10 لتر من البنزين اضافة الى الزيوت وهذا لانجده في منظومة الالواح الشمسية فهي تحتاج الى نظافتها وفقط.

7. خاتمة:

من خلال ماذكرناه تبين أن للجزائر إمكانيات هائلة في مجال الطاقة الشمسية إذ لابد من استحداث بئة تنظيمية وتشغيلية والمسارعة في تطبيق نظام الطاقة المتجددة و بناء القدرات الوطنية في مجال التحول نحو التنمية المستدامة وإدراج مفهوم طاقة متجددة بئة نظيفة.

ومن المعروف حاليا أن الجزائر تنتج 98% من الكهرباء باستعمال الغاز الطبيعي. إذ يؤكد الخبراء أن الطاقة الشمسية التي تزخر بها الصحراء الجزائرية ستشكل مستقبل التنمية فيها ومن المنتظر أن تلقى إقبالاً استثمارياً كبيراً، بالنظر لزيادة الطلب عليها، ولهذا كان لزاما على السلطات الجزائرية أن تتوجه لدعم الطاقات الشمسية بمختلف الصيغ والاشكال. هذا سيسهم في توفير الطاقة الكهربائية محلياً، إضافة لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل.

ومن جهة أخري لابد من الاسراع في نشر ثقافة الطاقة الشمسية للسكان في المناطق النائية إذ لاحظنا من خلال دراستنا أن هناك فرق شاسع في الاستثمار في الطاقة الشمسية مقارنة باستعمال محركات الديزل.

وعلى مستوي سياسي لابد من استدراك ما فات من وقتٍ وذلك من خلال تكثيف الجهود في مجال فتح المجال للاستثمار في الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية ،وكذا سبل دعمها وترقيتها خاصة في المناطق الجنوبية المعزولة عن شبكة التوصيل بالكهرباء.

8. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. د .سعوديوسف عياش، (1981) ،تكنولوجيا الطاقة البديلة، عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب الكويت ،
2. د. توماس شالاقل ،(2013)،كلفة انتاج الطاقة الكهربائية المتجددة،معهدفراونهوفر لنظم الطاقة الشمسية،نوفمبر 2013
3. Rajput, S. K. Fundamentals, (2010),Economic and EnergyAnalysis. NorthernIndia Textile Research Association Sector-23, Rajnagar, Ghaziabad .
4. AndrisPiebalgs*(* European Commissioner for Energy*)*,PHOTOVOLTAICSOLAR ENERGYDevelopment and current research ,Printed in Belgium

5.*Dr. Syed NomanDanish Assistant Professor* ((*Introduction to Solar Energy Technologies* **))***university king –saud***

المقالات:

1.جمال بليدي ،الجزائر- إستخداماالطاقةالشمسيةفيالتنميةالمحليةبوليةبشار ،مهندس زراعي

2.الطالب:جباربعبدالجليل (2018)،:أهميةتطويرالطاقةالشمسيةفيتحقيقالتنميةالمستدامةدراسةحالة- الجزائرومصر- أطروحةمقدمةلنيلشهادةدكتوراهعلومفيالعلومالاقتصادية جامعة محمدخيضربسكرة

3-*Amine BoudgheneStambouli((Algerian renewable energy assessment: The challenge of sustainability)) Energy Policy journal homepage: www.elsevier.com/locate/enpol*

4.*BoudgheneStambouli A., 2007. Survey report on "Renewable Energy Manufacturing Facilities inAlgeria" United Nations, Index 382958.*

5-Kasbadji N.(2010), Wind energy asessment in Algeria. Proceeding of the International Workshop on physicsand renewable energies. El-Oued, Algeria,

المراسيم والقوانين:

1.منشورو زارة الطاقة والمناجم، (2011) ، برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، الجزائر

2.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، (2011) ، السنة الثامنة والاربعون، العدد *08* الدؤرخة في *06* فبراير *2011*

مواقع الانترنيت:

1.*CDERAlgeria, http://www.cder.dz*

2.*https://mawdoo3.com*

المؤسسات الشبكة: نحو استغلال أمثل للتركز العشوائي للصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودعم تنافسيتها_ شبكة سيالكوت بباكستان نموذجا_

*The Network: Towards an optimal utilization of the random concentration of Algerian SMEs and enhancing their competitiveness - the Sialkot Network of Pakistan as a model_*

د. بودرة فاطمة*	أ: تقرارت يزيد	أ. قوفي سعاد
المركز الجامعي افلو-الجزائر	جامعة أم البواقي – الجزائر	جامعة أم البواقي – الجزائر
fafiboud@yahoo.fr	**yazidtagraret@gmail.com**	**Com.doajsou@gmail**

Published: 31/12/2019 Accepted:21/12/2019 Received:29/11/2019

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مظاهر التركز التلقائي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومحاولة تكييف هذا التركز في ظل المعوقات التي تواجهها هذه الصناعات عن طريق استراتيجية التجمع أو المؤسسة الشبكة لزيادة تنافسية المؤسسات فيها؛

وقد توصلت هذه الدراسة أن هناك العديد من التركزات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مثل: صناعة مشتقات الحليب في الوسط، كما تتركز المناطق والولايات المجاورة للبويرة بجاية، تيزي وزو، وبرج بوعريريج على 51% من مناطق الزيتون في البلاد، داخل دائرة نصف قطرها 100 كم، بالإضافة إلى صناعة تجميع السيارات في كل من تيارت، وهران وغليزان، ولكن ليس هناك في أي منهم تقسيم للعمل، وليس للمؤسسات فيها اتصال مع منظمات علمية وهيئات دعم، وإن كان هناك أنواع من المساندة فهي لا تعمل بمنهجية شبكية، وإضافة الى ذلك ومن خلال مرورنا بالتجربة الباكستانية أوصت الدراسة بأن التركزات الجزائرية سالفة الذكر قد توحي ببداية لتكوين مؤسسات شبكية في حال تدخل الدولة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الشبكة، التركز، التنافسية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنيف L62 ;O14:JEL

*المؤلف المرسل: **د: بودرة فاطمة** ، الإيميل:fafiboud@yahoo.fr

Abstract:

The aim of this study is to know the manifestations of the automatic concentration of small and medium industries in Algeria, and to try to adapt this concentration in light of the constraints faced by these industries through the strategy of the association or the network to increase the competitiveness of institutions in them;

The study found that there are many concentrations of small and medium enterprises in Algeria, such as: dairy products in the center, and the regions and states neighboring Bouira Bejaia, Tizi Ouzou and Bordj Bou Arreridj are concentrated on 51% of the country's olive areas within a radius of 100 km, But there is no division of labor, and institutions have no contact with scientific organizations and support bodies, although there are types of support they do not work with a network methodology, In addition, through the passing of the Pakistani experience, the study recommended that these concentrations may suggest the beginning of the formation of network institutions in the event of state intervention.

Keywords: Enterprise Network, Concentration, Small and Medium Enterprises.

Jel Classification Codes: L62 ;O14

1. مقدمة:

فتحت الجزائر المجال واسعا للقطاع الخاص، مما أجبر الدولة على تشجيع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالتحول من اقتصاد مخطط أي محصن، إلى اقتصاد الأسواق يقتضي ضرورة إحداث تغييرات جذرية من أجل إبعاد – قدر الإمكان-الأضرار المحتملة من جراء هذا التحول، بما يتوفر لديها من خيارات متاحة خصوصا في ظل عزلة هذه المؤسسات على الرغم من عملها متقاربة؛

تتجلى أهمية الدراسة في تناولها لموضوعين مهمين للمؤسسات على المستوى التطبيقي(المؤسسة الشبكية في باكستان وتمركز المؤسسات في الجزائر) على نحو يعكس الحاجة الماسة للدولة في إعادة التفكير بكيفيات الاستفادة من توطن المشروعات وتمركزها عن طريق تقسيم العمل فيما بينها وتخصصها؛

استخدم البحث منهج دراسة الحالة من خلال قراءة للكيفية التي ساهمت بها تجربة سيالكوت الباكستانية في دعم تشبيك مؤسساتها المتقاربة من خلال العلاقات الرأسية والافقية.

1.1.إشكالية الموضوع: سنحاول من خلال هده المداخلة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن لاستراتيجية المؤسسة الشبكة من استغلال تركز الصناعات الصغيرة والمتوسطة العشوائي في الجزائر للوصول بها الى أداء تنافسي أفضل؟

2.1.فرضيات البحث: وللإجابة على التساؤل السابق نضع الفرضية الرئيسية التالية:

الآداء التنافسي للصناعات الصغيرة والمتوسطة المنطوية تحت مظلة المؤسسة الشبكة أفضل من أدائها وهي متفرّقة من خلال الابتكار والكفاءة والتصدير بالاستفادة من مزايا الكفاءة التجميعية؛ باعتبارها تمتلك مصالح وهياكل قاعدية مشتركة.

2-مظاهر تركزات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تتعدد مظاهر توطن وتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كصناعة تجميع السيارات وصناعات أخرى تحويلية متفرقة ومناطق صناعية.

2-1-صناعات متفرقة: إن المعطيات المتوفرة من خلال الدراسات التي قدمها برنامج Meda في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشير إلى بداية تشكل مؤسسات شبكية ذات منتجات متجانسة في بعض المناطق الجغرافية من الوطن، والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم(1): تمركز الإنتاج لبعض صناعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المناطق / الصناعة	الغرب	الوسط	الشرق	الجنوب
الحليب ومشتقاته	% 9	% 59	% 32	% 1
صناعة الورق	% 21	% 16	% 37	% 6
صناعة النسيج	% 30	% 21	% 42	% 7
صناعة المطاط والبلاستيك	% 44	% 14	% 22	% 20
صناعة السيراميك	% 25	% 13	% 45	% 18
الحبوب ومشتقاتها	% 32	% 11	% 55	% 12

Source: Euro - Développement, ANDPME,2010 .

من الجدول السابق يمكننا أن نستنتج أن هناك بداية لتكوين مؤسسات شبكية مثل: صناعة مشتقات الحليب في الوسط، والتي تتمركز في المثلث بومرداس، بجاية، تيزي وزو، حيث عرفت هذه المنطقة استقطابا للاستثمار في الصناعات الغذائية المرتبطة بالحليب ومشتقاته، حتى أن البعض منها تتعاون الآن مع مؤسسات عالمية مثل دانون، بالإضافة إلى بداية تمركز إنتاج مشتقات الحبوب بالشرق، والذي يعتبر خزانا لإنتاج هذه المادة. (علوني عمار، 2010، ص: 166).

وكمثال آخر "تتركز المناطق والولايات المجاورة للبويرة بجاية، تيزي وزو، وبرج بوعريريج على 51% من مناطق الزيتون في البلاد، و65 % من الإنتاج الوطني لهذه المادة، بمتوسط إنتاج وطني يقدر بـ 30000 طن/ سنة داخل دائرة نصف قطرها 100 كم. (ONUDI ,2013p23)

إن هذه التركزات توحي بأن تجميع الصناعات في مجالات محددة وأماكن محددة تسمح للحكومات من وضع ميكانزمات خاصة للرفع من الإنتاج، الإبداع، البحث والتطوير لصالح هذه المجموعات الصناعية.

في هذا الصدد نشير أنه قامت اليونيدو بوضع برنامج انشاء مراكز المناولة بمختلف الدول النامية، تهدف الى بناء نظام للمعلومات التقنية وتسهيل الاتصال بين مختلف المؤسسات الاقتصادية، "حيث وفي قطاع الصناعات الميكانيكية بالجزائر نجد بعض المصنعين الكبار والمقاولين يولون اهتماماتهم بعقد شبكة مناولة من الباطن في مؤسساتهم الصناعية الكبرى. (ONUDI ,2013p16)

إن المعطيات السابقة لا **تعبر بدقة عن وجود ما يسمى بتركزات أو تجمعات حقيقية** (مؤسسات شبكية) في الجزائر، إنما هو إشارة إلى ما يمكن أن تقدمه الحكومة لقيام أقطاب صناعية حقيقية، والاستفادة من تجارب الكثير من الدول التي هي في مستوانا الاقتصادي، والتي نجحت في ذلك، مثل: مصر التي أنشأت ما يسمى بالتجمعات الصناعية في مدينة السادس من أكتوبر، ومدينة الشروق وغيرها من المناطق في شكل سلسلة من الصناعات المتقاربة من حيث المنتوج والمتداخلة من حيث المواد الأولية، وفي سورية طبقت نفس العملية بالنسبة لصناعة النسيج.

2-2-مشاريع تجميع السيارات في الجزائر:

تم تدشين مصنع تجميع السيارات التابع للعملاق الفرنسي "رونو" في 2014 بوهران. ودخل مصنع تابع للعملاق الكوري "هيونداي" مرحلة الانتاج في 2016 بتيارت. كما ينتظر ان يبدأ انتاج السيارات الالمانية من علامتي "فولكسفاغن" و"سكودا" بغليزان، ولا تبعد هذه المناطق عن بعضها في الغرب الجزائري. (http://www.alquds.co.uk/?p=673030)

- **مشروع رونو الجزائر:**

يقع مقر المصنع بوهران بالضبط واد تليلات الذي يبعد 27 كلم عن جنوب غرب المدينة، ويخضع المصنع لمعايير التجميع المطبقة على جميع مصانع رونو؛

ساهمت مجموعة رونو بنسبة 49 بالمائة في المشروع، و34 بالمائة نسبة مساهمة الشركة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI، في حين بلغت نسبة مساهمة للصندوق الوطني للاستثمار FNI 17 بالمائة؛

يعتمد المصنع على إمدادات قطع التركيب المصنوعة بـ Pitesti في رومانيا؛ ما يعني 220 حاوية تعبر كل أسبوع ميناء Constantza برومانيا، وتستغرق مدة تسلم الطلبيات لتركيبها منذ تاريخ طلبها من قبل مصنع وهران ثمانية أسابيع، ويعتمد تسيير هذا التدفق السلعي على كل من الموردين والمصانع وميناء وهران والجمارك ومهندسي الإمداد وقطاع المالية والفوترة ؛ **(عبد السلام بريزة**، 2017، ص:14).

"أنتج مصنع "رونو" 42 ألف سيارة في 2016، ويسعى الى بلوغ حجم إنتاج يصل الى 75 الف سيارة سنة 2019." (http://www.alquds.co.uk/?p=673030)

يمثل حجم الاستثمار في المشروع بما يعادل 50 مليون يورو؛ خلق المشروع ما يقارب 350 منصب عمل مباشر عند انطلاقه، **على أساس أن يكون هناك** إدماج تدريجي محلي للشبكات الكهربائية والكوابل والبطاريات التي ستنتجها مؤسسات صغيرة ومتوسطة جزائرية؛

- **مشروع هيونداي:**

أنشئ هذا المصنع بالتعاون بين رجل الأعمال الجزائري وشركة كورية، على أمل أن ينتج 25 ألف سيارة في السنة ترتفع إلى 100 ألف سيارة بعد السنوات الثلاث الأولى، لكنه تحول إلى العمل على توريد سيارات مركبة بشكل كامل بدون عجلات، ليتم تركيبها في المصنع، وتسجيلها كسيارة جزائرية. (حمزة كحال، 2017 ، ص 6)

تم المشروع بين مجمع طحكوت في الجانب الجزائري، وشركة هيونداي الشركة الكورية الجنوبية بتوقيع اتفاقية بين المجمع الجزائري وبنك القرض الشعبي الجزائري.

المصنع تم انجازه ليقوم بإنتاج ثمانية أصناف من السيارات دائما لنفس الشركة وهي: *i*10 ، *i*20 ، توكسن ولقد بدأت عملية تسويق المنتوج بعد توفر مخزون يكفي لتلبية الطلب.

- **مشروع فولسفاكن:** نجح المسؤولون الجزائريون في إقناع مسؤولي شركة فولسفاكن الألمانية، بإقامة مصنع لتجميع وتركيب السيارات في الجزائر، وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا المشروع بحوالي 250 ملي أورو.

وقع مجمع "سوفاك" الجزائري ومُصنع السيارات الألماني "فولكسفاغن" يوم الأحد 27 نوفمبر 2016 بالجزائر العاصمة على بروتوكول اتفاق لإنشاء مصنع لتجميع وتركيب السيارات الخاصة بهذه العلامة الألمانية بالجزائر وبالضبط في 27 جويلية 2017 تم تدشين هذا المصنع.

" شيّد المصنع بالضبط في بلدية سيدي خطاب بولاية غليزان، غرب العاصمة الجزائر، لأجل تركيب أربعة أنواع من الماركة الألمانية، هي سيات إيبزا وسكودا أوغتافيا وجولف 7 وكادي، بشراكة بين مركب "سوفاك "الجزائري والشركة الألمانية."

(https://arabic.cnn.com/business/2017/07/27/algeria-volkswagen-factory)

2-3- المناطق الصناعية:

كذلك **تتعدد مظاهر تركز وتوطن الصناعات في الجزائر في المناطق الصناعية**.

إنّ قطاع الصناعة **في حالة المناطق الصناعية** يتمركز في فضاءات مهيأة ومزودة بالوسائل الضرورية، لكن هناك مؤسسات متنوعة في نفس المنطقة الصناعية، كل مؤسسة تعمل بمفردها، مع منح تسهيلات ومزايا للمستثمرين والصناعيين من أجل تعبئة الموارد المتاحة محليا، وتشجيع المبادرة الفردية.

كانت مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I تقوم بتسيير المناطق الصناعية عند إنشائها لأجل تفعيل واستغلال كل العقار الصناعي، وجعله تحت تصرف المستثمرين، وتحولت هذه المؤسسة إلى مؤسسة التسيير العقاري SGI بموجب القرار 05 المؤرخ في 25 جويلية 2003، والتي من مهامها أيضا توفير الأمن وأعمال الصيانة اللازمة للمنطقة الصناعية.

وبعد حصول المستثمر على المتطلبات الخاصة لاستعمال المنطقة بناءا على إرشادات السلطة والتشريعات المعمول بها، يجب تقسيم تلك المساحة الواسعة من الأرض إلى مساحات مختلفة تتناسب وطبيعة الاستخدام، مع إمكانية ربط كل قسيمة بالاحتياجات الأولية والأساسية من المرافق العامة والخدمات مثل: المياه، كهرباء، الصرف الصحي والاتصالات، وحيث أن هذه المساحات والقسائم من الممكن بيعها أو تأجيرها مع العقار الموجود أو القيام عليها، وذلك حسب تصنيف المكان (زناد سهيلة، بوعكريف زوهير، 2013، ص:9)

"من أهم المناطق الصناعية عبر كامل التراب الوطني: المنطقة الصناعية أدرار، وواد سلي بالشلف، وعين مليلة بأم البواقي، وأريس وجرمة بباتنة، وأقبو ببجاية، وسيدي خالد بالبويرة، وواد السمارة الحراش بالجزائر العاصمة، ومنطقة صناعية بسطيف، برج بوعريريج. الخ، والدولة الآن تشرع في إنشاء 42 منطقة صناعية بمواصفات دولية تتوزع على 34 ولاية، وذلك قصد إعطاء دفع لعملية التنمية (زناد سهيلة، بوعكريف زوهير، 2013، ص:9)

- **وضعية المناطق الصناعية في بداياتها:**

إن الأجهزة والهيئات سابقة الذكر اعتبرها تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في دورته الرابعة والعشرون المنعقدة في ماي 2004 محدودة المهام من حيث المتابعة والإشراف، وبالتالي برزت عدة مشـــاكل، " فبدل أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات، أصبح من أهم العناصر الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، ففي دراسة للوكـــالة الوطنية لتهيئة الإقليم أنه وإلى غاية2001 من بين مجموع 4211 قطعة أرض سلمت لتطوير المنـــاطق الصناعية، توجد (3233) قطعة غير مسواة قانونيا مقابل تسوية978، أو ما نسبته 23.22 %(دراجي كريمو،2011 ، ص67) مقـــــابل76.77 % غير مسواة.

"وقد كانت أفضل نسبة استغلال سنة 2004 في الشمال بمعدل 17%، وأخفضها في الجنوب بنسبة 7 %(Voir K. Khebbache, M. Belattaf 2008.p;9.)، مما يؤكد أن المشكلة ليست مشكل عقـــار بقدر ما هو مشكل انعدام روح المقاولاتية.

"بالإضافة إلى الوضعية المزرية للمناطق الصناعية، فإن20% من محيط المنـــاطق الصناعية يوجد في وضعية سيئة في منطقة الوسط، فيما تتعدى النسبة 43.5%في الشرق و62.8 % في الغرب (سليمة غدير أحمد، 2011، ص: 135.) ويعود ذلك الى: (La configuration du foncier en Algérie,2011P61)

- تغيير وجهات العقار إلى نشاطات أخرى لا ترتبط بالاستثمار؛
- غالبية العقارات التي تم التنازل عنها بقيت بدون استغلال.

- **إعادة تأهيل المناطق الصناعية:** يعتبر برنامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، والذي شرعت في تنفيذه وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة إبتداءا من أوت 2005، يقوم على تحديث الهياكل القاعدية، الطرقات والإنارة الخارجية، توصيل شبكة المياه الصناعية، الربط مع الشبكة الوطنية للكهرباء والغاز، إنشاء مراكز مراقبة وحراسة. ...الخ، وفي هذا الإطار، تبرز ضرورة الإسراع في استكمال المشـــاريع الكبرى، كالطريق السريع شرق غرب (منى مسغوني، 2012، ص.130) ، وتـــم تخصيص غلاف مالي لعملية إعادة التأهيل بحجم 72 مليار دينار جزائري للمناطق الصناعية ومناطق النشاط عبر عدة ولايات الشمال، وتهيئة 97 منطقة صناعية ومنطقة نشاط موزعة على المستوى الوطني.

كما تم تخصيص حوالي 5 مليارات دينار جزائري في إطار برنامج الهضاب العليا، من أجل توفير العوامل الأساسية لجذب الاستثمار، ويخص هذا البرنامج كلا من ولاية تبسة وباتنة والأغواط والجلفة وسعيدة وتيارت والمسيلة، حيث انطلقت الأشغال مع نهاية 2006 على أن تنجز مع نهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي الثاني أي نهاية 2009.

ولتدعيم الاستثمار في ولايات الجنوب خصص ما يقارب من 200 مليون دينار جزائري لتهيئة المناطق الصناعية لكل من ولاية بشار وأدرار وغرداية، ومناطق النشاط لكل من تندوف، سيدي عقبة بولاية بسكرة، إليزي، سيدي خويلد (ورقلة)، تمنراست، والأغواط.

- **البرنامج الوطني الاستشرافي للمناطق الصناعية للفترة (2012-2017)**

" الدولة الجزائرية وفي إطار التعاون وتبادل الخبرات مع دول البحر الأبيض المتوسط، قـامت بتغييرات على مستوى المنـــاطق الصناعية، تم اعتمادها في شهر أفريل 2012، بمصادقة من اللجنة الوطنية للصنـــاعة في دورتها الخمسين بتاريخ2011/3/6" (Ministère de l'industrie, 2012 ,p03)،

"ينص هذا البرنامج على أن عدد المناطق الصناعية 42 منطقة، بتكلفة إجمالية قدرت بـ88 مليار دج، موزعة على 34 ولاية، بمساحة صافية قدرت بـ 7179 هكتار".(Ministère de l'industrie, 2012 ,12p

وقد تم التركيز على مناطق الشمال مقارنة بالهضاب العليا والجنوب نظرا لمعايير اختيار المنطقة الصناعية التي ترتكز أساسا على: توافر الملاحق بنسبة 20 %، المساحة بنسبة 15 %، الموقع والقرب من المناطق الحضرية (المدينة، الأحياء، البلدية) بنسبة 15 %، الهياكل والطرقات بنسبة 15 %، النظام العمراني 10 %،النسيج الصناعي 10%، الخدمات والنشاطات الملحقة، التأثيرات البيئية، اقتصاد المعرفة، كل منهم بنسبة 5%.

3 .المؤسسة الشبكة: "المفهوم والخصائص:

في إطار أعمال الهيئة الفرنسية للتهيئة الإقليمية والعمل الجهوي (DATAR) سنة 2002 تم تعريف الشبكة أو العنقود بأنه" وحدات إنتاجية، تعمل كشبكة مترابطة، لها نشاطات متشابهة أو متكاملة والتي تقتسم العمل (Jean Guillaume2005 p :3

حيث تتشابك هذه المؤسسات في علاقات تعاون أفقية وعمودية، تتخصّص كل من مؤسسة من الشبكة في إنجاز **المهمة** (التركيز حول نشاط أو أنشطة معينة من سلسلة القيمة من توريد المواد الخام الى تسليم المنتج)، **أو المرحلة** (تصنيع جزء من المنتوج النهائي)، معتمدة في ذلك على الخصائص التاريخية والاجتماعية وقوى السوق السائدة بالمنطقة المحددة.

تختصر **فكرة** الشبكات ـ إضافة الى التكامل بين مؤسسات القطاع الواحد _(المصنعين والموردين، منتجي المنتجات المكملة، المؤسسات المسوّقة، والمؤسسات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتقنية متقاربة)- فكرة **تشبيك** عناصر البنى التحتية من الأنظمة والقوانين، وبنية تحتية حديثة في مجال الاتصالات والمواصلات، هذا من جهة ومن جهة أخرى تضم الشبكات منظمات المجتمع المدني من هيئات تمويل، والهيئات الحكومية وغير الحكومية مثل الجامعات، وهيئات التوحيد القياسي ومؤسسات التدريب المهني، بورصات المناولة والنقابات المهنية وحاضنات الأعمال التي تقدم خدمات تدريب وتعليم ومعلومات، وأخيراً مؤسسات البحث العلمي والدعم الفني .

عن العلاقة بين **القدرة التنافسية للقطاع والمؤسسات الشبكة**، فقد ارتكزت معظم تحاليل Porter على دراسة تاريخ المنافسة في قطاع معين حتى تفسّر القدرة التنافسية الحالية لهذا القطاع بأي وضع هي فيه، وبأي وضع ستكون عليه مستقبلا.

تعمل الشبكة على تسويق خطوط منتجات جديدة **أقوى من المنتجات المنفردة**؛ توفير البيانات، تطوير البنية الأساسية للمؤسسات من الخدمات القانونية والمالية، تحسين التخطيط بسبب توفر مزيد من المعلومات عن العملاء والموردين، إمكانية الحصول على الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام.

"فتموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل شبكات هي نقطة جديرة بالثقة، ذلك أن تلك المؤسسات بهكذا استراتيجية تستغل المحيط المحلي على أكمل وجه، من خلال الاستفادة من وفورات الحجم الداخلية والخارجية، وتخفيض تكاليف التخزين، وبناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء والشركاء الأكثر ربحية (Antonia R. Gurrieri and Luca Petruzzellis , 2006, p:3).

4-الاستثمار في تركز الصناعات العشوائي عن طريق تثمين الروابط الأفقية والعمودية –شبكة سيالكوت للأدوات الجراحية نموذجا-

كانت بدايات سيالكوت **مجرد تركز لمؤسسات صغيرة ومتوسطة وكبيرة بشكل عفوي**، وقد تحولت إلى مؤسسة شبكة عن طريق تجميع تلك المؤسسات لإخراج منتوج باسم المجموعة كلها والاستفادة أخيرا من الكفاءة التجميعية، فشبكة SIALKOT للمعدات الجراحية واحد من أنجح الصناعات المصدّرة **لخمس** المنتجات الطبية الجراحية في السوق العالمية (NADVI، 1999).

4-1-تاريخ تطور صناعة سيالكوت للأدوات الجراحية في باكستان

"عرفت منطقة سيالكوت سنة 1890 بكثرة عدد الحدادين الذين يقومون بصهر المعادن، وتصنيع الأواني المعدنية في المنطقة، كما لوحظت مهارة حدادة SAILKOT في إنتاج الجودة العالية من أعمال الزينة والترصيع، وقدرتهم على إصلاح وتصنيع كميات كبيرة من الصناديق، والدروع والسيوف، السكاكين، شفرات الحلاقة، بدرجة عالية من البراعة واحترافية الصنعة. (. Nadvi K 1997, P:7)

"اعتبر أيضا الحدادين من الحرفيين الأكثر مهارة في SAILKOT، حيث أنهم يردّدون في تأكيد (نحن نملكها -مهارة العمل على المعادن-إنها في دمائنا)." Nadvi K 1997, P19)

"سنة 1895مستشفى ميموريال المسيحي كان <u>الأطباء البريطانيون</u> فيه أكثر إعجابا بقدرة الإنتاج، والجودة العالية والدائمة لمنتوجات سيالكوت، وكان <u>عميد المستشفى</u> يؤمن بقدرة الصناع على نسخ الآلات، هؤلاء الأخيرين أمرو بصنع المشارط، التي كانوا راضين عن نتائج صنعها، وأخيرا حصلت

SAILKOT على أمر تصنيع المشارط وأنواع أخرى مختلفة من السكاكين المستخدمة في العمليات الجراحية." (NAHEED AKHTAR, 2012 : P:9)

"مع الوقت بلغت الصناعة الجراحية في SAILKOT شعبية كبيرة، حيث بدأت المشافي الواقعة في الهند البريطانية في شراءالأدوات الجراحية وجراحة الأسنان، وإلى حد عام 1920 كان تركيز هذه الصناعة على الهند البريطانية، وبعد عام 1930 أصبحتSAILKOT مصدّرا جهويا ".

(Faisal, A, 2010,)

" تتم مراقبة جودة هذه الأدوات من طرف مركز تطوير الصناعات المعدنية، والمختصرة تسميتها في: Metal Industries Development Center:MIDC

واجهت **المؤسسات الصناعية الصغيرة لصناعة الأدوات الجراحية في سيالكوت** مخاطر كبيرة، هددت وجود هذه الصناعة، "حيث كانت نقطة الأزمة عام 1994، عندما أوقفت منظمة الغذاء والدواء الأمريكية (fDA) استيرادها من باكستان إلى غاية تبني المؤسسات معايير جودة لتطبيقات التصنيع الخاصة بهذه الصناعة". (Government of Pakistan, 2007)

"صادرات الأدوات الجراحية من **Sialkot**، اعتبرتها (FDA) مصنوعة من معادن غير مقبولة لمواصفات ومقاييس الجودة العالمية "، (Theresa Thompson Chaudhry, , 2011 P:95 .)حيث أصرت تلك المنظمة على ضرورة حصول هذه الصادرات على شهادات الجودة المحددة، وهذه الشهادات هي شهادة **GMP** وهي أحد مقاييس الكفاءة، وهي قريبة الارتباط بمقاييس الجودة العالمية؛ مثل الأيزو 9000 وسلاسلها.

"تضمن هذه المقاييس تحقيق مستوى الجودة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، سواءا في تصميم المنتج، أو في عملية التصنيع والتوزيع، ***ويتطلب تحقيق المؤسسات للمستوى المطلوب من الجودة حدوث تغيرات في تنظيمات الإدارة والإنتاج في المؤسسات***، ويرتبط حدوث هذه التغييرات بتحسن مستوى التعليم والتدريب، وذلك بجانب حدوث تغييرات في العلاقات الأفقية والرأسية بين المؤسسات"، (مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام2007، ص.18) وبذلك وضعت هذه المخاطر المؤسسات الصناعية في تحد كبير.

وقد ترتب على هذه المخاطر انخفاض مبيعات المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الأمريكية، والتي تعد أكبر مستوعب لصادراتها، مما أدى إلى إيقاف بعض منها لإنتاجها تماما، وتحولت

بعض المؤسسات لخطوط إنتاج أخرى، مع محاولات لدخول أسواق جديدة مثل أسواق آسيا وشمال أفريقيا.

وبعد حدوث هذه المخاطر والأضرار الكبيرة التي لحقت بمؤسسات إنتاج الأدوات الجراحية في SAILKOT استطاعت المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التغلب على ذلك **من خلال تكوين شبكة تضم تلك المؤسسات"** (مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام2007، ص.18) **مع نهاية** عام 1996

4-2-الفاعلون في شبكة سيالكوت

يتكون شبكة سيالكوت من مجموعة فاعلين أساسيين ومجموعة فاعلين ثانويين:

-الفاعلون الأساسيون: تتكون هذه الشبكة من مجموعة مؤسسات كبيرة، متوسطة وصغيرة، وأخرى متعاقدة من الباطن، كما هو مدون في الجدول رقم **(2)**

الجدول رقم (2): فاعلي شبكة سيالكوت الأساسيين للمعدّات الطبية والجراحية

أحجام المؤسسات	عدد المؤسسات	عدد العمال	المداخيل (روبية باكستانية)
كبيرة	30	400 . 250	100 . 60 مليون
متوسطة	50	250 . 100	60 . 10 مليون
صغيرة	150	50 . 30	10 . 1مليون
متعاقدين	2000	20 . 5	1.5 . 1مليون
موردين	1000 . 800	/	/

Source: Theresa Thompson Chaudhry, 2011, P:94 .

من الجدول رقم(2) نلاحظ أنه يوجد في قلب الشبكة حوالي 230 مصنّعا مسجّلا، توظّف الأغلبية الساحقة منهم ما بين 30 إلى 50 عاملا، تتأسس القدرة على فك الإنتاج نحو مراحل عمليات خاصة مستقلة على نحو توضّح فيه حدود المهارات والتكنولوجيات، "مما يسمح لحضور أكثر من2000 متعاقد من الباطن يتولون مهام كالصباغة، التلميع، الطحن، التصنيع، الطلاء بالكهرباء والمعالجة

الحرارية، بالإضافة إلى وجود أعداد كبيرة من الموردين المحليين المتخصصين في المعادن والفولاذ، آلات جديدة ومستخدمة، كيماويات، أحزمة التلميع، مواد كاشطة، آلات طحن (Nadvi K،1997 P:.8) إذ وصل عدد الموردين الى أكثر من 800 مورد. يندرج هؤلاء

يندرج هؤلاء الفاعلين تحت مرافق البنية التحتية بهذه الصناعة في سيالكوت وهي كالآتي (. Ather Raza Zaidi. *2006,* P**13** *")*

محطة السكة الحديدية؛

- ميناء DRY فيSIALKOT، وهو نظام شحن قوي، حيث أن مزوّدي خدمات الشحن المسؤولين عن تغيير المنتجات ضمن وخارج الكتلة يصلون الى حوالي 40 وكالة شحن على مساحة المنطقة: Ather Raza Zaidi.2006, P 13 .)
- محطة راديو FM؛
- شبكة مصرفية قوية، حوالي23 شبكة مصرفية وطنية، وبالتقريب فإن جميع البنوك التجارية والصناعية في باكستان لها فروع في شبكة سياكلوت، حيث تقدم قروض بأسعار فائدة رمزية، كما يتم فيها تأجير المعدات والآلات؛
- المراكز الرقمية والشركات المزدوجة لخدمة الانترنت؛
- إمدادات الكهرباء والغاز الطبيعي؛
- مطار SIALKOTالدولي (قيد الانجاز)؛
- مركز خدمات الرفاهية الاجتماعية؛
- معاهد التدريب التقني وهيئات تجارية؛
- المركز الصحي لـ SIALKOT.

-الفاعلون الثانويون: يملك الشبكة أيضا جمعيات أعمال محلية، تتضمن: مركز تطوير الصناعات المعدنية (MIDC)، غرفة SIALKOT التجارية والصناعية (SCCI)، وجمعية صنّاع المعدّات الجراحية في باكستان (SIMAP) (Ilias, N, 2001 ,p،43)

": "كما يوجد أكثر من مئة عامل نظافة، ونقل، زيادة على عمال التأمين والسعاة الدوليين".

(le site web http://www.simap.org.pk/facts.php le :26- 12-2014, a 11 :00 .)

- **غرفة سيالكوت التجارية والصناعية (SCCI): 6 1** Ather Raza Zaidi.2006, P)

(Sialkot Chamber of Commerce and Industries)

تعد غرفة SIALKOTالتجارية والصناعية أكبر جمعية لمصدّري جميع القطاعات في المدينة، تملك SCCI أكثر من 7000 عضو، كما تملك سمعة طيبة جدا في متاب

عة العديد من المشاريع التنموية الخاصة بالسكان وبالمدينة معا، إذ كانت فحوى هذه المبادرات منصبة على التنمية الاجتماعية، وتنمية البنية التحتية.

- **هيئة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

(SMEDA: Small and Medium Enterprise Development Authority)

انشأت هيئة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أكتوبر 1998 بغرض واحد؛ ألا وهو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلاد.

تملك هذه الهيئة مركز أعمال جهوي في SIALKOT، توفر SMEDA الخدمات التالية: (**1 7** P ,2006. . (Ather Raza Zaidi

- برامج تدريب قصيرة للإدارة الصغرى والمتوسطة؛
- نصائح في السوق ونصائح تقنية؛
- تسهيلات في ترتيب المعاملات البنكية؛
- خدمات قانونية، ومراكز للمرافق المشتركة.

- **مكتب ترويج الصادرات (EPB)** : EPB (Export Promotion Bureau)

يملك هذا المكتب التوكيل لترويج المنتجات المحلية في الأسواق العالمية، ويملك أيضا حصة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (20%) في كل المعارض التجارية الدولية، والمؤتمرات، بالموازاة مع المكتب الجهوي في SIALKOT. تتمثل وظائف الـ EPB في:

- المعارض والأعمال المحلية والدولية؛
- الدعاية المحلية والخارجية؛
- تسهيل المعاملات التجارية؛
- الندوات، المؤتمرات وورشات العمل؛
- الكتاب السنوي للإحصائيات؛
- مؤتمرات خاصة بـ ISO 14000.ISO 9000؛

- إدارة الجودة الشاملة (TQM)؛
- حل المشاكل الخاصة بالتصدير؛
- الفاكس وموقع الويب للطلبيات؛
- تسجيل عقود التصدير، وتحديد الحد الأدنى لأسعار التصدير.
- **مركز تنمية الصناعات المعدنية (MIDC)**(Metal Industries Development Center)

وهو مركز لتنمية الصناعات المعدنية ولتوفير الخدمات الفنية للمؤسسات.

- **جمعية صناع المعدات الجراحية في باكستان (SIMAP**

(http://www.simap.org.pk/facts.php le:26- 12-2013, a 11 :00)

(The Surgical Instrument Manufacture's Association of Pakistan)

تقوم هذه المؤسسة بتوفير الواردات للتجمع، وتقوم بتقديم التسهيلات في النقل.

4-3-الوضعية التنافسية لشبكة سيالكوت: نكرر القول أن تاريخ هذه الصناعة في سيالكوت يعود إلى عام 1890، ولكنه شهد أيضا بعض الصعود والهبوط منذ تأسيسه، في هذا الصدد أردنا التركيز على حقائق معينة وجوانب فيما يتعلق بهذا الشبكة.

- **مؤشرات مختارة:** هذه المؤشرات هي عبارة عن متفرقات حول هاته الصناعة، وهي كالتالي:
- قدرت الاستثمارات في صناعة SIALKOT بـ 20 مليار روبية باكستانية؛
- تبلغ حصة SIALKOT في السوق العالمية للأدوات الجراحية أكثر من 30 مليار دولار (2010 SIMAP)؛ (P11 ، 2012 ، NAHEED AKHTAR)
- توجد ما بين (2000 -2500) مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ونسبة عمالة متوسطة مقدرة بـ (10-50) عامل في كل مؤسسة تخدم القطاع؛
- يقدر حاليا العدد الإجمالي لعدد العمال في هذا القطاع بـ 500.000 عاملا في مؤسسات مدينة SIALKOT. (SIMAP 2010)؛ (P12 ، **2012** ، NAHEED AKHTAR)
- تنتج مؤسسات الشبكة حوالي 10.000 نوعا مختلفا من الأدوات الجراحية غير القابلة لإعادة الاستخدام، والقابلة لإعادة الاستخدام، "تضم هذه الـ 10.000 حوالي 2000 نوعا مختلفا من الأدوات الفولاذية المقاومة للصدأ، والقابلة لإعادة الاستخدام، حيث تستخدم في كل فروع الطب، الجراحة، طب الأسنان والأعمال البيطرية"،(Nadvi K 1997 P8)"وتتمثل في أدوات

جراحية متخصصة منها (المقصات، المبضع الجراحي، والآلات الدقيقة) المصنوعة من حديد الدرجة الأولى الأكثر مقاومة للصدأ". (Theresa Thompson Chaudhry ,**2011,** P**94**)، كذلك نشير أنه يتم تصنيع 110 مليون آلة سنويا (أدوات الليزر وأجهزة الخياطة)، نستطيع تمثيل العناصر المصنعة الأساسية في هذه الصناعة بالنسب التالية:

- 80% من إجمالي الصادرات يتمثل في الأدوات غير القابلة لإعادة الاستعمال؛
- 19% من إجمالي الصادرات يتمثل في الأدوات القابلة لإعادة الاستعمال؛
- 1% فقط لحصة الأجهزة المتطورة في هذه الصناعة من إجمالي الصادرات (SIMAP 2010)، تتمثل هذه الأجهزة في أدوات الليزر، والأدوات الجراحية الكهربائية.
- **مؤشرات التصدير:** "قدرت حصة هذا الشبكة بـ 20 % من الصادرات العالمية، مما يجعله ثاني أكبر مصدّر بعد ألمانيا للمنتجات الطبية والجراحية". (Nadvi K 1997(P:536,)

الجدول التالي يوضح **الدول العشر الأولى المستوردة** لمنتجات شبكة سيالكوت

الجدول رقم (3): المستوردون العشر الأوائل عن شبكة سيالكوت للأدوات الجراحية للسنة المالية (2010/2009)

الدولة	قيمة الصادرات "مليون دولار"
الولايات المتحدة	57
ألمانيا	34
إنجلترا	24
فرنسا	11
البرازيل	8
إيطاليا	7
اليابان	6
استراليا	5
U.A.E	5
المكسيك	4

Source: Surgical instruments manufacturing association of Pakistan (SIMAP), consuler sur le site web http://www.simap.org.pk/facts.php le:26-12-2013, a 11 :00 .

من خلال الجدول **(3)** نجد أن إجمالي الصادرات **للدول العشر الأوائل للسنة المالية (2010/2009) وصل إلى 161 مليون دولار أمريكي.**

توجهت حوالي 80 % من **صادرات الدول العشر الأولى** نحو أسواق أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية،(Theresa Thompson Chaudhry, 2011 P21) حيث تعتبر السوق الأمريكية أكبر مستوعب لإنتاج الشبكة، تستوعب حوالي 36% من إجمالي صادرات الشبكة **للدول العشر الأولى**، ويتم تصدير الأدوات الجراحية المصنوعة من الحديد المصقول عالي الجودة إلى أوروبا الغربية خاصة انجلترا، ويرجع ذلك لوجود عدد كبير من المقاولين من الباطن الذين يعملون في إنتاج الأدوات الجراحية عالية الجودة.

"بلغ عام (2009-2010) **إجمالي صادرات** المعدات الجراحية لهذه الصادرات في SIALKOT حوالي 225 مليون دولار، هذه القيمة تشهد زيادة ملحوظة وصلت إلى 260 مليون دولار في السنة المالية 2010-2011 (SIMAP 2011)." (*NAHEED AKHTAR, 2012* P10)

4-4-تحليل تنافسية تجمع سيالكوت لصناعة المنتجات الطبية والجراحية

واجه صانعي الأدوات الجراحية في SAILKOT وبشكل متزايد ضغوطات تتعلق بالجودة في الأسواق العالمية ذات الجودة الغربية المعروفة، هذا يتطلب تغييرات تتضمن إعادة تنظيم الإدارة والانتاج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج (Nadvi K 1997, P 32) سواءا في تصميم المنتج، أو في عملية التصنيع والتوزيع ، في أفريل 1995 وبعد مرور 11 شهراً على قرار (**FDA**) بإصدار معايير الجودة؛ طلبت مؤسسة توفير الواردات بالصناعة SIMAP (جمعية صناع المعدات الجراحية في باكستان) من الحكومة الباكستانية تقديم المساعدات المالية لمؤسسات سيالكوت للمعدات الجراحية، علاوة على مطالب الحكومة من مؤسسة **SIMAP** بضرورة عقد الاتفاقيات مع مستشاري الجودة في الو.م.أ (على سبيل المثال مكتب AMERI TRADE)، لدراسة مدى إمكانية توفير التدريب الفني اللازم للمنتجين، لتسهيل الحصول على شهادة GMP قبل التصدير إلى أسواق عالية الجودة.

" في يناير 1997 أي بعد تشكل الشبكة (حدوث تغيرات في تنظيمات الإدارة والإنتاج في القطاع، بجانب حدوث تغييرات في العلاقات الأفقية والرأسية بين المؤسسات)، حصل 75 منتج على شهادة GMP بعد حصولهم على التدريب اللازم، وبعد 10 أشهر وبالضبط في نوفمبر 1997 ازداد عدد الحاصلين على هذه الشهادة إلى أن وصل إلى133 مؤسسة، وفى عام 2005 وصل العدد إلى 200 مؤسسة"، ولكي نحدد الدور الذي لعبه الشبكة لإحداث النتائج الإيجابية وتحقيقه للتنافسية العالمية، يمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية :-

- **النواتج التنافسية عن التغيرات في الروابط الأفقية في شبكة سيالكوت**

"بعد تعرض الصناعة لمخاطر الجودة حدثت تغيرات في الروابط الأفقية، أي حدثت تغيرات في العلاقة بين المؤسسات ببعضها البعض، هذا من جهة، وحدثت تغيرات في علاقة المؤسسات بمؤسسة توفير واردات الشبكة (**SIMAP**) من جهة ثانية ، إذ أشارت دراسة(**Nadvi, k , 1999**)، والتي أجريت على عينة من 60 مؤسسة من مؤسسات شبكة **Sialkot**، توصلت إلى أن هناك زيادة في درجة تبادل المعلومات بين مؤسسات الشبكة، نتيجة لتحاورها وتعاونها معاً في كيفية مواجهة المخاطر، وتبادل

المعلومات بين المؤسسات فيما يتعلق بالدور والجهود التي تقوم بها مؤسسة **SIMAP** (مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام2007، ص.21)

تهدف المؤسسات من وراء ذلك إلى الظهور أمام مؤسسة توفير واردات الشبكة أو (جمعية صناع المعدات الجراحية في باكستان بوضعية قوية، حيث تمكنها من الحصول على التمويل، أو الفوز ببرامج تدريب معينة.

"وقد استفاد عدد كبير من مؤسسات الشبكة من خدمات مؤسسة SIMAP، التي **طالبت الحكومة** بتمويل وتدعيم الاستشارات الأجنبية لمساعدة المؤسسات، وتأهيلهم للحصول على الشهادة، ووافقت الحكومة الباكستانية على تقديم مساعدة قدرها 1.6 مليون دولار، كما طالبت المؤسسة الحكومة أيضاً بأن يصل حد الائتمان المتاح لإقراض مؤسسات الشبكة قروضاً ميسرة إلى 2.5 مليون دولار.

"ومن ناحية أخرى فإن الاستشارات الأمريكية (من مكتب AMERI TRADE)، والتي حصلت عليها المؤسسات داخل الشبكة في إطار التكامل الأفقي ساهمت بشكل جوهري في تحسين مستوى الجودة، وحدث هذا التحسن في شكل تدفق المعلومات والخبرات وتنظيم الإنتاج."

امتاز أيضاSAILKOT بشبكة كثيفة **الروابط الاجتماعية**، وفي المقابل فإن أغلب المؤسسات في الشبكة تعتبر منافسة لبعضها البعض، إذ يمكن لهذه المنافسة أن تكون شرسة عبر الأسعار، استقطاب العملاء، وبالرغم من المنافسة المحلية فإنها توجد حقيقة التعاون الأفقي، حيث يتبادل المقاولون الأفكار المتعلقة بالإنتاج ومواجهة الأزمات سويا، ويتناقشون المشاكل المشتركة مع بعضهم البعض، وتحدث من حين لآخر بعض هذه النقاشات في جمعية اتحاد التجارة، وغالبا ما تجرى بشكل غير رسمي".(Nadvi K 1997, P(2)

ضمن المبادرات التعاونية الأفقية الأخرى، تأسيس أحد روافد البنية التحتية (تأسيس ميناء (DRY PORT) الذي سهل قيادة وتذليل الصعوبات التي واجهت المؤسسات المحلية سابقا، "كما أن التعاون المحلي يوفر قاعدة مفتاحية لتأثيرات السمعة التي تنظم العلاقات بين المتعاقدين والموردين، كما توفر الوصول إلى المعارف الفنية التقنية الخاصة بالقطاع"، وتظهر هذه العلاقات في الترابط الاجتماعي، مثل: العلاقات الاجتماعية، والثقافة، العادات والتقاليد التي يمكن أن تقلل من السلوكيات الانتهازية بين المتعاملين (المؤسسات والمتعاقدين من الباطن) في شبكة سيالكوت.

يوجد أيضا أشكال مباشرة من الإنتاج والتعاون الأفقي من خلال استخدام المرافق التقنية والموارد المشتركة، نأخذ على سبيل المثال مؤسسة الـ (DIAMOND SURGIALS)، وهي واحدة من أكبر

وأقدم وانجح المؤسسات في الشبكة، تتمثل المؤسسة المذكورة في مجموعة صناعية متكونة من 6 مؤسسات فرعية منفصلة في تصنيع الأدوات الجراحية، وتتم إدارتها من طرف 03 أشقاء وأبنائهم.

إن كل مؤسسة من هذه المؤسسات الفرعية؛ تكون مستقلة بمرافق إنتاجية منفصلة، وباعة متميزين، لكن هذه المؤسسات الست تلتقي من حيث المرافق التقنية؛ كالمعالجة الحرارية، مخازن المنتجات النهائية، والمواد الخام، مما جعل السيد HOEED(رئيس مجلس إدارة المؤسسة الأم) يقول فيما يتعلق بأخيه: "نحن لا نتشارك معلومات التسويق مع بعضنا البعض، هو يملك زبائنه وأنا كذلك، أنا لا اسأله حول أسعاره، أو كيف يقوم بذلك، كما أنه لا يسألني عن أسعاري، ونحن بالتأكيد نحن نعرف ما يجري عموما،...كما أننا لا نترك أيا كان يلمس CNC الخاص بنا (كومبيوتر مراقب رقميا)، حتى أخيKAFISH لا يمكنه الوصول إليه، في هذا العمل الكل لنفسه". (Nadvi K 1997, P 22)

"يتم تصنيع الأدوات الجراحية على مراحل مختلفة تتضمن: تحضير المدخلات، التصنيع والخدمات التكميلية من مؤسسات صغيرة تتخصص في واحدة أو أكثر من مراحل عملية الإنتاج، وباستثناء المصنعين الأكبر، فإن الإنتاج النهائي للسلعة غالبا لا يتم عموما في مؤسسة واحدة متكاملة عموديا " (Ilias, N, 2001, P51) نستطيع تلخيص الروابط الخلفية في رابطتين: التعاقد من الباطن والتزويد الخارجي، عن الأولى "فقد ارتبطت مؤسسات شبكة SAILKOT داخليا من خلال جملة من العقود القوية سميت بالتكامل العمودي للتجمع، وذلك لتوفير الإنتاج النهائي ذو الجودة العالية"
،(NAHEED AKHTAR, **2012 P** :**28**,)تعدى موضوع التعاقد من الباطن في شبكة سيالكوت المنتجات إلى الخدمات؛ كطرق المعادن، الصقل، البرد (البرادة)، التلميع، والمعالجة الحرارية.

"تميل الروابط العمودية في التجمع إلى أن تكون طويلة المدى مع أغلب المؤسسات التي تعاملت مع نفس المقاولين والمتعاقدين من الباطن المحليين لأكثر من 10 سنوات"،(Nadvi, 1997, P8) بالإضافة إلى هذا فإن مؤسسات SAILKOT تتعهد بمهام التعاقد من الباطن للصناع الأجانب خصوصا الألمان منهم. (Nadvi, 1997, P8)

"فبعد حدوث المخاطر استخدم أكثر من 75% من مؤسسات الشبكة التعاقدات من الباطن للحصول على الحديد المصقول عالي الجودة والمدخلات الأخرى." (مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام2007، ص22)

أما الرابطة الثانية وهي التزويد الخارجي فتشير إلى قيام المؤسسة الأم بشراء السلع الوسيطة أو الخدمات المساعدة للعملية الإنتاجية من مؤسسات التجمع بدلاً من إنتاجها، إذ يقوم الموردون المحليون المتخصصون بتزويد مؤسسات القطاع بالمعادن والفولاذ، آلات جديدة ومستخدمة، كيماويات أحزمة التلميع، مواد كاشطة، آلات طحن.

- **الروابط الأمامية (العلاقات مع المشترين الأجانب)**

"إن هناك علاقة وطيدة بين المنتجين والمشترين الأجانب، إذ يمثل المشترون الأجانب 85% من مصادر المعلومات السوقية والفنية بالنسبة لمؤسسات العينة التي شملتها الدراسة السابقة" (مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام2007، ص24)

"نجح بعض المنتجين في تطوير قدراتهم التقنية بخطوط الإنتاج من خلال التعاون النشيط والفعال مع **المشترين الأجانب الألمان**، لدرجة دخول بعض المؤسسات المحلية الشراكة مع قادة الإنتاج الألمان في هذه الصناعة، على اعتبار أن المشترين الألمان شكلوا همزة وصل بين المؤسسات الباكستانية والألمانية"، أيضا تمثلت مساعدة المشترين الألمان لمؤسسات الشبكة في إرسال المهندسين والخبراء لسيالكوت لتدريب العاملين فيه لمدة ثلاثة أشهر، للحصول على شهادة **GMP**، وتسهيل عملية الدخول إلى السوق الدولية، ويساعدون في تقليل تأثير القيود كتكاليف العمليات التشغيلية والإدارية التي يتطلبها الدخول للأسواق الدولية.

" تأخذ الروابط بين المنتجين والوكلاء الخارجيين بعدا اجتماعيا، فقد اعتبر المشترون الألمان على أنهم (المعلم التقني)، فالعلاقات المحلية ليست وحدها فقط من تتطلب الاحترام وروابط الصداقة، بل أيضا العلاقات الخارجية مع الوكلاء الأجانب تفعل ذلك"، (Nadvi K, 1997, P9)

"فالبعد الاجتماعي، روابط الصداقة، رحلات إلى محلات كل من الطرفين، تقديم الهدايا وامتداد الاستقبال والضيافة، يجب أن تتشكل لما هو أبعد من ذلك للنجاح في الشراكة بين الشبكتين الألماني TUTTLIGEN والباكستانيSAILKOT ".

5-الخاتمة

توحي التجربة الجزائرية توحي بأن هذه المؤسسات مازالت تعمل بشكل منعزل، ولا توجد روابط سواء فيما بينها، أو مع المؤسسات الأخرى أو المحيط؛ فالمناطق الصناعية في الجزائر ومظاهر التركز الأخرى لا تمت بصلة للمناطق الصناعية بايطاليا، فهي من جهة غير مستغلة وحولت الى وجهات أخرى غير الاستثمار، وإن وجدت فهي تعبر عن تركزات لمؤسسات صغيرة ومتوسطة، ولا يكون فيها تقسيم للعمل وليس لها اتصال مع منظمات علمية وهيئات دعم، وإن كان هناك أنواع من المساندة فهي لا تعمل بمنهجية شبكية؛

لكن نشير أن هذه التركزات الجغرافية للمؤسسات في الجزائر قد توحي ببداية لتكوين تجمعات شبكية في حال تدخل الدولة حيث توصي دراستنا ما يلي:

- ضرورة رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي نعتقد أنه مهمة الجميع، بداية برغبة المؤسسات في تحسين وضعيتها، مساندة هياكل الدعم ومنظمات المجتمع المدني من:، بنوك، الإدارة العمومية، مؤسسات التسيير العقاري، بورصات المناولة ، وكالات تشغيل الشباب، مراكز البحوث الخ، بالإضافة إلى الدور الهام الذي يجب أن تلعبه الوزارات المعنية بالأمر، حيث لا يمكن لأي جهود مطروحة في سياق غير ملائم أن تؤدي إلى تحقيق نتائج كبيرة حتى ولو كانت هذه الجهود ضخمة؛
- إدخال المؤسسية وآليات التعاون إلى قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعدم الاكتفاء بالتركز المكاني أو المناطق الصناعية في الجزائر؛
- العمل على زيادة درجة التكامل بين الصناعة والقطاعات الأخرى في المناطق الصناعية لتحسين التنافسية، فمثلا وجود مطـــاحن في منطقة صناعية ما هو مدعاة إلى تشجيع زيادة زراعة القمح بالمنطقة.

6. قائمة المراجع :

أولا: المراجع باللغة العربية:

1. حمزة كحال،(2017) ، **الجزائر تفتح ملف صناعة السيارات الوهمية**، مقال متوفر بتاريخ 23 نوفمبر 2017 على الموقعttps://www.alaraby.co.uk/economy/2017/4/6/%D9%87%
2. دراجي كريم ، (2011) ،" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد23 ، جامعة الجزائر03 .
3. عبد السلام بريزة،(2017) ، "التجميع الصناعي للسيارات في الجزائر كاستراتيجية تنويع اقتصادي"، الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، جامعة عنابة يومي: 14-15 أكتوبر.
4. علوني عمار، (2010) ،" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية :حالة ولاية سطيف"، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف.
5. زناد سهيلة، بوعكريف زوهير،(2013) ، "مساهمة المناطق الصناعية في دعم التنمية المحلية المستدامة"، الملتقى الدولي حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها، جامعة قالمة، يومي 6 و7 ماي
6. سليمة غدير أحمد، (2011)"تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة.
7. مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام،(2007)،" دور العناقيد الصناعية في ادارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة"، المؤتمر الدولي السابع حول ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الاردنية، أيام16 .18 افريل
8. منى مسغوني،(2012) ،" نحو آداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد10 ، جامعة ورقلة.
9. الجزائر امام تحدي انشاء صناعة للسيارات، (2017) ،مقال متوفر 11فيفري ، بتاريخ على الرابطhttp://www.alquds.co.uk/?p=673030
10. الجزائر تدشن أوّل مصنع لتركيب سيارات فولكسفاغن في شمال إفريقيا،(2017) ، مقال متوفر بتاريخ 24 نوفمبر 2017 على الموقع:

https://arabic.cnn.com/business/2017/07/27/algeria-volkswagen-factory

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Antonia R. Gurrieri and Luca Petruzzellis,(2006) ," Local Networks to Compete in the Global Era. The Italian SMEs Experience", Social Science Research, No134, University of Bari,
2. Ather Raza Zaidi , ,(2006) " LEATHER GOODS CLUSTER SIALKOTPAKISTAN",DIAGNOSTIC STUDY, UNIDO,
3. DITTER Jean Guillaume, ,(2005) Clusters et terretoirs :les systèmes productifs localisés dans la filière
4. Government of Pakistan,“ Board of Investment ”, (2007), consuler sur le site web http://www.pakboi.gov.pk/pdf/Light%20Engineering.pdf le :24- 07-2014.
5. Faisal, A, ,(2010) “ Pakistan (Local) vs EU Expansion Opportunities and Barriers for Nata Surgical International (Unpublished), Localization and Internationalization Case Study. Karlstad Business school ”, , consuler sur le site web : www.hhk.kau.se le :11- 09-2014
6. K. Khebbache, M. Belattaf , ,(2008) " La problématique du foncier: une contrainte à l’investissement industriel et au développement local", colloque international Développement local et gouvernance des territoires, Université de JIJEL, 3-5 novembre.
7. La configuration du foncier en Algérie, ,(2011) rapport CNES
8. Ilias, N, “ Families and firms: Labor market distortion in Sialkot’s surgical industry. ”,
9. Unpublished PHD dissertation, ,(2001) University of Pennsylvania, Pennsylvania ,
10. Ministère de l’industrie, ,(2012) de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement, "LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES", avril
11. Nadvi K , ,(1997) “ Social networks in the surgical instrument cluster of Sialkot ”, Pakistan, October

12. NAHEED AKHTAR, ,(2012) "Strategies for New Entrants in Japanese Market: A Case Study of “Sialkot Surgical Cluster” from Pakistan", Asia Pacific University (APU),
13. ONUDI, ,(2013) "Duffusion de la demarche cluster dans trois pays du Maghreb ALGERIE,MAROC,TUNISIE",Agence francaise de developpement ,paris ,
14. Surgical Instruments Manufacturers Association of Pakistan (SIMAP), Facts and Figures, consuler sur le site web http://www.simap.org.pk/facts.php le :26- 12-2014,
15. Theresa Thompson Chaudhry, ,(2011) “ Contracting and Efficiency in the Surgical Goods Cluster of Sialkot, Pakistan”, South Asia Economic Journal,VOL 12,N :1, SAGE Publications , London, ,

آليات وتنظيم إستراتيجية النظام الصحي بالجزائر واقع و أفاق 2025

Mechanisms and organization of the health system strategy in Algeria, reality and prospects 2025

د: نجية ضحاك*

جامعة الجزائر3 – الجزائر

dahanadj@yahoo.com

Received:11/11/2019 Accepted:15/12/2019 Published: 31/12/2019

ملخص:

يعالج المقال واقع وأفاق التنمية الصحية بالجزائر في النظام الصحي الجزائري الذي يعتبر الهيكل القائم بالتكفل بالاحتياجات الصحية والطبية للمجتمع، وذلك بكل الوسائل البشرية والمادية والمالية وكل أنواع المرافق والأجهزة الطبية والتمريضية. في أول المطاف قامت الباحثة بتعريف النظام الصحي من الناحية النظرية لتعتبر أن الدولة هي المسؤولة الأولى على تحديد السياسة الصحية و القواعد العامة للنظام الصحي. في الأخير ، توصل البحث إلى أن كل الأنشطة التي تتعلق بحماية وتعزيز الصحة تستوجب معايير الكفاءة للتكييف مع الواقع الإجتماعي والصحي في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: النظام الصحي بالجزائر، إستراتجية الصحة بالجزائر، التنمية الصحية بالجزائر، أفاق التنمية الصحية بالجزائر.

تصنيف JEL: I11; I12; I18; P36

Abstract:

This article deals with the reality and prospects of health development in Algeria in the Algerian health system, which is the existing structure to ensure the health and medical needs of society, by all human, material and financial means and all kinds of medical and nursing facilities. At first, the researcher defined the health system in theory to consider that the state is the first responsible for determining the health policy and general rules of the health system. Finally, the research found that all activities related to protecting and promoting health require competency standards to adapt to the social and health realities in society.

*المؤلف المرسل: **د: نجية ضحاك** الإيميل:**dahanadj@yahoo.com**

Key words: *the health system in Algeria, the health strategy in Algeria, health development in Algeria, the prospects for health development in Algeria.*

Jel Classification Codes *: I11; I12; I18; P36*

1. مقدمة:

تهدف النظم الصحية إلى تقديم وتحسين الصحة للجميع، وكذلك الحد قدر الإمكان من الفوارق القائمة بين الأفراد والجماعات لحصولهم على الرعاية الصحية بسهولة.

فمن خلال هذا المقال نحاول حوصلة موضوع إستراتجية التنمية الصحية بالجزائر واقعه وأفاقه لسنة 2025 ، والإطلاع على كيفية تنظيم الأنشطة الإدارية والصحية على مختلف المستويات (المركزي والوسيط والمحلي).

1.1.إشكالية الدراسة :تتحدد مشكلة البحث في طرح إشكالية التنمية الصحية بالجزائر وكيفية تنظيم الأنشطة الإدارية والصحية على كل المستويات، ولذا إستوجب علينا البحث في الأسئلة التالية:

- ماهي الآليات التي تنظم الأنشطة الإدارية والصحية بالنظام الصحي في الجزائر، وكيف رتبت ووزعت هذه الأنشطة؟ وما واقع وأفاق النظام الصحي بالجزائر؟

2.1.منهجية الدراسة : سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لبلورة محاور الدراسة، وذلك من خلال التطرق إلى أهم الجوانب التي تتعلق بالنظام الصحي بالجزائر تنظيمه واقعه وأفاقه.

3.1.أهمية الدراسة : تنبثق أهمية الموضوع في أنه يكتسب أهمية بالغة في الإقتصاد الوطني وذلك لأنه يعمل على سلامة صحة المواطنين وتجديد القوى العاملة في التنمية الصحية قبل التنمية الإقتصادية.

4.1.أهداف البحث :يمكن حصر أهداف الدراسة في النقاط التالية :

- البحث في الآليات والعناصر الأساسية التي تنظم الأنشطة الإدارية والصحية في النظام الصحي بالجزائر؛
- دراسة إستراتيجية التنمية الصحية لأفاق 2025 بالجزائر؛

2. مدخل للنظام الصحي بالجزائر

يعتبر النظام الصحي في الدولة أساس توزيع الرعاية الصحية للسكان، وقبل أن نعرج إلى النظام الصحي الجزائري نقوم بتعريف النظام الصحي والإطلاع عن أهدافه ومكوناته من الناحية النظرية ، ثم نطلع على التنظيم الهيكلي للصحة العمومية بالجزائر.

1.2. ماهية النظام الصحي

1.1.2.تعريف النظام الصحي :

في منشور أصدرته منظمة الصحة العالمية في سنة 1991 م، عرف تاريمو النظام الصحي على أنه " العناصر المعقدة والمتداخلة التي تساهم في الصحة في البيت والمؤسسة التعليمية ومكان العمل والمجتمع المحلي، وفي البيئة المادية والنفسية والصحة والقطاعات ذات العلاقة

" (Tarimo E., 1991, p. 2) وفي سنة 2007، اعتمدت منظمة الصحة العالمية على تعريف أخر بحيث عرفته على أنه "جميع المنظمات والأشخاص والإجراءات التي تهدف في المقام الأول إلى النهوض بالصحة أواستعادتها أو الحفاظ عليها" (بول هانت، 2008، صفحة 10). وفي تعريف آخر منه من يعتبر أن النظام الصحي هو"مجموعة من المنظمات والمؤسسات والموارد المكرسة للتدخلات الصحية لغرضين أساسيين : أولا بلوغ أفضل مستوى صحي (الجودة) ، وثانيا الحد بقدر الإمكان من الفوارق القائمة بين الأفراد والجماعات في تسيير حصولهم على الرعاية الصحية العامة (العدالة)" (http://www.sgh.org.sa/fan.htm، 2009). وآخرون يعرفون النظام الصحي بأنه " كل الجهود التي تبذل بهدف تحسين الصحة سواء تعلقت هذه الجهود بالعناية الصحية للأفراد أو بتقديم الخدمات الصحية العامة" (فالح بن زياد الفالح،، 1423هـ، صفحة 38). والبعض منهم يعرفه بأنه " الإطار الذي من خلاله يتم التعرف على احتياجات السكان من الخدمات الصحية والعمل على توفير هذه الخدمات من خلال إيجاد الموارد اللازمة وإدارتها على أسس صحيحة تؤدي في النهاية إلى المحافظة على صحة المواطن وتعزيزها وتقويم هذه الخدمة بطريقة شاملة ومتكاملة للسكان وبتكلفة معقولة وبطريقة ميسرة " (علي عبد القادر علي، 2003، صفحة 4).

مما سبق ، يمكن تعريف النظام الصحي على أنه جميع المؤسسات والموارد المسخرة لإنتاج التدخلات الصحية بهدف بلوغ أفضل مستوى صحي، مراعيا في ذلك جملة من الأمور (عدمان مريزق، 2008، صفحة 105) والتي تتعلق بالتغطية الصحية الشاملة والكاملة والعادلة وكذلك أن تكون ذات تكلفة معقولة للدولة وللمواطن. وعليه يمكن اعتبار النظام الصحي على أنه أسلوب عمل وطريقة وإجراءات

تسعى لتحقيق الأهداف الصحية في دولة أو مؤسسة من خلال إيجاد مجموعة من أساليب العمل والطرق والإجراءات التي يتم توزيعها على مختلف المؤسسات الصحية والأقسام والقطاعات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف الصحية.

2.1.2.أهداف النظام الصحي :

لبناء أي نظام صحي يتطلب جمع المعلومات الضرورية في مختلف المجالات التي من شأنها تغذية النظام الصحي بالمعلومات اللازمة للاستمرار في تقديم الخدمة الصحية بمختلف مستوياتها، ويهدف أي نظام صحي إلى تحقيق ما يلي: (صلاح محمود ذياب، 2009، صفحة 9)

تشخيص وتحري والإخبار عن القضايا الصحية الرئيسية وتوعية المجتمع بأسباب وحجم حدوثها وآليات الوقاية منها أو منع آثارها وتزويده بالوسائل المعنية على تحقيق ذلك وكذا تطوير سياسات وخطط تدعيم الجهود الصحية للأفراد والمجتمعات مع تحريك تفعيل آليات شراكة مع أفراد المجتمع ليساهموا في التعرف على المشكلات الصحية وحلها مع ضمان توفير قوى عاملة كفوءة في المجالات الصحية العامة وتقديم الخدمات الصحية العلاجية والوقائية إضافة إلى ذلك إقرار وتفعيل أنظمة وقوانين تحمي الصحة وتعزز السلامة البيئية والمهنية.

3.1.2.العناصر الأساسية المكونة للنظام الصحي:

من أجل تعزيز النظم الصحية لابد من توفير مكونات وعناصر تشكيل نظام صحي فعال، وتتمثل هذه العناصر في الخدمات الصحية و نظم المعلومات الصحية والمنتجات الطبية واللقحات والتكنولوجيات بالإضافة إلى القوى العاملة في المجال الصحي والقيادة والإدارة السليمة والإشراف.

4.1.2.دور الدولة في تحديد النظم الصحية :

إن الدولة هي المسؤولة الأولى على تحديد السياسة الصحية وتحديد القواعد العامة للنظام الصحي، بحيث تقوم بإعداد والإشراف على السياسات في مجال العناية الصحية وتوزيع الخدمات الصحية لكل المستهلكين.

2.2. تنظيم الأنشطة الإدارية والصحية في النظام الصحي بالجزائر

إن التنظيم الهيكلي للصحة العمومية بالجزائر يخطط على مستوى التنظيم الإداري للدولة، والهيكل التنظيمي للنظام الصحي الوطني بالجزائر يجمع بين أربعة مستويات : المركزي، الوسيط، القاعدي والدعم.

1.2.2.هيئات الأنشطة الإدارية والصحية على المستوى المركزي :

تم تخطيط الدعم الإداري من طرف الدولة للتحكم في الرعاية الصحية على المستوى الوطني وسميت الهيئة بالوزارة المكلفة بالصحة العمومية وغير اسمها عدة مرات بحيث اسمها الاخير هو وزارة الصحة العمومية واصلاح المستشفيات. تقوم هذه الهيئة برسم وهي الجزائر، وسمي بالوزارة والتي تتكفل بالصحة العمومية، ولقد مرت هذه الهيئة رسم السياسة الوطنية للصحة العمومية وتأخذ التدابير اللازمة لتنمية الصحة على المستوى الوطني.

2.2.2.هيئات الأنشطة الإدارية والصحية على المستوى الوسيط :

ويعتبر هذا المستوى الوسيط بين المستوى المركزي والقاعدي، بحيث يقوم على تقييم ومتابعة البرامج المسطرة في مجال الصحة وعدد هذه الهيئات ثلاثة:

1.2.2.2.المجلس الإقليمي للصحة :

يعتبر المجلس الإقليمي للصحة (الامانة العامة للحكومة الجزائرية ، 1995)جهاز استشاري (Oufriha Fatima-Zohra, 2002, p. 50)على المستوى الإقليمي ويهدف إلى تطوير التنسيق والتعاون بين القطاعات وحماية وفعالية وإعادة تأهيل "صحة الناس" في المجتمع. وقد تم تقسيم الوطن أي الجزائر إلى خمسة مناطق صحية (5) كل منها تحتوي على عدد معين من الولايات. ويقوم هذا المجلس في إطار عمله بتوجيه النشاط الصحي تبعا للحالة الوبائية، وعلى حسب الموارد المتاحة للمنطقة ويشجع المبادرات المحلية مع جميع الشركاء بما في ذلك الجمعيات ويتأكد من جمع ومعالجة ونشر المعلومات الصحية وفي الأخير يقترح البرامج على المستوى الإقليمي للصحة الإقليمية .

2.2.2.2.المرصد الإقليمي للصحة (ORS) :

هي المرافق الإقليمية التي تنتمي إداريا للمعهد الوطني للصحة العمومية (الامانة العامة ، 1995) ، وعددها خمسة (5)، واحدة في كل منطقة صحية، وهي تشكل العمود الفقري للبنية الأساسية لصحة المعلومات الصحية للمنطقة، وحماية وتعزيز الصحة، ومكافحة الأمراض وكذلك البحث والتدريب في الصحة العمومية للمنطقة.

3.2.2.2.مديرية الصحة والسكان (DSP) :

يبلغ عدد مديريات الصحة والسكان على المستوى الوطني حسب عدد الولايات في الجزائر، ففي كل ولاية من الوطن مديرية الصحة والسكان التي تهتم بنشاطات الحماية الصحية على المستوى الولائي، فمن صلاحياتها تغطية العديد من مجالات النشاطات بما في ذلك : جمع وتحليل المعلومات الصحية

على المستوى الولائي ، وتنفيذ البرامج القطاعية، تقييم العمل الصحي بما في ذلك : صحة الأسرة ، الصحة المدرسية والجامعية والعمل والتعليم، وكذلك النظافة الصحية والسكن وحماية البيئة. (Assises nationales de la santé, p. 22)

3.2.2. هيئات الأنشطة الإدارية والصحية على المستوى القاعدي (على المستوى المحلي):

يعتبر القطاع الصحي (الجريدة الرسمية رقم 81، 1997) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتكون القطاع الصحي من مجموع الهياكل الصحية العمومية الخاصة بالوقاية والتشخيص والعلاج والاستشفاء ، وإعادة التكييف الطبي التي تغطي حاجات سكان في مجموعة من البلديات والتابعة للوزارة المكلفة بالصحة. وترتب القطاعات الصحية إلى ثلاثة (**03**) أصناف على أساس معايير يحددها التنظيم المعمول به، وهي المراكز الإستشفائية الجامعية والمؤسسات الإستشفائية المتخصصة والمؤسسات العمومية الإستشفائية والتي تضم المستشفيات العمومية للصحة الجوارية والعيادات المتعددة الخدمات وقاعات العلاج.

4.2.2.هياكل الدعم للنظام الصحي بالجزائر

إلى جانب وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، هناك هياكل تسمى بهياكل الدعم والتي تحرس على تطبيق برامج الصحة العمومية، وتنقسم بدورها إلى هياكل القطاع العمومي وهياكل إستشارية.

1.4.2.2. الهياكل العمومية :

1.1.4.2.2.المعهد الوطني للصحة العمومية : (INSP)

يقوم هذا المعهد بالدراسات في البحوث للصحة العمومية لتوفير الأجهزة العلمية والفنية اللازمة لتطوير برامج العمل وتعزيز الصحة بالمعلومات الصحية والاتصالات الاجتماعية، ويعمل كذلك على مكافحة الأمراض وحماية الصحة على المستوى الوطني والتدريب والبحث . وأسس للمعهد الوطني للصحة العمومية ملاحق المراصد الإقليمية للصحة (ORS) وعددها خمسة (05)، واحدة لكل منطقة صحية مهمتها في المنطقة مستمدة من المعهد الوطني للصحة العمومية ولكن تتكيف مع الخصائص الإقليمية (Assises nationales de la santé, 1998, p. 19).

2.1.4.2.2.معهد باستور الجزائر: (IPA)

يساهم معهد باستور الجزائر (Assises nationales de la santé, 1998) في المراقبة الوبائية للأمراض التي تنص على تعزيز تشخيص النظافة بشكل عام ونوعية البيئة بشكل خاص، فضلا عن تدريب

الموظفين والتنمية وإعادة التدريب للمختبرات ، ويشرف كذلك على استيراد وتوزيع اللقاحات والأمصال.

3.1.4.2.2.الصيدلية المركزية للمستشفيات (PCH) :

هي المسؤولة على ضمان توفير للمرافق الصحية العمومية المواد الصيدلانية، و تنظيم وظائف وإدارة الأرصدة الإستراتيجية في مجال الصيدلانية. كما أن هناك عدة مؤسسات تمون المواد الصيدلانية والتجهيزات الطبية.

4.1.4.2.2.الوكالة الوطنية للدم : (ANS)

أنشئت هذه الوكالة (الامانة العامة ، 1995) لتطوير سياسة الدم، وتنظيم نقل الدم و وضع قواعد ممارسة عملية نقل الدم حسب المعايير الدولية .

5.1.4.2.2.المدرسة الوطنية للصحة العمومية (ENSP) : (مرسوم رقم 89-11، 1989)

أنشئت المدرسة الوطنية للصحة العمومية في سنة 1989 بهدف توفير تدريب موظفي الصحة العمومية على المستوى الوطني وبالأخص مديري مؤسسات المرافق الصحية وكذلك صناع السياسات الصحية على المستوى الوطني، وهي مسؤولة على ضمان التنمية وإعادة تدوير الممارسين الصحيين في القطاع العمومي لمراقبة العمليات والتفتيش، ومشاركة تمديد النهج والأساليب والتقنيات الإدارية الحديثة، ومؤخرا تم تغيير اسم هذه المدرسة لتصبح معهد.

6.1.4.2.2.المخبر الوطني لمراقبة المواد الصيدلانية : (LNCPP)

أنشئ المخبر الوطني لمراقبة المواد الصيدلانية (المرسوم رقم 93-140 ، 1993) ليتحكم في جودة المنتجات الدوائية والمنتجات الصيدلانية العلمية والتقنية الخاضعة للتسجيل، وكذلك لتحديث قواعد البيانات على المعايير الفنية وطرق أخذ العينات لمراقبة جودة المنتجات الصيدلانية، ورصد سلامة وفعالية المنتجات الصيدلانية المسوقة.

7.1.4.2.2.الوكالة الوطنية للوثائق الصحية (ANDS)

أنشئت لجعل تحت تصرف موظفي الصحة العمومية والمرافق الصحية الوثائق، الكتب، المنشورات والمعلومات والتعليم والمعلومات الخاصة بالصحة . و تساهم كذلك في تصميم وتطوير وإنتاج واكتساب المواد والوسائل التعليمية، والعلوم والتكنولوجيا.

8.1.4.2.2.المعهد الوطني البيداغوجي لتكوين الشبه طبي (INPFP) :

أنشئ هذا المعهد لتقييم التعليم وإنتاج الوثائق وتطوير البحوث التطبيقية في التكوين الشبه الطبي .

9.1.4.2.2.المركز الوطني لليقظة والسلامة الدوائية (CNPM) :

أنشئ لرصد الآثار الناجمة عن إطلاق إستهلاك المخدرات واستخدام الأجهزة الطبية.

10.1.4.2.2.المركز الوطني لعلم السموم (CNT) :

أنشئ ليكون المسؤول عن دراسة وتقييم جميع المخاطر السامة .

2.4.2.الهيئات الإستشارية

إلى جانب الهياكل العمومية لتدعيم الصحة العمومية في الجزائر على المستوى الوطني ، هناك لجان وطنية تعتبر هيئات إستشارية لأنها متكونة من أعضاء تقنيين في الميدان، وهي كما يلي :

1.2.4.2.اللجان الوطنية الطبية المشتركة بين القطاعات :

إسنادا للهياكل العمومية من جهة ولدعم بشكل أساسي الصحة العمومية، شكلت لجان مختلفة على المستوى الوطني، وجعلت دائما تحت رئاسة أحد وزراء الحكومة المتخصصين على حسب هدف تأسيس اللجنة، وذلك لرسم الخطط الإستراتيجية ومتابعتها لتنظيم الصحة العمومية ومواجهة مشاكلها وهي كما يلي: اللجنة الوطنية لمكافحة الأمراض الحيوانية، اللجنة الوطنية لمكافحة الأمراض المنقولة عن طريق المياه، اللجنة الوطنية للإنجاب وتنظيم الأسرة، اللجنة الوطنية لطب العمل، اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والإدمان على المخدرات و اللجنة الوطنية لمكافحة الأمراض المنقولة جنسيا / الإيدز، اللجنة الوطنية لمكافحة RAA ، بالإضافة إلى اللجنة الوطنية للتغذية واللجنة الوطنية للمراقبة الصحية على الحدود وكذا اللجنة الوطنية لمكافحة التأثر بزحاف حشرات العقرب.

2.2.4.2.اللجان الطبية المشتركة بين القطاعات :

وبعدها أنشئت لجان لتقييم برامج اللجان الطبية الوطنية هدفها تطوير الخدمات المذكورة أعلاه بحيث يشترك المعهد الوطني للصحة العمومية في نشاطها الإداري، وحاليا أنشئت حوالي 30 لجنة طبية وطنية متخصصة على حسب التخصصات التالية:

أمراض القلب وجراحة القلب والأوعية الدموية، جراحة المخ والأعصاب، طب الأطفال والسكري والسرطان، الرعاية الجراحية وحالات الطوارئ وإعادة التأهيل الوظيفي، جراحة الحروق والتجميل، طب الأمراض العقلية والصدمات النفسية وجراحة الأسنان، طب أمراض النساء وحديثي الولادة، أمراض الجهاز الهضمي، جراحة العظام ، علم الوراثة، التصوير الطبي، الطب الشرعي، أمراض الكلى، طب العيون، نظافة المستشفى ، علم الأمراض.

3.2.4.2.اللجان التقنية المتخصصة أو الفرق التقنية " AD HOC ":

بالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل عدد من اللجان أو الفرق المختصة في التقنيات لتفعيل متقطع كهيئة استشارية لبعض البرامج الوطنية في الصحة العمومية مثل: برنامج التطعيم الموسع، وبرنامج مكافحة أمراض التهابات الجهاز التنفسي الحاد والإسهال ، البرنامج الوطني لمكافحة مرض السل ، برنامج مكافحة وفيات الأمهات وحديثي الولادة ، برنامج مكافحة التهاب السحايا الدماغي الشوكي، برنامج مكافحة مرض العيون "Anti-trachomateuse" ، ويشار كذلك إلى "مستشفى صديق الطفل "وإلخ...

5.2. نظام ترتيب وتوزيع الأنشطة الصحية بالجزائر

منذ 1964 (Séminaire sur le développemen, 1983, pp. 52-79)،، (Développement du Système National de Santé, p. 127) إتبعت الحكومة الجزائرية مبادئ الصحة الدولية التي نظمتها المنظمة العالمية للصحة (OMS)، وذلك لتقديم الرعاية الصحية اللازمة للمجتمع للحصول على نظام صحي فعال. ولتوفير (LAMRI .L, 1986, pp. 102-106) لجميع السكان في الجزائر مجموعة من الرعاية الوقائية والرعاية الصحية والطبية للمرضى والرعاية العلاجية والرعاية الطبية في حالات الطوارئ وكذلك النقاهة وإعادة التأهيل، تم تصميم شبكة توزيع الرعاية الصحية بحيث تم ترتيب الأولويات لتحديد الأنشطة الصحية والتي تقدم سواء في الهياكل الخارجية أو على مستوى المؤسسات الإستشفائية. وقد استلزم ترتيب الأولويات للمستويات الصحية على أربعة مستويات : A، B، C وD ، وذلك وفقا لدرجة من التعقيد وتخصص الرعاية وتم تصنيفها على النحو التالي :

1.5.2. أولا المستوى "D" :

إن الرعاية الصحية الأولية لمستوى "D" تكون على مستوى المراكز الصحية وقاعات العلاج وفي العيادات إن وجدت في المنطقة، وتقدر معايير التوسع للخدمات الصحية ل 10.000 نسمة قاعة علاج والفحص للطب العام، وبالنسبة لما يقارب ل20.000 نسمة خصص مركز صحي على مستوى البلدية أو القرية أو في المدينة بحيث أنشطة صحية للوقاية وحماية الأمومة وكذلك أعمال التلقيح والتثقيف الصحي والرعاية المدرسية والفحوصات الطبية وخاصة فحص الطب العام ، وأما على مستوى الدائرة فلكل 20.000 نسمة تكون عيادة متعددة الخدمات والتي تجمع بين عدة بلديات ولها القدرة على أن توفر بعض التخصصات في الطب إذا كانت مجهزة ماديا وبشريا.

2.5.2. ثانيا المستوى" C " :

إن العلاج على المستوى "C " يقام في مستشفيات الدائرة والولاية والمنطقة والذي يقدم خدماته على مستوى القطاع الصحي، والتي تتمثل مهامه في الرعاية والوقاية والتدريب والتكوين وفي هذه الحالة يعتبر المستشفى المحور وخاصة بالنسبة للمستشفى الذي يحتوي على 240 سرير والذي يضم التخصصات الأساسية والتي يعتبرها النظام الصحي أساسية للمواطن وهي كالتالي : الطب الباطني، الجراحة العامة والتوليد وطب الأطفال، وتشير التقديرات أن وجود هذه التخصصات على مستوى الدائرة تضمن تغطية صحية كافية للرعاية والعلاج في المستشفيات العمومية وكذلك الاستشفاء والذي يقدر ب 85 % .

3.5.2. ثالثا مستوى " B " :

يتم توفير الرعاية الصحية المتخصصة من النوع "B" في المستشفيات المتخصصة فقط ، وذلك بما يسمى " بالمؤسسات الإستشفائية المتخصصة" والتي تقدم خدمات صحية متخصصة على المستوى الإقليمي أو الوطني، ومقرها يكون دائما في الولاية، و عددها على المستوى الوطني غير كافي من ناحية التخصص لتلبية إحتياجات السكان.

4.5.2. رابعا المستوى"A" :

إن هذا النوع من الخدمات الصحية هي من درجة عالية ودقيقة في التخصص ونوع الرعاية ، وتقدم من قبل المؤسسات الإستشفائية المحلية والتي مقرها يكون في الولاية للمنطقة، بحيث تضمن هذه المؤسسات الأنشطة المتخصصة في الوقاية وعلاج الأمراض "الثقيلة" مثل أمراض القلب والشرايين وأمراض السرطان وكذلك الصدمات النفسية و الحروق وأمراض الكلى، وتعتبر هذه المؤسسات ذات الهياكل المرجعية على المستوى الوطني.

من خلال هذا الترتيب لنظام وتوزيع الأنشطة لمختلف أصناف الخدمات الصحية وفق درجة التعقيد وتخصص الرعاية ، يمكن تصنيف المستشفيات على حسب الترتيب التالي (Keddar Miloud, 1988, p. 139)، :

- المؤسسة الإستشفائية الإقليمية على مستوى المنطقة الصحية وهي تضمن توفير الرعاية الصحية من النوع A و B و C، ولكن فيما يخص منطقة الشمال من الجزائر ولاكتظاظ السكان فإن هذا النوع من الرعاية الصحية متوفر في المؤسسات الإستشفائية الجامعية (CHU) والتي عدد أسرتها يتراوح بين 660 إلى 700 سرير.

- المؤسسة الإستشفائية الولائية والتي مقرها على مستوى الولاية، توفر للسكان الخدمات الصحية من النوع B وC، بحيث يبلغ عدد أسرتها مابين 240 إلى 400 سرير.

- وأخيرا ، وفي القاعدة الإستشفائية ، هناك المؤسسة الإستشفائية التي تقع على مستوى الدائرة ويقدر عدد أسرتها 120 سرير، والتي تضمن خدمات صحية من النوع" C ". وإضافة إلى هذه المؤسسات الإستشفائية هناك مؤسسات إستشفائية متخصصة.

ويمكن الإشارة إلى أن هذا الترتيب لتوزيع الخدمات الصحية ، لا يمكن للمريض إختيار طبيبه المعالج، بحيث يتم الإجراء كما يلي : يذهب المريض إلى الفحص للطب العام في إحدى المؤسسات الصحية المذكورة ، ثم إذا كانت حالته تستلزم طبيب متخصص ، يكتب له الطبيب العام وصفة أو رسالة للطب المتخصص إذا استدعى الأمر إلى ذلك، فإذن عملية الفرز تتم عند **الفحص العام للانتقال إلى الفحص** المتخصص، وبهذا نعتبر **أن الطبيب العام في النظام الصحي بالجزائر هو المحور الأساسي في النظام.**

3. واقع وأفاق النظام الصحي بالجزائر

1.3. إصلاح النظام الصحي بالجزائر

عرف النظام الصحي بالجزائر، مراحل من التطور والتدهور وهذا ما أدى إلى ضعف مردوديته من ناحية مكونات النظام ومكونات المحيط، وكذا من ناحية تسيير المراكز والهيئات الصحية والتي أدت إلى عدم وجود ارتباط بين الطاقة الفنية والمتمثلة في السلك الطبي والشبه الطبي (التمريضي) والطاقم الإداري نتيجة لعدم التنسيق بين مختلف المهام الموكلة لكل عنصر.

ويعتبر الحدث المميز لسنة 2002 ضمن حركية الإصلاحات التي شهدتها الجزائر في مجال الصحة والذي تمثل في تغيير اسم وزارة الصحة والسكان إلى وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، فأورد هذا التغيير مجموعة من الأهداف التي اتسمت في رسم استراتيجية جديدة وتوجيه جديد للنظام الصحي الجزائري، وذلك فيما يخص حماية المرضى على وجه الخصوص وتوفير الامكانيات الضرورية لمحترفي الصحة ، وذلك للاستجابة بأكثر فعالية للحاجات الصحية و الاجتماعية، بالإضافة إلى إحصاء عروض العلاج و الاستشفاء وتكييفها مع الحاجات الصحية للمواطن بالاعتماد على نظام إعلامي فعال 2.3. الملفات الخمسة لإصلاح المستشفيات :جسد المجلس الوطني لإصلاح المستشفيات على عملية الإصلاح من خلال خمسة ملفات رئيسية :

1.2.3.ملف الحاجيات الصحية وطلب العلاج :

تمحور هذا الملف حول دراسة كيفية التنسيق بين النظام الوطني للصحة العمومية و المنظومة الاستشفائية الفرعية تفاديا إصلاح المؤسسات الاستشفائية عن الإطار الاجتماعي والوبائي والمالي والتنظيمي .

2.2.3. ملف الموارد البشرية :

اهتم هذا الملف بالتكوين لكل فئات من المستخدمين : الطبيبن ، شبه الطبيين (الممرضين) والمسيرين والتقنيين بالاشراك مع قطاعات أخرى كالتعليم العالي والتكوين المهني بالإضافة إلى مراجعة شروط وظروف عمل كل المستخدمين وعلاواتهم وأجورهم وترقيتهم وتكوينهم في المسار المهني.

3.2.3. ملف الموارد المادية :

ارتكز هذا الملف على ضرورة إدماج الوسائل الضرورية للتنظيم العلاجي الذي يستدعي توازنا بين الوسائل ومستوى النشاط وتسلسل العلاج وتقييس الوسائل ، وذلك لمنح كل الوسائل الضرورية لشبكة العلاج والتي تشكل الجوانب المرتبطة بالصيانة والمعايير التقنية والخاصة بالأمن والنوعية وتعيين الطاقم الفني.

4.2.3. ملف التمويل :

اهتم ملف التمويل في عملية الإصلاح بدراسة طرق توسيع موارد المستشفيات وإعادة النظر في التنظيم من ناحية التسيير المالي ، بالإضافة إلى السهر على تكييف القوانيين الأساسية التي تسير المؤسسات الصحية وكذلك التعديل في مجال التمويل القائم على التعاقد في النشاطات ، والشروط المخصصة للميزانيات والفوترة بالطريقة التي تسعى على تحقيق المساواة في العلاج.

5.2.3. ملف اشتراك القطاعات :

يهتم هذا الملف بضمان الانسجام بين الصحة والسياسات العمومية الأخرى من خلال إدراج كل الأنشطة القطاعية ذات الصلة بالصحة ضمن الإستراتيجية العامة للوزارة وذلك مع قطاع المالية، والعمل والحماية الاجتماعية، الضمان الاجتماعي، التعليم العالي، التكوين المهني، الجماعات المحلية والبيئة والصناعة والفلاحة.

6.2.3. ملف الهياكل الاستشفائية :

تمحور هذا الملف حول إصلاح الهياكل الصحية، بإدراج فكرة التكامل بين القطاع العمومي والخاص من خلال الرقابة وإدخال أدوات التخطيط والضبط المالي بالإضافة إلى مشاركة المواطن في تنظيم العلاج مع أخذ حقوقه وواجباته بعين الاعتبار.

4. إستراتيجية التنمية الصحية بالجزائر

1.4. شعار الصحة للجميع :

على أساس أن "الصحة للجميع" وهو الشعار الذي اتخذته المنظمة العالمية للصحة في سنة 1977 لأفاق سنة 2000، و بعد إنعقاد إجتماع "الما آتا " في سنة 1978 حدد أسس واستراتيجيات رامية لتحقيق هدف المنظمة العالمية للصحة والمتعلق بأفاق 2000 (بالإضافة إلى خطة العمل على مدى خمس سنوات (1990-1994) الذي اعتمده وزراء الصحة الإفريقيين في الدورة 35 لجنة المنظمة العالمية للصحة الإقليمية لأفريقيا في سنة 1985 والدعم الغير مشروط لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية والبرلمانيين الأفارقة، وذلك للإبلاغ عن الصحة في التنمية الإفريقية، الذي اعتمد في سنة 1987 وفي سنة 1988 أثناء المؤتمر البرلماني.) ، وتحت شعار "**الصحة للجميع في سنة 2000**"، والذي إلتزمت بتنفيذه الجزائر بحكم عضويتها في منظمة الصحة العالمية، كما دعمت ذلك بمبادئ الرعاية الصحية الأولية وتحسين صحة وسلامة البيئة ومكافحة أسباب وعوامل الأمراض وتوفير التدريب لموظفي الصحة. وقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة للهياكل الصحية وتطويرها والتي تتمثل في المؤسسات الإستشفائية والصحية . وفي هذا الإطار، مرت الجزائر بعدة مراحل سطرت فيها السياسة الصحية ثم درست النتائج بعد فترة وأعادت التسطير ودرست النتائج وهكذا إستطاعت أن تمكن الجميع من الإستفادة من الصحة بالتخطيط والمتابعة. رغم كل الإستراتيجية المتبعة في تقديم النشاطات الصحية ظهر وجود لامساواة فيما يخص الإستفادة من الرعاية الصحية على مستوى الفوارق الجغرافية .

2.4.مبادئ السياسة الوطنية للصحة العمومية :

إن المبادئ التوجيهية للسياسة الوطنية للصحة، يشترط الإشتراك بين القطاعات على جميع المستويات (المحلي والإقليمي والوطني) وذلك لتعزيز الصحة والحصول على الموارد اللازمة مثل الحصول على المياه النظيفة والتعليم والإسكان وحماية البيئة. وأما فيما يخص المبادئ التوجيهية فهي تقوم على أساس (Charte de la santé, 1998, pp. 5-10)إنشاء الروابط بين القطاعين العمومي والخاص والشبه

العمومي و تطوير وتعزيز الأساس القانوني للمنطقة الصحية و تطوير نظام المعلومات الوطني للصحة وتحسين ظروف العمل، و ظروف الحالة الاجتماعية المهنية لكل المستخدمين في القطاع الصحي وتعزيز جهاز التحكم والسلامة الدوائية وكذا عملية نقل الدم.

3.2.4.التحليل السياسي و الإقتصادي لإستراتجية التنمية الصحية بالجزائر :

إن التقدم الاجتماعي و الإقتصادي له أثر كبير في إنجاح السياسة الصحية ، وهذا ما أوضحته المؤشرات الديمغرافية والوبائية الرئيسية وقد سجلت إنجازات كبيرة في مجال التنمية للبنية التحتية للموارد المادية والموارد البشرية في الجزائر، فما لاحظناه (Conseil National Economique et social, 2006, p. 82)، هو إنخفاض في معدلات الوفيات : معدل الوفيات العامة من 11,8 في الألف في سنة 1980 إلى 6,55 في الألف في سنة 1995 إلى أن يصل 5,46 في الألف في سنة 2000 ، وبلغ في سنة 2010 إلى حوالي 4 في الألف وذلك من إجمالي الوفيات الذي يتماشى مع الإتجاه العام ، وتقع وفيات الأمومة وهي إحدى وفيات النساء التي يرجع سببها إلى الحمل أو الولادة، حسب التحقيق الوطني حول وفيات الأمهات (الذي أجراه المعهد الوطني للصحة العمومية سنة 1999) ، في حدود 117,4 لكل 100.000 ولادة حية سنة 1999، والتي عرفت بدورها انخفاضا ملحوظا بحيث بلغت في سنة 2007 ما يقارب عن 88,9 لكل 100.000 ولادة حية والذي وصل في سنة 2010 إلى 65,2 لكل 100.000 ولادة حية. وما نلاحظه على مستوى معدل وفيات الأطفال، الذي عرف تحسنا مستمرا خلال كل هذه الفترة، بحيث انتقل من (Indicateurs de santé, 1996, pp. 19-28) 171,0 لكل 100.000 ولادة حية سنة 1962 إلى 39,4 لكل 100.000 ولادة حية سنة 1999 ثم إلى 20,2 لكل 100.000 ولادة حية سنة 2010. كما نلاحظ أن التطور الديمغرافي قد تأثر بالتحسن المسجل في المستوى المعيشي للسكان ، وهو ما نشاهده في الارتفاع التدريجي للسن المتوسط للزواج والذي انتقل عند النساء من 18,3 سنة إلى 31 سنة للفترة الممتدة من سنة 1966 إلى سنة 2010 ، وعند الرجال من 23,8 سنة إلى 35 سنة لنفس الفترة.

وتتميز الجزائر بنمو كبير لعدد السكان الذي انتقل من 10.500.000 نسمة سنة 1962 إلى 29.500.000 نسمة سنة 1999 في مرحلة عمرها 45 سنة، ثم إلى 34.100.000 نسمة سنة 2007 ، بمعدل نمو طبيعي إنتقل إلى 1,51 % سنة 1999 إلى 1,80 % سنة 2007 أي بمتوسط نمو سنوي صافي يقدر ب 4,03 والناتج في الوقت نفسه عن معدل الولادات التي تعيش نوعا من الاستقرار، فبعد أن كان يقدر ب : 48,5 % سنة 1962 انتقل من 19,82 % سنة 1999 إلى 22,2 % سنة 2007.

وأما فيما يخص المؤشرات الديمغرافية كالأمل في الحياة عند الولادة فبلغت في سنة 2007 بـ76,2 سنة مقابل 71,9 سنة في 1999، والتي سجلت ب 47,0 سنة في عام 1962 (أي ربح أكثر من 29,2 سنة خلال فترة 45 سنة) وهذا راجع إلى أسباب عديدة ومنها الحملات الصحية الموسعة والتلقيح والطب المجاني والأدوية الرخيصة الثمن والتي في حقيقة الأمر مدعمة من طرف الدولة وذات الاستعمال الواسع وبرامج التخطيط العائلي وغيرها، غير أنه هناك بقاء بعض الأمراض المعدية التي تنسب إلى الفقراء.

كما أننا نلاحظ ارتفاع مستمر في عدد الهياكل بالنسبة للعيادات المتعددة الخدمات، بحيث سجلت أكثر من 60 عيادة متعددة الخدمات جديدة وهذا في فترة من 1990 إلى 2006 وهذا يمثل حوالي عيادة واحدة ل 61571 نسمة في سنة 1990 وعيادة واحدة ل 63684 نسمة في سنة 2006 وكذلك عيادة واحدة ل 62192 نسمة في سنة 2010 وبذلك يكون قد بنيت 52 عيادة في تلك الفترة) (Rapport Annuel, 2002, p. 95. فمنذ الإستقلال، أي منذ الستينات سجلت التغطية الصحية في ارتفاع مستمر بحيث سجل ممارس واحد لكل 14726 نسمة مع العلم أن الممارس يمثل في جميع الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة، بحيث ارتفعت هذه التغطية لتصبح في سنة 2005 إلى 670 نسمة، وهذه الكفاءة سجلت بالنسبة لأطباء الأسنان والصيادلة (كل المعدلات حسبت على المستوى الوطني وسنوية بالنسبة للتغطية الصحية، بحيث إستعنا ببعض المعلومات من الديوان الوطني للإحصاء وخاصة فيما يخص عدد السكان.).

إن الخريطة الصحية التي اعتمدت عليها الجزائر في عام 1983 والتي كانت تهدف إلى تحقيق نسب التغطية الصحية تحت نظام التسلسل الهرمي، لم تحقق جميع أهدافها، ليس فقط بسبب التوقعات المفرطة والطموحة ولكن أيضا لأن النظام الصحي الوطني قد واجه في أواخر الثمانينات العديد من المعوقات التي غيرت تدريجيا فعاليته وأداءه ، وتشمل عموما ، عدم كفاية ترتيبات التنظيم والإدارة والتمويل للتغيرات السياسية والاقتصادية التي واجهتها البلاد، ونلاحظ على وجه الخصوص، التحول الوبائي، والذي تميز بالعبء المزدوج (استمرار الأمراض المعدية وظهور الأمراض غير المعدية)، والتحول الديمغرافي (تغيير في التركيبة السكانية حسب العمر)، وتغيير الممارسة الطبية وذلك بسبب التطور المستمر للتكنولوجيا .لذلك قررت الهيئة الوطنية المكلفة بالصحة سياق تنفيذ سياسة الإصلاح وتنفيذ المشاريع المدرجة في إطار البرامج 1999-2004، 2005-2009 وسماح بوضع علامة على العمل الذي سيضطلع تحت إشراف مدير الصحة الوطني في عام 2025.

5. أفاق التنمية الصحية بالجزائر سنة 2025 :

إن مؤشرات الديمغرافية في الجزائر تمثل تغيرا في البنية الديمغرافية ، الذي سيكون لها أثر كبير على الطلب الصحي وذلك بسبب ارتفاع متوسط العمر عند الولادة إلى 80 سنة مما يعني ارتفاع نسبة الشيخوخة بمعدل 11,9 % مع حلول عام 2025، بالإضافة إلى تراجع معدلات الوفيات عند الأطفال إلى 5% ، ومعدلات وفيات الأمهات إلى 8,8 % ، كل هذا سيزيد من الطلب على الخدمات المقدمة لشريحة كبار السن بسبب زيادة نسبة الأمراض المزمنة.

أما فيما يتعلق بالمؤشرات الوبائية، فالوضعية ستلحق الدول المتقدمة بحيث سيتم القضاء بشكل شبه كامل على الأمراض المتنقلة عن طريق المياه بواسطة ربط (الذي هو في طريق الإنجاز) كافة السكان بشبكة التموين بالمياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي. كما تسعى الدولة الجزائرية في هذا الإطار إلى القضاء النهائي على الأمراض التي تتم مراقبتها والتحكم فيها عن طريق التلقيح.

تهدف عملية تطوير قطاع الصحة مع حلول سنة 2025 إلى تنفيذ البرامج التي شرع فيه والمتعلقة بمتابعة تكثيف الخريطة الصحية بالمستشفيات العامة لفك العزلة عن السكان وتحسين عملية الحصول على الرعاية الصحية وإضافة إلى ذلك مواصلة التكفل بصحة الأم والطفل لتخفيض معدل وفيات الأمهات والأطفال (الولادة وحديثي الولادة) وتطوير شبكة الاستعجالات الطبية الجراحية بكل أنواعها وتطوير التخصصات الطبية في إطار التكفل بالأمراض اليتيمة والنادرة ومتابعة إنجاز شبكة التكفل بمرضى الإدمان على المخدرات وكذا تطوير عملية التكفل بالأمراض العقلية ومتابعة التكفل بالعلاج عالي المستوى مثل جراحة الأعصاب وجراحة الأوعية وزراعة الأعضاء.

وأخيرا لابد من ذكر أنه لا يتم تحقيق وتطوير هذه البرامج إلا ببذل المجهودات الجبارة من طرف السلطات المكلفة بالصحة وذلك بتكييف محتوى التكوين الأساسي للطب ومواصلة برنامج التكوين المتواصل الجاري تنفيذه بالنسبة لعمال الصحة، والذي يهدف إلى تحسين مستوى المستخدمين ومواكبتهم للتطورات والاكتشافات الجارية على مستوى الاختراعات الطبية والبيوتكنولوجيا. ويمكن تلخيص الإتجاهات الإستراتيجية فيما يخص التغطية الصحية من ناحية الموارد البشرية كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم 1 مؤشر التغطية الصحية بالجزائر

البيان	**2015**	**2025**
طبيب عام/نسمة	770	450
طبيب اخصائي /نسمة	1400	900
طبيب عام + اخصائي/نسمة	500	300
صيدلي/نسمة	2200	850
جراح أسنان اخصائي/نسمة	2000	1400
ممارس طبي/ نسمة	340	191
ممرض/ نسمة	240	140

Source : MSPRH, La politique Nationale de santé : Bilan et perspectives, Avril 2008, p 47

اختير عام 2005 كسنة مرجعية للتوقعات لأنها ليست فقط هي سنة إنطلاق برنامج 2005-2009 ولكن أيضا إعلان منظمة الصحة العالمية عن اتباع استراتيجيات جديدة وطموحة لإدارة الأمراض الخطيرة بما فيها السرطان. فنعني بالممارس كل الأطباء بما فيهم الأطباء العامين والأخصائيين والصيادلة وأطباء أسنان، فقد سجلت التغطية الصحية في سنة 2005 ب ممارس واحد لكل 670 نسمة، وهذا يعني أن هناك بالتقريب 48657 ممارس، فإذا أردنا الوصول في سنة 2025 إلى ممارس واحد لكل 500 نسمة على سبيل المثال فلا بد أن نصل إلى 89700 ممارس وهذا يعني أننا سوف نضاعف في عدد الممارسين الموجودين في القطاع الصحي بدون أن نميز القطاع العمومي عن القطاع الخاص.

6.الخاتمة :

الصحة ليست فقط حق أساسي ولكن أيضا مورد رئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والشخصية، ونظرا لهذا، فقد بذلت الجزائر جهودا ملحوظة في حماية وتعزيز صحة السكان، فقد أنشأت أيضا مبدأ حق المواطنين في الحماية الصحية في النصوص الأساسية وكما هو الحال في الدساتير السابقة، وذلك من نوفمبر 1996 والذي ينص على أن "جميع المواطنين لهم الحق في حماية صحتهم. وتسهر الدولة على منع ومكافحة الأمراض الوبائية والمتوطنة" .

ومع ذلك، فإن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية العميقة تتحدى المجتمع الوطني على التكيف اللازم للنظام، فالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية تجدد إستعدادها وإلتزامها لتحقيق ممارسة حق المواطنين في حماية صحتهم وتحديد مستوى التوافق بين متطلبات إقتصاد السوق ودرجة الحماية الإجتماعية.

و تعتبر السياسة الصحية هي الاختيار بين العديد من البدائل، وهي نتيجة للمفاوضات بين مختلف أصحاب المصلحة من المتوقع أن تكون ممثلة المجتمع في صنع القرار، مثل التضامن الوطني، والعدالة الاجتماعية والحصول على الرعاية الصحية للجميع . ويعبر عن النظام الصحي الوطني والذي ينطوي على تنظيم أنشطة الإدارة الصحية، تنظيم أنشطة التدريب في العلوم الصحية، تعريف هيئات أعضاء الدعم للصحة العمومية، تنظيم تقديم الرعاية الصحية والطبية ، بداية من الممارسين، وخاصة المتخصصين على مستوى عال لتشمل القطاع الخاص، وبالتالي، يتميز نظام الرعاية الصحية الحالي بأنه يستخدم الموارد بدون أخذ بعين الاعتبار نسبة التكلفة إلى نسبة الكفاءة ، وما نلاحظه في النظام الصحي بأنه لا تستجيب لمعايير الكفاءة، فهو يركز على التنظيم البيروقراطي لعمليات العلاجية و الوقائية التي لا تسمح له بالتكيف مع الواقع الاجتماعي والصحي في المجتمع. ولذا نقترح في الأخير للنظام الصحي الوطني بإعادة تحديد المهام الموكلة له من حيث الآثار المترتبة لدور الوزارات والهيئات الوطنية والمنظمات وذلك لبناء وتعزيز الصحة في كل القطاعات، وبالتالي، فإن هذا النظام يظهر في تصميمه كل الأهداف الاجتماعية والتي تتألف من جميع الموارد البشرية والمادية والأنشطة التي تتعلق بحماية وتعزيز الصحة دون إنكار الدور التكميلي الذي يلعبه القطاع الخاص.

7. قائمة المراجع :

1-الجريدة الرسمية رقم 81. (1997). مرسوم تنفيذي رقم 97-466 مؤرخ في 2 شعبان عام 1418هـ الموافق ل 2 ديسمبر سنة 1997، يحدد " قواعد إنشاء القطاعات الصحية وتنظيمها وسيرها" ،، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. *مرسوم تنفيذي*. الجزائر.

2-الامانة العامة . (22 06, 1995). المرسوم رقم 43 المؤرخ في 22 جوان 1995، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجزائر.

3-الامانة العامة . (1995). المرسوم رقم 95- 108 المؤرخ في 9 أفريل 1995، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. *مرسوم تنفيذي*.

4-الامانة العامة للحكومة الجزائرية . (1995). قرار وزاري رقم 22 المؤرخ في 11 أفريل 1995 وبالمرسوم التنفيذي رقم 07-261 المؤرخ في 14 جويلية 1997، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. *المرسوم التنفيذي*. الجزائر.

5-المرسوم رقم 93-140 . (1993). المؤرخ 14 جوان 1993 ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

6-بول هانت. (2008). ، *تقرير حول حق الإنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، مجلس حقوق الإنسان ، الجمعية العامة ، الدورة السابعة، 31 جانفي*. للأمم المتحدة.

7-صلاح محمود ذياب. (2009). ، *إدارة المستشفيات والمراكز الصحية الحديثة*،. الطبعة الأولى، دار الفكر، ،.

8-عدمان مريزق. (2008). ، "واقع جودة الخدمات في المؤسسات الصحية العمومية ، دراسة حالة المؤسسات الصحية بالجزائر العاصمة"،. *أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، أطروحة غير منشورة، تخصص علوم التسيير*،. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،.

9-علي عبد القادر علي. (2003). ، *اقتصاديات الصحة، دورية تعني قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثاني والعشرون، أكتوبر 2003، السنة الثانية*،. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

10-فالح بن زياد الفالح،. (1423هـ). ، تطور النظام الصحي في المملكة، الرياض الإلكتروني، 19 رمضان 1423هـ، العدد 12.

11-مرسوم رقم 89-11. (1989). مرسوم رقم 89-11 المؤرخ في 7 فيفري 1989، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. *مرسوم تنفيذي* .

12-Assises nationales de la santé. (1998). Assises nationales de la santé. MSP.

13-Assises nationales de la santé. (s.d.). Assises nationales de la santé. MSPRH.

14-Charte de la santé. (1998). .MSP, . Algérie.

15-Conseil National Economique et social. (2006). Conseil National Economique et social et Programme des nations unies pour le développement,. Rapport national sur le développement humain. , Algérie.

16-Développement du Système National de Santé. (s.d.). Développement du Système National de Santé, MSP.

http://www.sgh.org.sa/fan.htm. (15 02 ,2009). النظم الصحية وتقديم أدائها .

17-Indicateurs de santé. (1996). Indicateurs de santé en Algérie, INSP. Algérie.

18-Keddar Miloud. (1988). , cahier de CREAD,,. Algérie.

19-LAMRI .L. (1986). . Le système de santé algérien. Mémoire de magistère. Université d'Alger.

20-Oufriha Fatima-Zohra. (2002). , système de santé et population en Algérie, édition ANEP,. Algérie.

21-Séminaire sur le développemen. (1983). Séminaire sur le développement du Système national de santé : l'Expérience Algérienne.. Séminaire sur le développement du Système national de santé. Algérienne.

22-Tarimo E. (1991). , Towards a healthy district, organizing and managing district health systems based, on primary health care, Who,.

23-Rapport Annuel. (2002). La santé des Algériens et des algériennes, , MSPRH.